الأمم المتحدة

A/68/616

الجمعية العامة

Distr.: General
21 November 2013
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والستون

البند ١٦٠ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان

أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٥

ثانيا – أداء ولاية البعثة ٥

ألف – لمحة عامة ٥

باء – تنفيذ الميزانية ٦

جيم – مبادرات دعم البعثة ١٤

دال – التعاون مع البعثات على الصعيد الإقليمي ١٥

هاء – الشراكات والتنسيق بين الأفرقة القطرية والبعثات المتكاملة ١٥

واو – أطر الميزنة القائمة على النتائج ١٦

110214 270114 13-57793 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثالثا – أداء الموارد ٨٣
ألف – الموارد المالية ٨٣
بـاء – الموارد المالية لمركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا ٨٤
جيم – معلومات موجزة عن عمليات نقل الموارد بين المجموعات ٨٥
دال – نمط الإنفاق الشهري. ٨٦
هاء – إيرادات وتسويات أخرى ٨٦
واو – النفقات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي ٨٧
زاي – قيمة التبرعات غير المدرجة في الميزانية. ٨٨
رابعاً – تحليل الفروق. ٨٩
خامسا – الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما ٩٦
سادساً – موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما قررته الجمعية العامة وطلبته في قرارها ٢٨٠/٦٧، وطلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها الجمعية العامة ٩٧
ألف – الجمعية العامة ٩٧
بـاء – اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. ٩٩

موجز

رُبط مجموع نفقات بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (البعثة) خلال الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ بتحقيق هدف البعثة من خلال عدد من أطر الميزنة القائمة على النتائج، التي صُنفت حسب العناصر التالية وهي توطيد السلام وبسط سلطة الدولة؛ والتخفيف من حدة النزاعات وحماية المدنيين؛ وبناء القدرات؛ وحقوق الإنسان؛ والدعم.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تأثر تنفيذ ولاية البعثة بعدد من الأحداث الرئيسية، من بينها التدابير التقشفية التي اتخذتها حكومة جنوب السودان، وعودة التوترات بين السودان وجنوب السودان، وتأخّر تنفيذ برنامج البناء الذي وضعته البعثة.

وقد عدَّلت البعثة أولوياتها وأنشطتها على ضوء تلك التغيرات الكبيرة وواصلت الإسهام بقدر كبير في توطيد السلام وبسط سلطة الدولة، والتخفيف من حدة النزاعات وحماية المدنيين، وبناء القدرات، وحقوق الإنسان، والدعم.

وتحمّلت البعثة نفقات بلغت ٨٣٨,٤ مليون دولار خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أي أنها استخدمت موارد الميزانية بنسبة ٩٩,٩ في المائة (مقارنة مع مبلغ ٧٢١,١ مليون دولار ونسبة استخدام قدرها ٩٩,٩ في المائة خلال الفترة السابقة).

وتجاوزت النفقاتُ المخصصات لتكاليف الموظفين المدنيين بمبلغ ١٢,٣ مليون دولار وتجاوزت النفقاتُ المخصّصات للتكاليف التشغيلية بمبلغ ٦,٣ ملايين دولار، إلا أن انخفاض الاحتياجات للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (١٩,٧ مليون دولار) سمح باستيعاب هذه الزيادة، بل وفاقها. ونظرا إلى أن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان خلفت بعثة الأمم المتحدة في السودان، فقد ورثت موارد بشرية ومالية كبيرة عن البعثة السابقة. وخلال فترة الأداء، كانت الاحتياجات الإضافية للموظفين المدنيين تُعزى أساسا إلى ارتفاع معدل نشر الموظفين الدوليين ومتطوعي الأمم المتحدة عمّا كان مدرَجا في الميزانية. ويُعزى ارتفاع الاحتياجات تحت بند التكاليف التشغيلية أساسا إلى توظيف متعاقدين فرديين لتقديم الخدمات الأمنية، وإلى ارتفاع تكاليف خدمات تكنولوجيا المعلومات وتكاليف الشحن عمّا كان مدرجا في الميزانية. وبصفة رئيسية، يُعزى انخفاض الاحتياجات، في إطار بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، إلى عدم نشر المعدات المملوكة للوحدات أو التأخّر في نشرها وإلى انخفاض تكاليف حصص الإعاشة وتكاليف تمركز القوات.

أداء الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة، وتمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣)

الفئة	المخصصات	النفقات	الفرق	
			المبلغ	النسبة المئوية
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٢٣٣ ٣٠٤,٧	٢١٣ ٦١٩,١	١٩ ٦٨٥,٦	٨,٤
الموظفون المدنيون	٢١٠ ٩١١,٦	٢٢٣ ٢٣١,١	(١٢ ٣١٩,٥)	(٥,٨)
التكاليف التشغيلية	٣٩٥ ٢٧٣,٧	٤٠١ ٥٩٦,٨	(٦ ٣٢٣,١)	(١,٦)
إجمالي الاحتياجات	**٨٣٩ ٤٩٠,٠**	**٨٣٨ ٤٤٧,٠**	**١ ٠٤٣,٠**	**٠,١**
الإيرادات من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	١٨ ٠٢٣,٢	١٨ ٧٢٩,٥	(٧٠٦,٣)	(٣,٩)
صافي الاحتياجات	**٨٢١ ٤٦٦,٨**	**٨١٩ ٧١٧,٥**	**١ ٧٤٩,٣**	**٠,٢**
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	–	–	–	–
مجموع الاحتياجات	**٨٣٩ ٤٩٠,٠**	**٨٣٨ ٤٤٧,٠**	**١ ٠٤٣,٠**	**٠,١**

أداء الموارد البشرية من حيث شغل الوظائف

الفئة	العدد المعتمد[أ]	العدد المقرر	العدد الفعلي (المتوسط)	معدل الشغور (النسبة المئوية)[ب]
المراقبون العسكريون	١٦٦	١٦٦	١٣٩	١٦,٣
الوحدات العسكرية	٦ ٨٣٤	٦ ٨٣٤	٦ ٤٠٤	٦,٣
شرطة الأمم المتحدة	٩٠٠	٦٦٦	٥٥٥	١٦,٧
الموظفون الدوليون	٩٧١	٩٧١	٧٩٦	١٨,٠
الموظفون الفنيون الوطنيون	١٨٥	١٨٥	١٠٧	٤٢,٢
الموظفون الوطنيون	١ ٤٣٣	١ ٤٣٣	١ ٢٤٢	١٣,٣
متطوعو الأمم المتحدة – الدوليون	٥٠٩	٥٠٩	٣٧٥	٢٦,٣
متطوعو الأمم المتحدة – الوطنيون	٥١	٥١	١٠	٨٠,٤
الوظائف المؤقتة[ج]				
الموظفون الدوليون	٤٧	٤٧	٣٤	٢٧,٧
الموظفون الفنيون الوطنيون	١٨	١٨	١٢	٣٣,٣
الأفراد المقدمون من الحكومات	٨١	٨١	٧٨	٣,٧

(أ) يمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به.

(ب) استنادا إلى المعدل الشهري لشغل الوظائف والقوام الشهري المعتمد.

(ج) وظائف مموَّلة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

ويرد الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما في الفرع الخامس من هذا التقرير.

أولا – مقدمة

١ – وردت ميزانية الإنفاق على بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان خلال الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ في تقرير الأمين العام المؤرخ ٨ آذار/مارس ٢٠١٢ (A/66/733)، وبلغ إجماليها ٥٠٠ ٧٦٢ ٨٣٩ دولار (صافيها ٧٠٠ ٧٢٩ ٨٢١ دولار). وغطّت هذه الميزانية تكاليف ١٦٦ مراقبا عسكريا، و ٨٣٤ ٦ فردا من أفراد الوحدات العسكرية، و ٩٠٠ فرد من أفراد الشرطة، و ٩٧١ موظفا دوليا، و ٦١٨ ١ موظفا وطنيا من بينهم ١٨٥ موظفا فنيا وطنيا، و ٥٦٠ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة، و ٨١ فردا من الأفراد المقدمين من الحكومات، و ٦٥ موظفا يشغلون وظائف مؤقتة (٤٧ موظفا دوليا و ١٨ موظفا فنيا وطنيا).

٢ – وأوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في تقريرها المؤرخ ١ أيار/مايو ٢٠١٢، الجمعية العامة بأن تعتمد مبلغا إجماليه ٣٠٠ ٦٣٦ ٨٣٩ دولار للإنفاق على البعثة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (A/66/718/Add.17، الفقرة ٧٧).

٣ – وخصصت الجمعية العامة في قرارها ٦٦/٢٤٣ باء، مبلغا إجماليه ٠٠٠ ٤٩٠ ٨٣٩ دولار (صافيه ٨٠٠ ٤٦٦ ٨٢١ دولار) للإنفاق على البعثة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وقُسِّم المبلغ الإجمالي على الدول الأعضاء كأنصبة مقررة.

ثانيا – أداء ولاية البعثة

ألف – لمحة عامة

٤ – أنشأ مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في قراره ١٩٩٦ (٢٠١١) ومُدّدت هذه الولاية في قرار اتخذه المجلس لاحقا. وحدد المجلس الولاية المتعلقة بفترة الأداء في قراريه ١٩٩٦ (٢٠١١) و ٢٠٥٧ (٢٠١٢).

٥ – وقد أنيطت بالبعثة مهمة مساعدة مجلس الأمن على تحقيق هدف عام ألا وهو توطيد السلام والأمن، والمساعدة على تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق التنمية في جنوب السودان، بهدف تعزيز قدرة الحكومة على الحكم بشكل فعال وديمقراطي وإقامة علاقات طيبة مع جيرانها.

٦ - وفي إطار هذا الهدف العام، أسهمت البعثة، خلال الفترة المشمولة بتقرير الأداء، في تحقيق عدد من الإنجازات من خلال تنفيذ النواتج الرئيسية المتصلة بها المبيّنة في الأطر الواردة أدناه، التي صُنفت حسب العناصر، على النحو التالي: توطيد السلام وبسط سلطة الدولة؛ والتخفيف من حدة النزاعات وحماية المدنيين؛ وبناء القدرات؛ وحقوق الإنسان؛ والدعم.

٧ - ويتضمن هذا التقرير تقييما للأداء الفعلي مقارنة بالأطر المُقرَّرة القائمة على النتائج والمُبيَّنة في ميزانية الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. ويقارن تقرير الأداء، بصفة خاصة، مؤشرات الإنجاز الفعلية، أي مدى التقدم الفعلي المحرز خلال الفترة المعنيّة قياساً إلى الإنجازات المتوقعة، بمؤشرات الإنجاز المقررة، كما يقارن النواتج التي أنجزت فعلاً بالنواتج المقررة.

باء - تنفيذ الميزانية

٨ - أحرزت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، خلال السنة الثانية من عملياتها، تقدما مطردا نحو تنفيذ ولايتها، حيث ساندت الجهود المبذولة من أجل توطيد الديمقراطية، ولا سيما اعتماد تشريعات بالغة الأهمية والشروع في اتخاذ تدابير لمكافحة الفساد، وإرساء الأسس المبدئية لترسيخ سيادة القانون وحقوق الإنسان على الصعيد المؤسسي، وساعدت البعثة، إلى حد ما، على التخفيف من حدة النزاعات، بمشاركة المسؤولين الحكوميين في نشر رسائل السلام والتصدي للعنف بين القبائل. ورغم هذا التقدم، استمرت البعثة في مواجهة تحديات سياسية وأمنية صعبة، وغير متوقعة في بعض الأحيان خلال أول سنتين لها، كما أحرزت تقدما بدرجات متفاوتة في مجال السلام والتنمية في جميع أنحاء البلد، وتواصلت انتهاكات حقوق الإنسان، واستمرت قوات ومؤسسات الأمن الوطنية في انتهاك اتفاق مركز القوات. ولهذا اضطرت البعثة إلى تركيز معظم جهودها على إدارة الأزمات نظرا إلى تقلب الأوضاع، بما في ذلك نتيجة لاستمرار العنف بين القبائل، ولا سيما في ولاية جونقلي، وكذلك في منطقة التقاء الولايات الثلاث (الوحدة، وواراب، والبحيرات)، وفي ولاية أعالي النيل. وعلاوة على ذلك، تسببت التوترات بين السودان وجنوب السودان في تأخّر تنمية المهام الجوهرية لبناء الدولة وتنفيذ جدول الأعمال الإصلاحي وخطة التنمية للحكومة. وحال التقشف الاقتصادي الشديد الناجم عن وقف إنتاج النفط ووقف المبادلات التجارية عبر الحدود مع السودان، فضلا عن ازدياد أنشطة العناصر المسلحة، خاصة في ولاية جونقلي، دون إحراز المزيد من التقدم.

٩ - وأدت هذه التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية، إلى جانب الافتقار إلى الإمكانات اللوجستية والموارد الممكِّنة، ولا سيما تلك المتصلة بولاية حماية المدنيين الموكَلة إلى البعثة، إلى تغيير الافتراضات الأولية للميزانية وخطط تخصيص الموارد. وخلال فترة الأداء

٢٠١٢-٢٠١٣، ظلت البعثة تواجه ثغرات خطيرة في الموارد وفي القدرة على التنقل، ولا سيما على مستوى القدرات الهندسية. وتفاقمت هذه الثغرات الهامة في الموارد نتيجة للتحديات الداخلية المتصلة بالعمليات، ومن بينها العقبات غير المتوقعة في نشر القوات والقدرات العسكرية، وعلى مستوى تطوير الهياكل الأساسية، على سبيل المثال لبناء قواعد الدعم في المقاطعات، والتأخيرات الكبيرة في تسليم المعدات، والشحنات، والمركبات، والإمدادات من كوستي، في السودان، لفترة تزيد على ١٨ شهرا أثناء فترة إغلاق الحدود بين السودان وجنوب السودان.

١٠ - وأثارت العقبات الماثلة أمام التنقل البري المزيد من التحديات، نظرا إلى ضخامة حجم جنوب السودان إلى جانب انخفاض الكثافة السكانية في البلد، حيث أن التجمعات السكانية متفرقة على مساحة شاسعة ولا سيما في الولايات المعرضة أكثر من غيرها لزعزعة الاستقرار فيها، ولذلك تكون بحاجة أكبر للحماية. وإضافة إلى ذلك، فإن رداءة البنية الأساسية في البلد إن لم تكن شبه منعدمة تعيق الوصول إلى العديد من المناطق، ولا سيما خلال موسم الأمطار الطويل إذ يتعذّر فعلاً الوصول إلى ٦٠ في المائة من المناطق في البلد لمدة ثلثي السنة. وظل التنقل البري في ولاية جونقلي صعبا بصفة خاصة بسبب العقبات الناتجة عن الأمطار الغزيرة على التضاريس، إضافة إلى إمكانية وقوع أعمال عنف في مناطق محددة في الولاية، مما أدى إلى الكمين المميت الذي تعرض له موكب تابع للأمم المتحدة في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

١١ - وقد أثرت هذه التعقيدات، إلى جانب محدودية قدرات النقل عبر الأنهار، إلى حد كبير على تنقلات البعثة نظرا إلى الشبكة الواسعة من الطرق المائية في جنوب السودان مما أدى إلى كثافة الطلبات على العتاد الجوي وتسبب في صعوبات في التنقل للوصول إلى المواقع، وفي إجراء عمليات الاستطلاع الجوي، وفي نشر الأفرقة المدنية - العسكرية المتكاملة للإنذار المبكر، وفي إعادة تموين قواعد البعثة، وفي تناوب القوات في المناطق النائية. وتأثرت عمليات الاستطلاع الجوي بصفة خاصة بسبب شروط ضمان السلامة التي فرضتها شركات الطيران التجارية على البعثة بعد قيام الجيش الوطني بإسقاط طائرة عمودية تابعة للأمم المتحدة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وبسبب هذه الشروط، أصبح من المستحيل أيضا القيام برحلات منتظمة ورحلات جوية خاصة، وكذلك نشر القوات وتموينها لدعم المهام المتصلة بحماية المدنيين في ولاية جونقلي، نظرا لتوافر طائرة عمودية واحدة من طراز Mi-26 مخصصة للشحنات الثقيلة.

١٢ - وكان لهذه التحديات مجتمعة أثر أيضا على قدرة البعثة على حماية موظفي الأمم المتحدة وأصولها، وكذلك على القيام بمهام البعثة ذات الأولوية. وتعطلت أيضا قدرة البعثة على جمع المعلومات اللازمة للإنذار المبكر ولتلبية متطلبات الحماية في الوقت المناسب وتعذرت إمكانية الوصول إلى مراكز الفئات المستضعفة من السكان. وإجمالا، أثرت التحديات المتصلة بالتنقل بشكل كبير على وتيرة وتسلسل مراحل تنفيذ المهام الموكلة إلى البعثة.

١٣ - وتجدر الإشارة إلى أنه لو كان لدى البعثة المزيد من العتاد الجوي العسكري الملائم لتمكّنت من القيام بعمليات استطلاع جوي إضافية، لتوسيع نطاق تغطيتها للمناطق المعرضة للنزاعات من خلال الدوريات، وذلك بإجراء دوريات مدنية - عسكرية متكاملة لغرض الإنذار المبكر في المناطق التي يتعذر الوصول إليها حاليا، ولتمكّنت من إنشاء وتعهُّد عدد متزايد من قواعد الدعم وبالتالي نشر المزيد من موارد البعثة في المناطق النائية.

توطيد السلام وبسط سلطة الدولة

١٤ - قامت البعثة ببذل مساعيها الحميدة وبتقديم المشورة والدعم التقنيين إلى الجهود التي تبذلها حكومة جنوب السودان لتحقيق أهدافها السياسية الانتقالية الرئيسية، ومن بينها عملية صياغة الدستور، والأعمال التحضيرية لإجراء انتخابات وطنية وتعداد سكاني، وتهيئة بيئة مواتية للقيام بعمليات سياسية وشفافة وشاملة للجميع وفي ظل الخضوع للمساءلة. وساعدت البعثة على تنمية القدرات بتقديم المشورة التقنية في هذه المجالات، ودعت إلى التوعية بتعزيز المشاركة الشعبية، بما في ذلك مشاركة النساء، في توطيد السلام وبسط سلطة الدولة. وقد أثرت على التقدم القدرات المحدودة جدا للمؤسسات الوطنية إلى جانب افتقار منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام إلى إمكانات على المستوى المحلي. وإضافة إلى ذلك، فإن التدهور الشديد الذي شهدته البيئة السياسية والأمنية لعمليات البعثة خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، علما بأن علامات التحسن لم تظهر على هذه البيئة حتى الفصل الأول من عام ٢٠١٣، اضطر البعثة إلى التركيز على الأولويات المتعلقة بحماية المدنيين وإدارة النزاعات. وفي الوقت نفسه، فإن التقشف الاقتصادي الشديد الناجم عن وقف إنتاج النفط ووقف المبادلات التجارية عبر الحدود مع السودان، عرقل إحراز التقدم أيضا.

١٥ - ومع ذلك، فقد أقامت البعثة شراكات وعززتها مع فريق الأمم المتحدة القطري، خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، في مجال توطيد السلام وبسط سلطة الدولة. وتضمّن هذا التعاون تخصيص مبالغ مالية وفّرها صندوق الأمم المتحدة لدعم بناء السلام لتنفيذ ناتجين ضروريين من نواتج المشاريع ذات الأولوية - وهما التدريب المهني ومحو الأمية للشباب، وبناء

الحفائر ونقاط توزيع المياه في المناطق المعرّضة للأزمات، بالإضافة إلى تقديم المساعدة إلى الجهات الحكومية لتدارك الثغرات على مستوى القدرات من خلال تقاسم أماكن العمل ووضع استراتيجيات وخطط عمل على المستوى المحلي. وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قادت البعثة المشاورات مع الجهات المعنية المحلية، التي أُجريت على شكل لقاءات مفتوحة، مما يسّر تلبية الاحتياجات ذات الأولوية لدى المجتمعات المحلية والسلطات المحلية، بما في ذلك بناء وتجهيز العديد من الهياكل ذات الجدران الصلبة، المعروفة باسم ''بوابات التنمية''(بفضل مساهمات ثنائية مقدّمة من النرويج وهولندا، اضطلع فيها البرنامج بدور الشريك المنفِّذ). ووفرت هذه البوابات، الملحقة بقواعد الدعم في المقاطعات، التجهيزات والمعدات المكتبية الأساسية للمكاتب والدوائر التابعة للحكومة في المقاطعات، مثل مرافق تدريب الشرطة ومراكز الموارد المتاحة للمرأة. ومكنت هذه البوابات أيضا من توسيع نطاق القدرات العملياتية للدولة في إطار الحكومة نظرا إلى أنها أُقيمت في مناطق يصعب الوصول إليها من البلد، وفي المناطق الأكثر عرضة للنزاعات أو المتضررة من النزاعات حاليا. ويسّر هذا المفهوم أيضا بلورة استراتيجيات محلية وتقديم الخدمات نظرا إلى تقاسم موظفي الأمم المتحدة أماكن العمل مع السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية الدولية، مما أدى إلى تعزيز الشراكات مع الجهات الفاعلة الإنمائية، ومع الحكومات المحلية، والمجتمع المحلي.

١٦ - وتجدر الإشارة إلى أن التقدم المحرَز تأثر عموما بانعدام الأمن، ولا سيما بأعمال العنف بين القبائل، وبالصعوبات في الوصول إلى أماكن معينة نتيجة لموسم الأمطار الطويل، ورداءة البنية الأساسية إن لم تكن شبه منعدمة، بما في ذلك الطرق، وعدم وجود المواد اللازمة للبناء في جنوب السودان، وبشكل خاص في ولاية جونقلي، وكذلك بالعنف أيضا الناجم عن الاشتباكات بين الجماعات المتمردة المسلحة والجيش الشعبي لتحرير السودان.

التخفيف من حدة النزاعات وحماية المدنيين

١٧ - واصلت البعثة تنفيذ وتعزيز الاستراتيجيات الرامية إلى منع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها، والاضطلاعَ بولايتها المتعلقة بحماية المدنيين من خلال الدعوة السياسية على الصعيدين الوطني والمحلي، وبالزيادة الكبيرة في عدد الدوريات العسكرية القصيرة والطويلة المدة وعمليات نشر أفرقة متكاملة متعددة التخصصات من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين. وأرسِلت الأفرقة المتكاملة إلى المناطق ذات الأولوية للتحقق من الحوادث الخطيرة. وقامت بتعزيز التفاعل بين البعثة والمجتمعات والسلطات المحلية، كما قدمت الدعم لكل من البعثة والسلطات المحلية في تصديها للتهديدات التي تحف بحماية المدنيين.

١٨ - وشكلت جميع الجهود مجتمعة رادعا للعنف وساهمت في تقديم معلومات حاسمة متعلقة بالإنذار المبكر ساعدت البعثة على تحديد التهديدات والتخفيف من حدتها، ونزع فتيلها قبل أن تستفحل. ويسرت البعثة أيضا دعم الحوار الشامل بين المجتمعات المحلية من خلال المساعدة في تنظيم منتديات متعددة للمصالحة وبناء الثقة على صعيدي الولايات والمقاطعات وفي المناطق المعرضة للنزاع. وعلى وجه الخصوص، قامت البعثة، بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري، بدعم تطوير قدرات ''كوادر السلام'' لمساعدة المجتمعات المحلية على المشاركة في المصالحة المجتمعية. وفي ولاية أعالي النيل، شارك الشلك من مقاطعة فشودة والدينكا من مقاطعة أكوكا في أنشطة بناء الثقة التي توِّجت بعقد اجتماع مشترك لقادة المجتمعات المحلية مع حاكم الولاية. وفي غضون ذلك، أدى التواصل المكثف للبعثة مع السلطات والمجتمعات المحلية التي تستضيف الرعاة في ولايات أعالي النيل والوحدة وشمال بحر الغزال، بما في ذلك الحوار وحلقات العمل التي رعاها الشركاء الدوليون، إلى هجرة سلمية.

١٩ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، اعتمدت البعثة استراتيجيتها لحماية المدنيين التي تنص على إطار مشترك لتنفيذ هذه المهمة المنوطة بالبعثة. وبعد اعتماد الاستراتيجية، أجرِي التدريب المتعلق بحماية المدنيين وتنفيذ الاستراتيجية في جميع الولايات العشر عبر مختلف أنحاء البلد خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأدى ذلك إلى وضع خطط عمل على مستوى الولايات من أجل كل مكتب من مكاتب الولايات. وفي الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، قامت البعثة أيضا بتعزيز هياكل التنسيق التابعة لها من خلال الفريق العامل المعني بحماية المدنيين، برئاسة نائب الممثل الخاص للأمين العام (للشؤون السياسية)، الذي قدم التوجيه الاستراتيجي وجرى استخدامه باعتباره هيكل التنسيق الأساسي في مقر البعثة. وعلى الصعيد العملي، قام الفريق التقني المعني بحماية المدنيين، الذي يرأسه موظف كبير لشؤون حماية المدنيين، بمعالجة المسائل التنفيذية، وساعد في صياغة مقترحات لتقديمها إلى الفريق العامل. وعلى صعيد الولايات، أشرفت فرق العمل المعنية بحماية المدنيين، التي يرأسها منسقو الولايات المعنيون، على تنفيذ خطط عمل الولايات.

٢٠ - وعلاوة على ذلك، ومن خلال التنسيق الوثيق مع الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية، واصلت البعثة العمل على بناء القدرات وتوعية الحكومة بمسؤوليتها عن حماية المدنيين.

٢١ - وعلى الرغم من التقدم المحرز، فإن هجوما شنته قوات من المتمردين مرتبطة بديفيد ياو ياو في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ أدى إلى تقويض أنشطة السلام الناشئة عن المؤتمر الجامع للسلام في جونقلي المعقود في أيار/مايو ٢٠١٢، مما أدى إلى تجدد العنف القبلي وغارات نهب الماشية. وواصلت البعثة، من خلال ممارسة الدبلوماسية الرفيعة المستوى، بما في ذلك مع

حكومة جنوب السودان، دعمَ الحوار من أجل العودة إلى الهدوء، وقامت في الوقت ذاته أيضا وبصورة مباشرة بالاتصال بقادة المجتمعات المحلية على الصعيد الوطني، وعلى مستويي الولايات والمقاطعات، وكذلك المتحاورين الثنائيين والمتعددي الأطراف، ومفوضية السلام الوطنية، وجهات فاعلة أخرى في مجال السلام بقصد تعزيز جهود السلام على مستوى المجتمعات المحلية.

بناء القدرات

٢٢ - واصلت البعثة تقديم الدعم من أجل إجراء تحول في الشرطة، من خلال مواصلة العمل بالاشتراك في مواقع واحدة، والتوجيه، وتوسيع نطاق برامج التدريب، فضلا عن تقديم الدعم من أجل إعادة تنظيم وهيكلة جهاز الشرطة، بطرق منها تشكيل وحدات متخصصة، ووضع عملية وطنية للتسجيل والفرز من أجل جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان. وبالمثل، قدمت البعثة الدعم لتنفيذ خطة التطوير الاستراتيجي لدائرة السجون الوطنية والتي مدتها ثلاث سنوات. وأحرزت دائرة السجون الوطنية أيضا تقدما كبيرا في تحسين الأوضاع في السجون وتعزيز الكفاءات والقدرات المهنية لموظفيها. وقدم كل من البعثة وشركاء آخرين التدريب والتوجيه والمشورة لدائرة السجون الوطنية، وذلك من خلال لجان تطوير السجون الموجودة في جميع الولايات العشر.

٢٣ - وقدمت البعثة أيضا الدعم للتصدي للاعتقال والاحتجاز المطولين والتعسفيين، بطرق منها توسيع نطاق مجالس استعراض الحبس الاحتياطي خارج جوبا، لتشمل خمس ولايات. وبالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والأطراف الفاعلة الثنائية، تحققت تحسينات منهجية ملحوظة في إطار قطاعي سيادة القانون والعدالة الأوسع نطاقا، بما في ذلك القضاء العسكري، وشمل ذلك مجالات إدارة القضايا وتتبعها وتطوير ومواءمة الإجراءات المتعلقة بالعدالة المدنية والعسكرية. وأجرِيت مشاورات بشأن مشروع السياسة العامة للأمن الوطني في جميع الولايات العشر، فيما تواصلت عملية بناء قدرات الجهات الفاعلة في مجالي إدارة القطاع الأمني والإشراف عليه.

٢٤ - وفي ما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، عملت البعثة بشكل وثيق مع الحكومة على البدء في المرحلة التجريبية من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المرفق الانتقالي في مابيل، بولاية غرب بحر الغزال. ولم يؤد إطلاق البرنامج إلى إكمال أعمال التشييد في المرفق فحسب، ولكن أيضا إلى تنفيذ الأفرقة الميدانية للبعثة لحملة متعلقة بالتوعية وتحديد الأوصاف والتحقق في أربع ولايات، فضلا عن تقديم الدعم التقني واللوجستي والمادي الوثيق لتشغيل المرفق. وبسبب التغييرات التي أدخلتها اللجنة الوطنية لنزع

السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على معايير الأهلية بعد العملية الأصلية المتعلقة بتحديد أوصاف الأشخاص المؤهلين، كان لا بد من تحديد مرشحين جدد، مما أدى إلى تأخير عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وانخفاض عدد الحالات المسجلة. وبالتالي، تم التحقق مما مجموعه ٢٩٢ مقاتلا سابقا أخِذوا من الجيش الشعبي لتحرير السودان وجرى تسجيلهم من أجل تسريحهم، وتلقوا أثناء مقامهم في مرفق مابيل التعليم والتدريب الأساسيين على المهارات المهنية، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، تحضيرا لإعادة إدماجهم في الحياة المدنية.

٢٥ - وإضافة إلى ذلك، تمت الموافقة على ١٥ مشروعا لإعادة الإلحاق، وجرى إنشاؤها لتقديم الدعم للمجتمعات المحلية التي تستضيف المرافق الانتقالية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقدمت البعثة أيضا خدمات شاملة في مجال بناء القدرات للجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من خلال الاشتراك في مواقع العمل في جميع مكاتب الولايات العشر، والتدريب الموجه للموظفين الحكوميين، وتقديم الدعم اللوجستي الواسع النطاق، والدعم التقني في مجال الإعلام، وإدارة قواعد البيانات، وفي مجال نُظم المعلومات. وقدمت البعثة أيضا الدعم للأجهزة الحكومية النظامية في مجال تحسين أمن وإدارة مخزون الأسلحة الصغيرة من خلال توفير وحدات تخزين مؤقتة والتمكين من تصميم قاعدة بيانات لوسم الأسلحة وتسجيلها.

٢٦ - وعلى الرغم من التدابير التقشفية، تم الترخيص بصرف مبلغ مليون دولار من الميزانية الوطنية من أجل تمويل أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وعلى وجه التحديد بغية إطلاق أنشطة المرحلة التجريبية في مرفق مابيل الانتقالي. ومع ذلك، أثر كل من التدابير التقشفية وحالة التوتر مع السودان في الدعم السياسي العام وتسبب في حالات تأخر في العمليات، مما أرغم البعثة على القيام باستعراض شامل لافتراضات التخطيط الأولية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عقب انتهاء المرحلة التجريبية. ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من البدء في البناء الجزئي للمرفقين الانتقاليين الإضافيين خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، تأجل بناء المرافق الانتقالية السبعة المقررة أوليا بسبب حاجة البعثة إلى إجراء استعراض لافتراضات التخطيط الأولية نتيجة للتدابير التقشفية التي فرضتها حكومة جنوب السودان، وكذلك حالات عدم اليقين السياسي داخل المنطقة التي كان لها أثر في الدعم السياسي لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عموما، وتسببت في تأخر العمليات. وبناء على ذلك، ستواصل البعثة دعم برنامج الحكومة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وفقا لالتزام الحكومة في هذا المجال، من خلال تقديم المشورة والمساعدة التقنيتين واللوجستيتين، وبناء القدرات والاشتراك في مواقع العمل، فضلا عن تعزيز إدارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة

الخفيفة. وستقوم البعثة برصد المرحلة التجريبية بدقة وتيسير القيام باستعراض في ضوء الدروس المستفادة وتقديم توصيات لإجراء تعديلات على افتراضات التخطيط الأولية.

حقوق الإنسان

٢٧ - أحرز جنوب السودان تقدما ملموسا في توقيع الصكوك الدولية الرئيسية المتعلقة بالشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان والتصديق عليها خلال فترة الأداء ٢٠١٢-٢٠١٣. ففي نهاية عام ٢٠١٢، أصبح جنوب السودان طرفا في اتفاقيات جنيف، وسن تشريعات قانونية ترمي إلى المواءمة بين الصكوك والتشريعات الوطنية. ووقع جنوب السودان في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. وفي أيار/مايو ٢٠١٣، وافق مجلس الوزراء على ''مجموعة صكوك متعلقة بحقوق الإنسان'' تشمل المعاهدات الدولية والإقليمية التالية: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب؛ والاتفاقية المنظمة للنواحي الخاصة من مشاكل اللاجئين في أفريقيا لعام ١٩٦٩؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول الاختياري الملحق بها؛ والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ واتفاقية حقوق الطفل؛ واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وفي نهاية فترة الأداء، كانت وثائق الانضمام الموافق عليها في ما يتعلق بالمعاهدات المذكورة أعلاه، باستثناء اتفاقية حقوق الطفل، معروضة على الجمعية التشريعية الوطنية من أجل اعتمادها.

٢٨ - وقدمت البعثة المشورة والتدريب التقنيين للجمعية التشريعية الوطنية، ووزارة العدل، ووزارة الخارجية لدعم برنامج الحكومة للانضمام إلى معاهدات حقوق الإنسان. وقدمت البعثة أيضا الدعم لمواءمة الإطار التشريعي الوطني والأطر الدستورية للولايات مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك إجراء تعديلات قانونية على مشاريع القوانين المتعلقة بوسائل الإعلام. وسعيا لتعزيز قدرات لجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان، قدمت البعثة المشورة التقنية، بطرق منها تيسير اشتراك خبير استشاري في مجال حقوق الإنسان في موقع عمل واحد مع أعضاء اللجنة، الأمر الذي أدى إلى صياغة خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان وكذلك إعداد محتوى متعلق بحقوق الإنسان لاستخدامه في المناهج الدراسية. ومن دواعي الأسف أن التدابير التقشفية أدت إلى إغلاق مكاتب اللجنة في العديد من الولايات.

٢٩ - وقامت البعثة، من خلال حضورها في جميع ولايات جنوب السودان العشر، بالرصد والتحقيق المنتظمين بشأن طائفة واسعة من المسائل التي تعيق التمتع بحقوق الإنسان. وشملت التحقيقات المحددة التي تم إجراؤها بشأن حوادث كبرى ما يلي: (أ) عملية نزع سلاح

المدنيين في ولاية جونقلي في آب/أغسطس ٢٠١٢، (ب) الأحداث التي وقعت في واو، ولوتو، وقمروك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، (ج) الأحداث التي وقعت في والقاك في شباط/فبراير ٢٠١٣. وجرى توثيق عدد من حالات السلوك غير المنضبط لعناصر من الجيش الشعبي لتحرير السودان خلال عملية نزع السلاح من خلال نشر أفرقة رصد متكاملة مدنية – عسكرية تابعة للبعثة أجرت مهمات رصد في جميع أنحاء ولاية جونقلي سعيا إلى التقليل إلى أدنى حد من مخاطر استخدام القوة، وردع انتهاكات حقوق الإنسان والتصدي لها. وعلاوة على ذلك، وبفضل أعمال الدعوة التي قامت بها البعثة، عرِضت بعض هذه الحالات على القضاء قصد محاكمة مرتكبيها، وذلك سعيا إلى إنهاء الإفلات من العقاب.

٣٠ - وتشمل إنجازات هامة أخرى مستمدة من قيام البعثة بالرصد والتحقيق والإبلاغ بفعالية التصديَ لحالات اعتقال واحتجاز تعسفيين، والتدخل من أجل تيسير تقديم خدمات الحماية لأفراد معرضين للتهديد، منهم مدافعون عن حقوق الإنسان ونشطاء في المجتمع المدني، وصحفيون، والدعوة إلى قيام الدولة بالتحقيق وإتاحة سبل الانتصاف القانوني عندما يبلَّغ عن ارتكاب قوات الأمن لانتهاكات.

جيم - مبادرات دعم البعثة

٣١ - وفر عنصر الدعم التابع للبعثة خدمات لوجستية وإدارية وأمنية تتسم بالفعالية والكفاءة لتعزيز تنفيذ ولاية البعثة، عن طريق إنجاز النواتج ذات الصلة.

٣٢ - وقدمت القيادة العليا لدعم البعثة، التي تتخذ من جوبا مقراً لها، التوجيه الاستراتيجي، والتوجيه في مجال السياسة العامة، ووفرت سبل الاتصال مع حكومة جنوب السودان، ومقر الأمم المتحدة، والعمليات الأخرى لحفظ السلام. وظل العمل على تحقيق الانتشار الأمامي قدر الإمكان لعناصر دعم البعثة هدفا رئيسيا. ووفر هذا الجهد المبذول جميع المهام الميدانية الأساسية على أقرب مسافة ممكنة بالنسبة لمتلقي الخدمات من أجل تقليص زمن الاستجابة وتحقيق فعالية التكلفة ووفورات الحجم على حد سواء في مختلف مراحل تقديم الخدمات عموما.

٣٣ - وطبق مفهوم دعم البعثة مبادئ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي. واسترشد بثلاثة اعتبارات أساسية، هي: (أ) الحاجة إلى دعم حضور لامركزي للبعثة؛ (ب) الحاجة إلى مستوى عال من التنقل بين المواقع النائية جدا على أساس مؤقت أو دائم؛ (ج) تطوير القدرات الوطنية.

٣٤ - وتمشيا مع استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي والتوصيات الصادرة عن استعراض القدرات المدنية، واصلت البعثة بذل الجهود من أجل تنفيذ استراتيجية تطبيق اللامركزية. وفي هذا الصدد، فإن تنفيذ رؤية السنوات الثلاث التي وضِعت مبدئيا خلال مرحلة بدء عمل البعثة، والمتعلقة أساسا ببناء وإنشاء وتشكيل قواعد دعم في المقاطعات، قد تأثر إلى حد كبير أيضا بالافتقار إلى القدرة الهندسية وتقادم الأصول الهندسية (الموروثة عن بعثة الأمم المتحدة في السودان)، وما يلزم من إعادة توزيع الموارد نتيجة التحديات السياسية والأمنية والتنفيذية المذكورة أعلاه، خاصة في ما يتعلق بإدارة التراعات. ومع ذلك، ينبغي التشديد على أن بذل الجهود لتحقيق اللامركزية ظل أساسيا بالنسبة لتنفيذ الولاية، وأن الفوائد من تنفيذ الحضور ''الميداني المتعمق'' ظلت تتحقق عن طريق تيسير المزيد من التنقل في المناطق النائية، وتنمية القدرات على الصعيد المحلي، حيث تنخفض قدرات الحكومة إلى أدنى حد لها، والقدرة على تحقيق فوائد السلام للمجتمعات المحلية. وبناء على ذلك، فإن غالبية الموظفين الفنيين لا زالوا منتشرين على صعيدي الولايات والمقاطعات.

دال - التعاون مع البعثات على الصعيد الإقليمي

٣٥ - في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، واصلت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان القيام بترتيبات تنسيق كبيرة مع شركاء البعثة على الصعيد الإقليمي. وفي ما يتعلق بالآلية المنشأة لرصد الحدود والتحقق منها، جرت متابعة ترتيبات الفريق العامل المتعلقة بمسائل اللوجستيات والأمن والعمليات والاتصالات مع قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت البعثة الدعم المشترك بين البعثات إلى القوة الأمنية المؤقتة من أجل مكتب الاتصال التابع لها في جوبا. وجرى تعزيز ترتيبات التعاون ونواحي فعالية التكاليف بين البعثتين عن طريق التشارك في الطائرات بتيسير من مركز المراقبة المتكامل للنقل والتحركات.

هاء - الشراكات والتنسيق بين الأفرقة القطرية والبعثات المتكاملة

٣٦ - تضررت مستويات دعم المانحين المتوقعة خلال مرحلة تخطيط البعثة من الأزمة المالية الدولية الشاملة ومن المطالب السياسية المتنافسة على الساحة العالمية، وكذلك من الديناميات السياسية التي تكتنف العلاقات بين السودان وجنوب السودان، لا سيما في أعقاب وقف إنتاج النفط. وبالإضافة إلى ذلك، ربما تضرر الدعم المقدم من المجتمع الدولي إلى جنوب السودان من الافتقار إلى المساءلة في معالجة انتهاكات حقوق الإنسان الحكومة فضلا عن انتهاكات الحكومة لاتفاق مركز القوات. وانخرطت البعثة على نحو نشط مع الحكومة المضيفة في ما يتعلق بضرورة تعزيز الملكية والمساءلة عن طريق برنامج للتدريب والتوعية

لأجهزة الدولة والهيئات المحلية بشأن التزامات البلد الدولية، بما في ذلك الامتيازات والحصانات المنصوص عليها بموجب اتفاق مركز القوات.

٣٧ - وكان لانخفاض مستوى الدعم تأثير عام على المساعدة الممنوحة لأنشطة بناء الدولة وبناء السلام على الصعيد الوطني وعلى صعيد الولايات والمقاطعات، الأمر الذي أدى إلى تحميل أسرة الأمم المتحدة مطالب إضافية لكي تزيد مواردها إلى أقصى حد ممكن وتعمل على أساس مزاياها النسبية، بما في ذلك عملها مع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف الآخرين الذين يعملون في البلد. وبناء على ذلك، بدأت الأمم المتحدة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، دراسة للمزايا النسبية التي تتمتع بها مع التركيز على توسيع نطاق سلطة الدولة وأنشطة التخفيف من حدة النزاعات. وستراعي الدراسة الأطر الزمنية اللازمة للوصول إلى المراحل السياسية الانتقالية الرئيسية وتغطية حالات عجز الدعم المتوقع. ومن شأن تحديد المزايا النسبية والثغرات أن يساعد على تحفيز تجدد الاستثمار من جانب الجهات المانحة لتغطية حالات العجز الحرجة في سنوات الميزانية اللاحقة.

٣٨ - وبينما تجري دراسة الميزات النسبية، واصلت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري تنفيذ برامج وأنشطة مشتركة في عدد من المجالات الفنية في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، وذلك انعكاسا للشراكات في مجال سيادة القانون؛ والانتخابات؛ والإصلاح الدستوري؛ والشؤون الجنسانية، بما في ذلك مسائل حماية المرأة؛ وحماية الطفل؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

واو - أطر الميزنة القائمة على النتائج

العنصر ١: توطيد السلم وبسط سلطة الدولة

الإنجاز المتوقع ١-١: إقامة مؤسسات حكومية تتسم بالشمول والفعالية والشفافية في جميع أنحاء جنوب السودان، بما في ذلك في المناطق التي تقع خارج عواصم الولايات

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
١-١-١ سن قوانين الشفافية والمساءلة وتنفيذها، بما في ذلك القوانين المتعلقة بتقوية قدرات التحقيق والمقاضاة لدى مؤسسات الرقابة (٢٠١١-٢٠١٢: ١؛ ٢٠١٢-٢٠١٣: ٥)	تم سن جميع القوانين المتعلقة بالاعتمادات والنفط والأعمال المصرفية والطاقة والتعدين والبنك الزراعي، بنصوص تهدف إلى ضمان الممارسات الشفافة والقابلة للمساءلة في كل قطاع. ويعتبر إصدار تقارير المراجع العام للحسابات وعرضها على البرلمان خلال الفترة المشمولة بالتقرير دليلين على ازدياد فعالية الرقابة والضبط البرلمانيين. وكانت وزارة

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
	العدل منذ حزيران/يونيه ٢٠١٣ تنظر في مشروع قانون لتمكين مفوضية مكافحة الفساد من مباشرة دعاوى الفساد بشكل مستقل. وقطعت الحكومة التزاما بالانضمام إلى مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية
١-١-٢ تعزيز أداء الحكم على صعيد المقاطعات في ٢٨ مقاطعة عن طريق قواعد دعم المقاطعات (٢٠١٢-٢٠١٣: ٢٨)	عززت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان أداء الحكم على صعيد المقاطعات عن طريق ٢٠ قاعدة لدعم المقاطعات. وبالإضافة إلى ذلك، قامت البعثة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتعهد وتيسير مشاورات قائمة على المشاركة، في ٢٥ مقاطعة في ٩ ولايات (حضرها ٨٠٠ مشارك من الزعماء التقليديين والدينيين، وزعماء القبائل، وممثلي النساء والشباب، والمسؤولين في الولايات والمقاطعات)، وذلك لتحديد الاحتياجات ذات الأولوية للمجتمعات والسلطات المحلية، والمساعدة على تهيئة الظروف من أجل التنمية. وتحقيقا لهذه الغاية، قاد البرنامج الإنمائي أعمال بناء وتجهيز ١٧ بوابة من ''بوابات التنمية''، وهي هياكل ذات جدران صلبة تستخدم لأغراض من قبيل توسيع مكاتب الحكومة في المقاطعات (مثل قاعات المحاكم) والقاعات المتعددة الأغراض (مثل المراكز النسائية) وغرف التدريب (مثل مراكز التدريب على استخدام الحاسوب)
١-١-٣ تنفيذ مهام بناء السلام المتفق عليها مع حكومة جنوب السودان، ولا سيما في ما يخص إصلاح قطاع الأمن، والتنمية المؤسسية للشرطة، وقطاع سيادة القانون والعدالة، وحقوق الإنسان، والإنعاش المبكر والتنمية	خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان تنفيذ خطة دعم بناء السلام جاريا بوتيرة أبطأ مما كان متوقعا بسبب انعدام الأمن، وتدهور الحالة السياسية، واتخاذ تدابير التقشف. وعلى الرغم من ذلك، لدى تلقي مبلغ ١٠ ملايين دولار من صندوق بناء السلام، تأسست في آذار/مارس ٢٠١٢ اللجنة التوجيهية للصندوق الاستئماني لدعم بناء السلام، وهي تضم ممثلين من الحكومة والمجتمع المدني والأمم المتحدة والمنظمات الشريكة الدولية، وخصصت اللجنة لاحقا التمويل لمشروعي منجزات ذوي أولوية هما التدريب المهني ومحو الأمية للشباب، وإنشاء الحفائر ومراكز توزيع المياه في المناطق المعرضة للأزمات

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
إنشاء منتديات سياسية مع جنوب السودان والشركاء الدوليين الرئيسيين، عن طريق عقد اجتماعات نصف شهرية مع أعضاء السلك الدبلوماسي لعرض المستجدات السياسية ومناقشة النُهج المشتركة والاتفاق عليها	٢١	عقدت اجتماعات مع أعضاء السلك الدبلوماسي، قدمت فيها إحاطات إعلامية بشأن الأنشطة التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في ما يتعلق بحماية المدنيين والاستجابة في جونقلي، بما في ذلك نشر زيادة القوة ودوريات الأفرقة المتكاملة، وعمليات الطيران الاستطلاعية لتتبع التحركات وغيرها من مبادرات الإنذار المبكر. وركزت المناقشات أيضا على رصد حقوق الإنسان وإجراء التحقيقات بشأنها، وعلى القيود المفروضة على التنقل ولا سيما بالنسبة للطائرات العمودية، والعملية الدستورية، وإضفاء الطابع المهني على الجهاز الوطني لشرطة جنوب السودان عن طريق التخلص من ٠٠٠ ١١ من ''الأفراد الوهميين''، وإنشاء وحدة الحماية الدبلوماسية وكذلك عقدت الممثلة الخاصة للأمين العام سلسلة من المشاورات مع المنتدى الاستشاري، المشكل بصفة رئيسية من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، والنرويج، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، بشأن تقديم الدعم لولاية البعثة المتعلقة بحماية المدنيين وحقوق الإنسان. كذلك أتاحت المائدة المستديرة المشتركة بين الحكومة والمانحين، التي شارك في رئاستها نائب الرئيس، فرصة للحكومة والجهات المانحة وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وفريق الأمم المتحدة القطري لكي تناقش المسائل الإنسانية والإنمائية
إسداء المشورة، عن طريق المساعي الحميدة، إلى مكتب الرئيس ومجلس الوزراء والجمعية التشريعية الوطنية بشأن المعايير الدولية للشفافية والمساءلة	نعم	أسديت المشورة بانتظام من خلال المساعي الحميدة التي تبذلها الممثلة الخاصة للأمين العام إلى مكتب الرئيس ومجلس الوزراء والجمعية التشريعية الوطنية، بما يشمل المعايير الدولية للشفافية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
	والمساءلة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان ولا سيما في ولاية جونقلي؛ وأهمية قيام الجيش الشعبي لتحرير السودان بالتمييز بين المقاتلين والمدنيين؛ والانتقال السياسي، والحوكمة، وتعزيز تدابير مكافحة الفساد
	ووجه الرئيس دعوات منتظمة من أجل إخضاع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان للمساءلة. واتسعت الاجتماعات بشان هذه المسائل لتشمل نائب الرئيس آنذاك (١٠ اجتماعات)، ووزارة الدفاع (١١ اجتماعا)، ووزير شؤون مجلس الوزراء (٩ اجتماعات)، ووزير العدل (٣ اجتماعات)، ووزير الداخلية (٨ اجتماعات)، ووزير المالية. وعُقدت ٥ اجتماعات كذلك مع رئيس هيئة الأركان العامة في الجيش الشعبي لتحرير السودان واجتماعان مع المفتش العام للشرطة
	وتحاورت البعثة مع المسؤولين الحكوميين على أرفع المستويات لمعالجة وتسجيل انتهاكات اتفاق مركز القوات المرتكبة ضد موظفي البعثة، وممتلكات البعثة وبضائعها، وذلك بوسائل منها إطار الآلية المشتركة بين حكومة جنوب السودان والبعثة بشأن تنفيذ الولاية؛ وصياغة ٤٩ مذكرة شفوية تبلغ فيها الحكومة بهذه الانتهاكات؛ وتنظيم ١٦ دورة للتدريب والتوعية بشأن اتفاق مركز القوات لفائدة مسؤولين رفيعي المستوى وأعضاء في الجمعية التشريعية، والسلطة القضائية، والسلطة التنفيذية، ودائرة السجون، وجهاز الشرطة، والجهاز المعني بخدمات الحياة البرية، وكذلك كبار المسؤولين والقضاة العسكريين في الجيش الشعبي لتحرير السودان في جميع أنحاء

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		جنوب السودان، ووضع مواد للتدريب بهدف تدريب وتوعية المسؤولين الحكوميين في ما يخص اتفاق مركز القوات
		وعقدت الممثلة الخاصة للأمين العام دورة توعية في مؤتمر لكبار ضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان، بما في ذلك قادة الفرق، وتناولت مسؤولية الحكومة والجيش الشعبي عن حماية المدنيين، والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان
		أجريت ٨ زيارات ميدانية إلى الولايات للتحاور مع حكام الولايات في ما يتعلق بتحسين العمليات المتعلقة بحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والتفاعل بين الهيئات التنفيذية والسلطة التشريعية للولاية
إسداء المشورة إلى سلطات الولاية دعما للبرامج التي تعالج ثغرات القدرات في جنوب السودان وتساعد على إنشاء وظائف الحوكمة الأساسية، ولا سيما ما يتعلق منها بالسلام والأمن وتوفير التدريب أثناء الخدمة عن طريق الاشتراك في المواقع مع السلطات المحلية في جميع عواصم الولايات العشر وفي ٢٨ قاعدة من قواعد دعم المقاطعات	نعم	تم نشر ما مجموعه ٧٨ موظفا من موظفي البعثة في الولايات العشر. ومن بين ٢٠ قاعدة من قواعد دعم المقاطعات في ٩ من أصل ١٠ ولايات، تم نشر الموظفين إلى ٩ قواعد لدعم المقاطعات قابلة للنشر بالكامل وذلك لتقديم الدعم إلى برمجة فريق الأمم المتحدة القطري في ما يتعلق بالإنعاش المبكر، ولمواصلة تعبئة فريق الأمم المتحدة القطري وغيره من الشركاء من أجل إنشاء مواقع حضور محلية تعمل على تعزيز الدعم المقدم إلى الحكومات والمجتمعات المحلية. وجرى إشراك ٨ موظفين للشؤون الجنسانية في أماكن عمل ضمن وزارات الولايات. وبالإضافة إلى ذلك، جرى نشر ١٥٠ ضابطا من ضباط شرطة الأمم المتحدة في ١٠ مقرات بالولايات، في حين نشر ٣١٧ ضابطا في مواقع دعم المقاطعات، ليبلغ مجموع الضباط الذين تم نشرهم إلى الولايات ٤٦٧ ضابطا

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		وانطلاقا من قواعد دعم المقاطعات، تمكنت البعثة من الوصول بنجاح إلى قطاع واسع من سلطات المقاطعات. وقُدِّمت المساعدة من خلال عقد الاجتماعات وحلقات العمل على نحو منتظم في ما يتعلق بالحوكمة ونُهُج إدارة النزاعات، مما عزز من قدرة السلطات والمجتمعات المحلية على المشاركة في آليات التخفيف من حدة النزاعات وحلها، على نحو أكثر ترتيبا وتنظيما. وجرى تقديم الدعم أيضا إلى سلطات الولايات والمقاطعات لتعزيز دورها في تنسيق أنشطة الإدارة والأمن والحوار بين جماعات الرُّحَّل في ولايات شمال بحر الغزال والوحدة وأعالي النيل، مما أسهم إلى حد كبير في نجاح موسم الهجرة
إسداء المشورة الفنية والدعم للحكومة والجهات المعنية الأخرى بشأن تنفيذ مهام بناء السلام المتفق عليها، وذلك بوسائل منها تنمية القدرات، وتقديم الدعم لوضع واعتماد وتنفيذ استراتيجيات وخطط وبرامج الإنعاش وإعادة الإدماج على مستوى الولايات والمقاطعات	نعم	قدمت البعثة الدعم الفني والاستشاري إلى لجان السلام والمصالحة على مستوى الولايات العشر من أجل وضع خطط العمل السنوية لبناء السلام لكل ولاية وخطط التخفيف من حدة النزاعات وتحقيق الاستقرار، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
		كذلك أنشأت البعثة قاعدة بيانات للتخطيط وإدارة المعلومات، جرى فيها توثيق المشاريع التي يقوم بها فريق الأمم المتحدة القطري، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمعات المحلية وغير ذلك من الشركاء (بما في ذلك تنفيذ المشاريع ذات الأثر السريع) في المقاطعات التي تعمل فيها قواعد دعم المقاطعات، كما عملت قاعدة البيانات على تنسيق ورصد وتقييم الأنشطة بين الشركاء

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		وقامت البعثة بتفعيل اجتماعات فريق إعادة الإدماج وإدارتها بالاشتراك مع المنظمة الدولية للهجرة، وركزت الاجتماعات أساسا على المسائل المتصلة بالحصول على الأراضي، بما في ذلك تخصيص الأراضي للعائدين
إسداء المشورة للحكومة بشأن المعايير الدولية للحكم الرشيد عن طريق تنظيم منتدى، وكذلك عقد منتديات للشركاء برئاسة حكام الولايات العشر بشأن التنمية في الولايات العشر جميعها	نعم	قدمت البعثة الدعم إلى منتدى حكام الولايات المنعقد شهريا والمنتديات المتخصصة (بما في ذلك منتديات معتمدي المقاطعات والمنتديات التي تركز على المرأة والأمن) في الولايات العشر، وساعد ذلك حكام الولايات المعنية على تنسيق المساعدة الدولية، وإطلاع الشركاء على سياسات الولاية ومعالجة تحديات الحوكمة. وبالتنسيق الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، قامت البعثة أيضا بتيسير عقد اجتماعات التنسيق بين الجهات المانحة في عشر ولايات، ووفرت الدعم والتنسيق لأفرقة العمل الحكومية القطاعية المنعقدة بشكل شهري ونصف شهري، والتي تركز على التخطيط للولاية وعلى قطاع الميزانية، والأمن الغذائي، وسبل كسب العيش، والصحة، والتعليم، والحماية، والمياه، والصرف الصحي

الإنجاز المتوقع ١-٢: المشاركة الشعبية في العمليات السياسية، بما في ذلك المشاركة في وضع السياسات الوطنية

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
١-٢-١ عقد المشاورات التي تشمل المشاركة الشعبية، بما في ذلك مشاركة المرأة، بشأن التشريعات الأساسية، مثل قانون الانتخابات الوطنية ومشروع قانون الأحزاب السياسية	وقع مشروع قانون الأحزاب السياسية وتحول بذلك إلى قانون في شباط/فبراير ٢٠١٢. وعلى النحو المطلوب في القانون الجديد، في شباط/فبراير ٢٠١٢، وُقع مشروع قانون الأحزاب السياسية وتحول بذلك إلى قانون. وعلى النحو المنصوص عليه في القانون الجديد، شرع الرئيس في

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
	إجراء مشاورات مع جميع الأحزاب السياسية، تحت رعاية منتدى قيادات الأحزاب السياسية المعني بإنشاء مجلس الأحزاب السياسية، حيث سيتولى المجلس مسؤولية تسجيل الأحزاب السياسية وتنظيمها
	وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، وُقع مشروع قانون الانتخابات الوطنية وتحول بذلك إلى قانون. وشارك ممثلو الأحزاب السياسية وجماعات المجتمع المدني في المشاورات التي أجريت بشأن تشكيل المفوضية القومية للانتخابات
١-٢-٢ موافقة الحكومة على جدول زمني لإجراء التعداد الوطني للسكان وقيامها بسن تشريع ينظم إجراؤه	وافقت الحكومة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ على قرار بإجراء تعداد وطني للسكان وفق مشروع لجدول زمني مدته خمس سنوات، (٢٠١٣-٢٠١٧) وذلك دون أن تسن التشريع المقابل الذي ينظم إجراؤه (لم يحدد توقيت إجراء التعداد ولا الموارد اللازمة لإجرائه). وطلبت الحكومة من الأمم المتحدة أن تقدم إليها دعما في كل من المجالات التشغيلية واللوجستية والتقنية
١-٢-٣ إحلال المؤسسات والأُطر الانتخابية وسن تشريعات لتشجيع المشاركة الشعبية في العمليات السياسية	وقع الرئيس سلفا كير ميارديت مشروع قانون الانتخابات الوطنية. وتم منذ ذلك الحين إنشاء المفوضية القومية للانتخابات وتعيين أعضائها، غير أن المفوضية لا تزال تشوبها نقائص كبيرة من حيث الميزانية والقدرات

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تقديم المشورة والدعم التقني للمفوضية القومية لمراجعة الدستور وللهيئات الحكومية ذات الصلة بالتعداد بعدة سبل تشمل المساعي الحميدة، وتبادل أفضل الممارسات والتجارب المماثلة، وتقديم الدعم المباشر لعمليتي الدعوة والتشاور الحكوميتين تحضيرا للتعداد والعمليات الدستورية	نعم	خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت البعثة مع المفوضية القومية لمراجعة الدستور اجتماعات منتظمة لتقديم المشورة والدعم التقني إليها في تنفيذ حملتها للتثقيف المدني، وكذلك مع الجهات المانحة لتيسير تزويد المفوضية بالدعم اللوجستي والتقني لتصميم وإنشاء صندوق مشترك متعدد المانحين لدعم المفوضية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تيسير عقد منتدىً للأحزاب السياسية ولمنظمات المجتمع المدني بغية تعزيز المشاركة والشفافية والإعلام؛ وعقد ٥٠ اجتماعا مع الأحزاب السياسية لتشجيع المزيد من المشاركة في العمليات السياسية الرئيسية وزيادة الوعي بها	نعم	عقدت البعثة ٥٦ اجتماعا مع مختلف منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء جنوب السودان لتعزيز المشاركة السياسية في العمليات السياسية الرئيسية وزيادة الوعي بها. وعقدت في كل ولاية اجتماعات منتظمة مع ممثلي الحركة الشعبية لتحرير السودان والأحزاب السياسية المعارضة لتعزيز المشاركة والشفافية وتبادل المعلومات. ونظمت خمسة منتديات للسلام وحلقات عمل لما مجموعه ٢٢٩ عضوا من أعضاء الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في ولايات وسط الاستوائية وأعالي النيل والوحدة
تعزيز البث الإذاعي من إذاعة مرايا عن طريق تقديم الأخبار اليومية وبرامج عن الأحداث الراهنة في جميع أنحاء جنوب السودان، ويشمل ذلك الرسائل الخاصة بإذكاء الوعي بأهمية المشاركة السياسية وحقوق الإنسان وتمكين المرأة؛ وتوفير برامج للتدريب الداخلي والتدريب تقدمها إذاعة مرايا، لفائدة الصحفيين الإذاعيين والفنيين العاملين في إذاعات الولايات والمجتمعات المحلية، ووضع خطة مدتها خمسة أعوام لتحويل إذاعة مرايا إلى إذاعة عامة مستقلة ومستدامة	نعم	يشمل الإنتاج اليومي لإذاعة مرايا ١٦ نشرة إخبارية، وبرنامجين عن قضايا الساعة وبرنامجين يغطيان مسائل حقوق الإنسان، وتمكين المرأة، والمشاركة السياسية. وقد استضافت إذاعة مرايا دورتين تدريبيتين داخليتين لمجموعتين من ستة أشخاص (معظمهم نساء)، إضافة إلى شخصين استضافتهما على أساس طويل الأجل. ويسرت البعثة دعما لتدريب موظفي إذاعة مرايا وآخرين من العاملين في محطات إذاعية لجنوب السودان. وأنتجت إذاعة مرايا ٦٣ قصة تلفزيونية وزعت على وسائط الإعلام المحلية والدولية، ونشرت على الموقع الشبكي ونشرتها في شبكات التواصل الاجتماعي
إسداء المشورة إلى المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني المعنية على مستوى الولايات لتشجيع المشاركة الفاعلة للمرأة في منع نشوب النزاعات، والحد منها، وفي مفاوضات السلام وتيسير إقامة منتديات للمناقشات المنتظمة، وذلك بالاستفادة من قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) للتعجيل بالتمكين السياسي للمرأة	نعم	دعت البعثة بانتظام إلى النهوض بالمرأة وإشراكها في عمليات السلام وفي مؤتمرات الحد من النزاعات ومنتديات أخذ القرار وحوارات السلام بالاستعانة بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ لإشراك المرأة من نساء جنوب السودان في المنتديات الوطنية والمحلية لمنع نشوب النزاعات وفي اجتماعات الموائد المستديرة التي عقدت

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
على الصعيد الوطني، وعلى صعيد الولايات والمقاطعات	خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقدمت البعثة الدعم اللوجستي لنقل ٩٧ مشاركا من الولايات العشر جميعها لحضور وقائع المؤتمر الوطني الدستوري. وقد أنشئت لجنة وطنية توجيهية لوضع خطة عمل وطنية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ستتولى توجيه خطة العمل الوطنية التي ستمهد الطريق لوضع جنوب السودان في مصاف الدول الـ ٣٨ التي لديها خطة عمل بشأن القرار المذكور ونظمت البعثة أحداثا لتوعية المجتمعات المحلية في الولايات العشر جميعها بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية لليوم الدولي للمرأة وحلقتي عمل للتعريف بولايتها لدى ١٦ امرأة من المشتغلات بالسياسة في ولاية الوحدة و ٣٢ من عضوات الاتحاد النسائي في إيكوتوس من ولاية شرق الاستوائية

العنصر ٢: التخفيف من حدة النزاع وحماية المدنيين

الإنجاز المتوقع ٢-١: التخفيف من حدة النزاعات ومنع نشوبها، بما في ذلك في مناطق التوترات القبلية

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٢-١-١ الحد من عدد الإصابات في صفوف المدنيين في مناطق النزاع المسلح	خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأت البعثة في الأعمال التحضيرية لوضع نظام لرصد الإصابات بين المدنيين. واستعانت البعثة بالبيانات التي جمعها مكتب تنسيق الشؤون الإنساني التابع للأمانة العامة وخلصت إلى أنه، خلال الفترة من تموز/يوليه ٢٠١١ إلى شباط/فبراير ٢٠١٣، لم يكن هناك في مناطق النزاعات تفاوت كبير في الخسائر في صفوف المدنيين بين شهر وآخر، ولم يكن هناك ثمة اتجاه طويل الأجل يؤشر على زيادة أو نقصان في عدد الإصابات. وعموما، أُبلغ عن حدوث ١ ٠١٣ حالة وفاة متصلة بالنزاع في عام ٢٠١٠، وعن

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
	٣ ٤١٥ حالة في عام ٢٠١١، وعن ١ ٤٥٢ حالة في عام ٢٠١٢. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٣، سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ما يقرب عن ٥٠٠ حالة وفاة متصلة بالنزاع
٢-١-٢ تعزيز الحكم على مستوى المقاطعات في ٢٨ مقاطعة (خاصة من خلال العمل الذي تقوم به قواعد الدعم في المقاطعات) لما تقوم به من أدوار في الإنذار المبكر بالنزاعات واحتوائها وحلها (٢٠١٢-٢٠١٣: ٢٨)	خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظمت البعثة مع الجهات المعنية والسلطات الحكومية أكثر من ١٣٠ اجتماعا ومناسبة في أكثر من ٢٨ مقاطعة في جنوب السودان. وقد شمل ذلك العمل انطلاقا من ٢٠ قاعدة لتقديم الدعم في المقاطعات من خلال إحلال وجود دائم للموظفين في تسع من هذه القواعد نشروا فيها بالكامل، وإحلال وجود متناوب للموظفين في المقاطعات الـ ١١ المتبقية. ويسرت البعثة في أعقاب مؤتمر السلام لعموم ولاية جونقلي دعما لوجستيا شمل أكثر من ٢٥٠ من المندوبين والزعماء التقليديين وأعضاء المجلس التشريعي للولاية أو في المجلس التشريعي الوطني، وشمل وزراء في الحكومة وشيوخا ومواطنين من وجهاء المجتمع من بينهم نساء وشباب، وذلك للمساعدة على نشر قرارات ذلك المؤتمر ودعم التأييد لهذه العملية على نطاق واسع وعقدت بين البعثة ومعتمدي المحليات والأجهزة الأمنية وزعماء القبائل في المقاطعات التي توجد فيها قواعد لتقديم الدعم اجتماعات منتظمة ساعدت على تكوين صورة أشمل عما يواجهه السكان المدنيون من مخاطر، حيث إنها وجهت، ضمن جملة أمور، انتباه السلطات إلى ما تنطوي عليه المشاركة الواسعة النطاق من أهمية فيما يتعلق بتحديد الأخطار، والتدخل المبكر لتفادي أي تصعيد في حدة التوترات بين القبائل. وقد قدمت البعثة والمنظمات الدولية إلى المقاطعات التي تستقبل رعاة يفدون إليها من السودان خلال موسم نزوحهم إليها عبر الحدود دعما بأن استبقت موسم التروح بعقد اجتماعات مع القبائل لتحديد مناطق للرعاة النازحين والمناطق التي يحتمل أن يؤدي فيها التنافس على الموارد إلى نشوب نزاعات، وللتشديد على أهمية الحوار

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تنفيذ نظام للإنذار المبكر والاستجابة المبكرة لتعزيز التصدي على نحو فعال وفي الوقت المناسب للنزاعات المحتملة أو الناشئة، بوسائل منها المشاركة الفعلية من المقاطعات الرئيسية	نعم	احتفظت البعثة بوحدة معنية بالإنذار المبكر تضم جميع المنسقين بين الولايات والبعثة في الولايات العشر جميعها. فمن خلال مجموعة من إجراءات التشغيل المعيارية، أصبحت هناك مصفوفة للإنذار المبكر تصدر كل أسبوع تشمل معلومات يساهم في تقديمها كل منسق في الولايات العشر جميعها، وكل قسم من الأقسام الفنية في مقر قيادة البعثة. وقد قدمت هذه المصفوفة إلى كبار قيادات البعثة للتصديق عليها، ثم عممت على جميع الجهات المعنية على نطاق البعثة. وقد جرى النظر أيضا في أفضل سبل تبادل المعلومات بشأن استحداث نظام للإنذار المبكر مع حكومة جنوب السودان والسلطات الحكومية الدولية بشكل أعم وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شرعت البعثة في رسم خريطة للمواقع الساخنة ومواقع وجود قدرات الاستجابة على المستوى المحلي، وبخاصة في ولاية الوحدة. وجرت الاستعانة بهذه المعلومات للاستعداد لمواجهة الأعمال التعبوية في صفوف شباب النوير. ووضعت كذلك خريطة لمواقع قدرات الإنذار المبكر في ولاية جونقلي حيث أصبحت هناك مصفوفة للإنذار المبكر تتضمن معلومات يجري تقاسمها مع معتمد المقاطعة من خلال المنسق بين البعثة والولاية، وكذلك في المنطقة التي تضم الولايات الثلاث (الوحدة وواراب والبحيرات) ونشرت البعثة أفرقة متكاملة وسيرت دوريات لفترات زمنية طويلة وأخرى لفترات زمنية قصيرة وأجرت مداولات عن طريق الهاتف بشأن النزوح لتقييم الديناميات الاجتماعية والسياسية للمناطق التي تقوى فيها احتمالات نشوب نزاعات. وقد شكلت هذه

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		الجهود جزءا ملازما لاستراتيجية البعثة في مجال الإنذار المبكر، وهو ما ساعد على تقليص الفترة الزمنية التي تفصل بين لحظة استقاء المعلومات من نظام الإنذار المبكر ولحظة الاستجابة الفعلية وعقدت البعثة أيضا مع المسؤولين الأمنيين على مستوى الولايات ومع السلطات الإدارية على مستوى الولايات/المقاطعات ومع الولاة اجتماعات وحلقات عمل متعددة تناولت الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة، وكذلك اجتماعات مع المجتمعات المحلية تناولت سبل التخفيف من حدة النزاعات ومنع نشوبها للمساعدة على توجيه انتباه السلطات نحو أي اشتباكات محتملة والتخفيف من حدة التوترات واستحدثت البعثة أيضا مجموعة مؤشرات لكشف أي نزاعات محتملة أو جارية متصلة بأعمال عنف جنسي، وذلك بغية تعزيز قدرات البعثة على منعها والاستجابة لها على نحو مبكر وفقا لما تنص عليه قرارات مجلس الأمن ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، و ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، و ١٩٦٠ (٢٠١٠)، و ٢١٠٦ (٢٠١٣)
إسداء المشورة وتقديم دعم مباشر إلى السلطات الحكومية وغيرها من الجهات المعنية، في مجالات تشمل النقل، وذلك بغية احتواء النزاعات وحلها على الصعيد المحلي وعلى صعيد الولايات والصعيد الوطني، بوسائل منها المصالحة القبلية على المستوى المحلي، والتشجيع على مشاركة الزعماء التقليديين، والنساء، والشباب، وغيرهم من الأشخاص المتأثرين بتلك النزاعات، في الأعمال المتعلقة بإحلال السلام وتحقيق المصالحة.	نعم	عقدت البعثة مع الجهات المعنية والسلطات الحكومية اجتماعات بواقع اجتماع كل شهر تقريبا لإسداء المشورة بشأن استراتيجيات حل النزاعات والتخفيف من حدتها في المناطق التي تقوى فيها احتمالات نشوبها، ودعت في الآن ذاته إلى إشراك جماعات المجتمع المحلي والمنظمات الدينية ودعاة/رعاة السلام والسلطات التقليدية في عمليات المصالحة. وقدمت البعثة دعما لوجستيا إلى أعضاء البرلمان الوطني وبرلمانات الولايات، وأعضاء في مجلس الوزراء، والشيوخ، ومواطنين من الوجهاء. وقد تمثل جانب كبير

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
	من العمل الذي أنجزته البعثة في الدعم المقدم من أجل وضع السياسات التي سيتولى مجلس السلطات والزعماء التقليديون تنفيذها في وقت لاحق ومن أجل زيادة تعريف الزعماء التقليديين بهيكل الحكومة وأسلوب عملها على مستوى المقاطعات تناولت الممثلة الخاصة للأمين العام الأزمة في واو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ والعنف بين القبائل وغارات نهب الماشية في جونقلي، ومنطقة الولايات الثلاث (الوحدة وواراب والبحيرات) من خلال العمل مع قيادة حكومة جنوب السودان، ورئيس المجلس التشريعي الوطني، والولاة، والوزراء على مستويي الحكومة الوطنية والولايات، وقادة المجموعات الإثنية الرئيسية، حاثة على ضبط النفس والمصالحة. وشمل ذلك أيضا التحاور مع قادة الطوائف الدينية بغية استخدام شبكات نفوذهم الواسعة وحضورهم في المناطق الملتهبة لنقل رسائل السلام. وركزت الآلية المشتركة بين حكومة جنوب السودان والبعثة والمعنية بتنفيذ الولاية على تحسين استعداداتها للحالات الطارئة وفي مجال الإنذار المبكر في فصل الجفاف، حيث حددت الحكومة وزارتي الدفاع والداخلية بوصفهما مركزي التنسيق للإنذار والاستجابة المبكرين. ونشرت الحكومة أيضا أصولا في جونقلي ومنطقة الولايات الثلاث، ووضعت شرطة احتياطية للتعامل مع العنف القبلي وغارات نهب الماشية. كذلك قام مسؤولون حكوميون رفيعو المستوى بزيارة مناطق التراع لإقناع المجتمعات المحلية بعدم شن الهجمات الانتقامية ومواصلة حوار السلام. وجرت تكملة جهود الدعوة بعقد ثلاثة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		اجتماعات للفريق التشاوري، وفريق استشاري مؤلف من أعضاء بارزين في المجتمع المدني في جنوب السودان قدم مشورة غير رسمية بشأن مختلف خيارات حل النزاعات والمصالحة، وتعزيز سلطة الدولة، وسيادة القانون، وأمن المؤسسات
إسداء المشورة للحكومة والزعماء المحليين في ما يتعلق بالخطوات اللازمة لتخفيف المخاطر التي تهدد أمن النساء والفتيات وتيسير إشراك المجتمعات المحلية، بما في ذلك عقد منتديات سلام نسائية فصلية في جميع الولايات العشر، وعقد منتديات لمعتمدي المقاطعات تركز على التخفيف من حدة النزاعات في ما لا يقل عن ثلاث ولايات ذات أولوية	نعم	نظمت البعثة تسعة منتديات على مستوى الولايات بشأن ''تعزيز تنفيذ جدول أعمال السلام والأمن للمرأة في جنوب السودان'' الذي أتاح حيزا للمرأة لإقامة حوار وتبادل المعلومات بشأن الخبرات المكتسبة في مجال المشاركة الفعلية للمرأة في بناء السلام والتصدي للمسائل الأمنية في مجتمعها المحلي وعلى المستوى الوطني فيما يتعلق بالمسائل الأمنية وبشأن التحديات القائمة في هذا الصدد. وحضر هذه المنتديات أعضاء من الجمعيات التشريعية للولايات ومن الأحزاب السياسية والمجتمع المدني بلغ عددهم ٣٥٠ شخصا وقدمت البعثة أيضا إلى المنظمات النسائية على مستوى القواعد الشعبية دعما لوجستيا وتقنيا واستشاريا شمل المشاركة في الفريقين العاملين المعنيين بالعنف القائم على أساس نوع الجنس وحماية الطفل. وفي ولاية شمال بحر الغزال، نظمت البعثة دروسا أسبوعية للمساعدة على تثقيف العضوات في الجمعية التشريعية في عمليات تحقيق المصالحة بين القبائل وعقد مجلس الحكومات المحلية منتديات لمعتمدي المقاطعات في عشر ولايات، وذلك بتمويل ودعم تقني قدمهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء آخرون، وبمساعدة لوجستية وتقنية قدمتها البعثة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
دعم الحوار بين القبائل من خلال تنظيم ٥٠ منتدى للمصالحة وبناء الثقة على صعيدي الولايات والمقاطعات وفي المناطق المعرضة لنشوب نزاعات؛ وتقديم الدعم لأطر السياسات والتطبيق الفعلي للرقابة على الأسلحة من أجل تحقيق هدف الحكومة في نزع سلاح المدنيين طوعيا	٧٥	قدمت البعثة الدعم للأنشطة المساهمة في تحقيق المصالحة وإحلال السلام بين القبائل التي كانت تواجه حتى ماض قريب نزاعا أو حالة توتر مع قبيلة أو قبائل أخرى. ولهذا الغرض، يسرت البعثة بناء تدابير الثقة فيما بين الولايات وعقد اجتماعات مع السلطات في الولايات/المقاطعات ومع القبائل في جونقلي وفي ولايات الوحدة وشمال بحر الغزال وواراب وأعالي النيل وغرب الاستوائية بشأن مسألة تنقل الرعاة. فقد ساهمت تدابير بناء الثقة، على سبيل المثال، في حضور قبيلتي الشلك والدينكا في ولاية أعالي النيل لاجتماع عقد هناك وفي الأجواء السلمية التي اتسم بها موسم انتقال الرعاة إلى ولايات الوحدة وأعالي النيل وشمال بحر الغزال، والتي كانت أجواء لم يحدث قط أن اتسم بها أي من موسم النزوح من قبل وقد شجعت جهود الدعوة التي بذلتها كل من مفوضية شؤون اللاجئين والبعثة السلطات في ولاية أعالي النيل على تنظيم أنشطة جمع الأسلحة من المدنيين المقيمين في المخيمات وتنسيقها. ويسرت البعثة أيضا لنائب حاكم ولاية أعالي النيل دعما لوجستيا في سفره إلى مقاطعة مابان بغرض تقديم توجيهاته إلى سلطات المقاطعة وإلى جهاز الشرطة في جنوب السودان وزعماء القبائل بأن يتولوا تنسيق أنشطة استلام الأسلحة من المدنيين دونما حاجة إلى قيام قوات الأمن بتفتيش مخيم بيدا للاجئين ونشرت البعثة في جونقلي أفرقة متكاملة لرصد عملية نزع أسلحة المدنيين التي قامت بها الحكومة في الفترة من آذار/مارس إلى آب/أغسطس ٢٠١٢

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		ويسرت البعثة لأعضاء برلمانات الولايات والبرلمان الوطني وزعماء القبائل والسلطات التقليدية وموظفي لجان الولايات للسلام والمصالحة دعما لوجستيا للمشاركة في برنامج بناء الثقة واجتماعات التخفيف من حدة التراعات واجتماعات الحوار من أجل إحلال السلام في مناطق جنوب السودان التي تقوى فيها احتمالات نشوب نزاعات
تيسير عقد ١٢ اجتماعا تنسيقيا ودعم إنشاء آلية لتبادل المعلومات بين بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والشركاء الإقليميين والدوليين من أجل التصدي لتهديدات جيش الرب للمقاومة، وضمان كفاءة التنسيق بين بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، بشأن قضايا النزاع، بما في ذلك تنقل الرعاة عبر الحدود	١٢	يُسر عقد اجتماعات تنسيقية، بما في ذلك عقد اجتماعات للتداول عن طريق الهاتف وقُدم الدعم لإنشاء آلية لتبادل المعلومات مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بإشراك العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور فيها على النحو المطلوب قدمت البعثة دعما تقنيا ومساعدة لوجستية من أجل إعادة أربعة مختطفين/ناجين كان يحتجزهم جيش الرب للمقاومة (واحد أعيد إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وثلاثة أعيدو إلى جنوب السودان) وذلك بالتنسيق مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والنظراء في حكومة جنوب السودان ووضعت البعثة ووقعت في حزيران/يونيه ٢٠١٣ تسعة إجراءات معيارية تشغيلية إقليمية تتعلق بترع سلاح المقاتلين السابقين في جيش الرب للمقاومة وتسريحهم وإعادتهم إلى الوطن وإعادة إدماجهم وإعادة توطينهم، وذلك بالتعاون مع بعثات أخرى في المنطقة منها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
	جمهورية الكونغو الديمقراطية ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا
	وأنشأ كذلك مكتب البعثة في ولاية الوحدة برنامجا في المنطقة التي تضم الولايات الثلاث (الوحدة وواراب والبحيرات) لتخفيف حدة النزاعات القبلية الناشئة بخاصة غارات نهب الماشية، وذلك من خلال عقد اجتماعات منتظمة يجري فيها التداول بالهاتف بين البعثة ومكتبيها في ولايتي البحيرات وواراب
	وتعاونت البعثة مع البعثات الأخرى في المنطقة كبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، ومع سلطات الولايات، والجيش الشعبي لتحرير السودان، وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان، وفرقة العمل الإقليمية للاتحاد الأفريقي، وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية، ومنظمات المجتمع المدني، وفريق الأمم المتحدة القطري في ولاية غرب الاستوائية للرصد والإبلاغ وحماية المدنيين من تهديدات جيش الرب للمقاومة
	أنشأت البعثة وترأست في ولايات الوحدة وواراب وأعالي النيل وشمال بحر الغزال أفرقة عاملة معنية بالتروح تشكل آليات لرصد تنقل الرعاة وتبادل المعلومات ذات الصلة مع قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والشركاء من المنظمات غير الحكومية

الإنجاز المتوقع ٢-٢: توفير الحماية للمدنيين الذين يواجهون تهديدا وشيكا بالتعرض للعنف الجسدي في المناطق الشديدة الخطورة، وتحسين سبل وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء جمهورية جنوب السودان، بما في ذلك توفير الأمن لموظفي الأمم المتحدة ومنشآتها ومعداتها

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٢-٢-١ عدم وقوع أي حوادث اعتداء على موظفي الأمم المتحدة والموظفين المعينين والمعدات والمنشآت	سجل ما مجموعه ٣٥٠ حادث اعتداء على موظفي الأمم المتحدة والموظفين المعينين والمعدات والمنشآت في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣
٢-٢-٢ عدم وقوع أي حوادث تمنع فيها الحكومة أو جهات فاعلة أخرى العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية من الوصول إلى المناطق المتضررة	سجلت البعثة ٦٣ حادثا صنفت باعتبارها ''قيودا مفروضة على الحركة داخل البلد'' و ''أعمال قتالية فعلية''. وصنف ١٨٨ حادثا باعتبارها ''عقبات تعترض الدخول إلى البلد'' أو ''تدخلا في الأنشطة الإنسانية'' أو ''وجود ألغام/ذخائر غير منفجرة'' أو ''عنف ضد العاملين في المجال الإنساني''

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تنظيم ١٢ دورة تدريبية في مجال حقوق الإنسان والحماية للجيش الشعبي لتحرير السودان وجهاز شرطة جنوب السودان والأجهزة الأمنية الأخرى التابعة للحكومة، بما في ذلك على صعيد الولايات لـ ٣٠٠ فرد من أفراد القوة	٧١	دورة تدريبية قدمتها البعثة لما مجموعه ٢ ٠٩٠ مشاركا، على النحو الوارد أدناه عقدت دورة تدريبية واحدة لـ ١٣ ضابطا من ضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان غطت طائفة واسعة من المواضيع المتعلقة بحفظ السلام، بما في ذلك حقوق الإنسان والحماية قدمت البعثة ٧ دورات تدريبية لـ ٢١١ ضابطا وموظفا من قوات الأمن الوطني على مستوى المقر وعلى مستوى الولايات للتوعية بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات نفذ ٣٩ نشاطا تدريبيا لـ ٩٢٤ مسؤولا من جنوب السودان. وركزت الدورات التدريبية على إجراء الاعتقالات بطريقة قانونية وآمنة وإنسانية، بتطبيق مبادئ افتراض البراءة، واحترام

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
	حقوق المتهم، وتنفيذ إجراءات التحقيق السليمة، والمساءلة، ومسؤولية القيادة
	عقدت البعثة دورة تدريبية مدتها خمسة أيام لـ ٤٠ قاضيا عسكريا في الجيش الشعبي لتحرير السودان من جميع الفرق العسكرية بشأن حقوق الإنسان والقضاء العسكري والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان
	شارك ٢٥ من أعضاء النيابة وموظفي السجون وموظفي/كتبة المحاكم والشرطة في حلقة عمل بشأن الاحتجاز التعسفي والمطول في أويل بولاية شمال بحر الغزال
	قامت البعثة بتدريب ٢٣ من أعضاء المحاكم التقليدية في بانتيو في مجال حقوق الإنسان والقضاء العسكري والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان
	قدم تدريب لـ ٣٥ من أعضاء السلطات التقليدية و ٣ ممثلات لمنظمات المجتمع المدني في واو في مجال الاحتجاز التعسفي المطول والفرق بين نظم العدالة الرسمية والتقليدية
	قدم تدريب لـ ٣٠ مشاركا من سلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية في بانتيو في مجال حقوق الإنسان في سياق تطبيق القانون التقليدي
	قدم تدريب لممثلي المحاكم التقليدية في ولاية وسط الاستوائية في مجال حقوق الإنسان ودور الزعماء التقليديين في إقامة العدل
	قدمت ١٠ دورات تدريبية لـ ٣٥٧ فردا في الجيش الشعبي لتحرير السودان لتوفير معارف أساسية في مجال معايير حقوق الإنسان ومبادئ القانون الإنساني، فضلاً عن غرس احترام سيادة القانون

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		عقدت البعثة ٣ دورات تدريبية مدة كل منها ثلاثة أيام لـ ١٤٠ ضابطا من ضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان
		قامت البعثة بتدريب ٢٠ ضابطا من ضباط الشرطة العسكرية في مجال المعايير الوطنية والدولية لحقوق الإنسان، وقانون الجيش الشعبي لتحرير السودان وسياساته، ومسؤولية القيادة، والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان
		قامت البعثة بتدريب ٤٠ من ضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان من مقر الفرقة الخامسة للجيش في مابيل، بولاية شمال بحر الغزال
		قدمت البعثة دورة لتدريب المدربين في مجال المعايير الوطنية والدولية لحقوق الإنسان والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان لما مجموعه ١٨١ من ضباط الصف وكبار الضباط بالجيش الشعبي لتحرير السودان من خلال ثلاث دورات تدريبية في ولاية أعالي النيل
		قامت البعثة بتدريب ٥١ فردا من الجيش الشعبي لتحرير السودان من ولاية البحيرات في مجال المعايير الوطنية والدولية لحقوق الإنسان والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان
تنفيذ ٢٠٨ ٠٥٠ يوما من أيام عمل دوريات الجنود المتنقلة لحماية موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين المعينين وممتلكات الأمم المتحدة في كامل منطقة البعثة، والمساهمة في وضع استراتيجية البعثة لحماية المدنيين، وردع العنف، ومرافقة قوافل المساعدات الإنسانية، وتيسير إمكانية الوصول إلى أنشطة المساعدة الإنسانية، والعمل على تأمين نقاط التفتيش	٢٩٥ ٠٨٥	عدد الأيام المنفذة من أيام عمل دوريات الجنود المتنقلة مع الجمع بين الدوريات الراجلة والمتنقلة (١٠ جنود إلى ٣٠ جنديا للدورية، ودورية إلى ٣ دوريات للسرية، و ١٩ سرية لمدة ٣٦٥ يوما) بزيادة نسبتها ٤٢ في المائة بالمقارنة مع الناتج المتوقع نتيجة لتعزيز العنصر العسكري للبعثة في ولاية جونقلي عقب الحادث الذي وقع في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
الثابتة/المتحركة، وتنفيذ النشر التعبوي للبعثة (٣٠ جنديا لكل دورية، ودورية واحدة لكل سرية، و ١٩ سرية لمدة ٣٦٥ يوما)		
تنفيذ ١ ٨٧٢ ساعة من ساعات عمل الدوريات الجوية دعما للاستطلاع وعمليات تقييم البيئة الأمنية، أو دعما لاستراتيجية البعثة لحماية المدنيين، وتيسير إمكانية الوصول إلى المساعدة الإنسانية والجهات الإنمائية الفاعلة، أو توفيرا لحماية موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين المعينين وممتلكات الأمم المتحدة في جميع أنحاء منطقة البعثة (٦ ساعات يوميا، ٦ أيام في الأسبوع لمدة ٥٢ أسبوعا)	٢ ٥٢٤	عدد الساعات المنفذة من ساعات عمل الدوريات الجوية. وكانت نسبة الدوريات أعلى بمقدار ٣٥ في المائة بالمقارنة مع ساعات عمل الدوريات الجوية المتوقعة نتيجة لتعزيز العنصر العسكري للبعثة في ولاية جونقلي
٢ ٠٨٠ يوما من أيام عمل القوات ينفذها ضباط الاتصال العسكري في الدوريات المتنقلة العاملة في أفرقة متكاملة على مستوى الولايات (ضابطا اتصال عسكريان لكل ولاية يقومان بيومي عمل للدورية في كل أسبوع لمدة ٥٢ أسبوعا في ١٠ ولايات)، و ٨٢٤ ٥ يوما من أيام عمل دوريات الجنود المتنقلة العاملة في أفرقة متكاملة على مستوى المقاطعات (ضابطا اتصال عسكريان لكل قاعدة دعم في المقاطعات يقومان بيومي عمل للدورية في كل أسبوع لمدة ٥٢ أسبوعا في ٢٨ قاعدة دعم في المقاطعات)	٩ ٠٨٠	عدد الأيام المنفذة من أيام عمل دوريات الجنود المتنقلة التي نفذها المراقبون العسكريون، بما في ذلك ٦ ٠٩٧ يوما على مستوى الولايات (ضابطا اتصال عسكري إلى ٤ ضباط اتصال عسكري لكل ولاية، ويومان إلى ٧ أيام عمل للدورية في كل أسبوع لمدة ٥٢ أسبوعا في ١٠ ولايات) نفذ ٢ ٩٨٣ يوما على مستوى المقاطعات (قام اثنان إلى أربعة ضباط اتصال عسكري/قاعدة دعم لدعم المقاطعات بتنفيذ يومين إلى ٤ أيام عمل للدورية في كل أسبوع لمدة ٥٢ أسبوعا في ١١ قاعدة). وزادت أيام عمل الدوريات لقوات المراقبة المتنقلة بنسبة ١٩٣ في المائة على مستوى الولايات نظرا لنشر ثلثي المراقبين العسكريين في عواصم الولايات العشر خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأنجزت نسبة ٥١ في المائة من أيام العمل المتوقعة لدوريات المراقبين العسكريين على مستوى

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		المقاطعات نظرا لنشر ثلثي الضباط في ١١ مقاطعة بسبب تأخر أعمال التشييد
٢٠٨ ٠٥٠ يوما من أيام عمل القوات الثابتة لتوفير الأمن لمقار الكتائب، ولمكاتب الولايات، وقواعد عمليات السرايا (٣٠ جنديا للموقع الواحد لحماية ١٩ موقعا لمدة ٣٦٥ يوما)	٧٥٨ ٤٦١	عدد أيام عمل القوات الثابتة نفذت ووفرت الأمن لـ ٣٠ موقعا من مواقع الإنشاءات (٣٠ إلى ٥٠ جنديا لكل موقع من أجل حماية ٣٠ موقعا لمدة ٣٦٥ يوما). وزادت أيام عمل القوات الثابتة لتوفير الأمن بنسبة ١٢٢ في المائة مقارنة بالمستويات المقررة نتيجة لتوفير الأمن لـ ٣٠ موقعا من مواقع الإنشاءات بدلا من العدد المقرر وهو ١٩ موقعا، بما في ذلك مقار قيادة الكتائب، وقواعد دعم المقاطعات، وقواعد عمليات المقاطعات، وقواعد العمليات المؤقتة، ومخيم المرور العابر للبعثة، والمجمعات السكنية داخل معسكر تومبينغ التابع للبعثة والمستشفى
٣٢ ٨٥٠ يوما من أيام عمل القوات الثابتة لتوفير الأمن في قواعد الدعم في المقاطعات عند حدوث تهديد من المستوى الثالث وما فوقه (٣٠ جنديا في اليوم لحماية ٣ قواعد دعم في المقاطعات عند مستويَي التهديد الثالث/الرابع غير المتشاركة بالفعل في الموقع مع القوات العسكرية، لمدة ٣٦٥ يوما)	٩٥ ٥٦٥	عدد أيام عمل القوات الثابتة التي وفرت الأمن في قواعد دعم المقاطعات (١٠ إلى ٣٠ جنديا في اليوم لحماية ٢٠ قاعدة على المستوى الثالث/الرابع لم تكن موجودة في نفس موقع القوات العسكرية لمدة ٣٦٥ يوما) وكانت هناك زيادة بنسبة ١٩٤ المائة بالمقارنة مع أيام العمل المتوقعة للقوات الثابتة نظرا لأن العنصر العسكري في البعثة وفر الأمن لـ ٢٠ قاعدة من قواعد دعم المقاطعات

الإنجاز المتوقع ٢-٣: تعزيز قدرة الحكومة وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين على حماية النساء والأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح والعنف وإساءة المعاملة والاستغلال، وعلى منع العنف الجنسي/العنف الجنساني المتصل بالنزاعات ومجابهته

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٢-٣-١ خفض عدد حوادث العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات (٢٠١١-٢٠١٢: ٣٠٠ حادثة؛ ٢٠١٢-٢٠١٣: ٢٠٠ حادثة)	لم تتوافر بيانات وطنية عن العنف القائم على نوع الجنس أو العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. وأنشئ هيكل لرصد العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات وتحليله والتصدي له في ٤ ولايات وعلى الصعيد الوطني. وأجرت البعثة استعراضا لتعزيز الحماية القانونية من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات بغية بناء القدرات في مجال العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، عقدت البعثة ٢١ دورة تدريبية بشأن هذه المسألة تضمنت ٧ دورات تدريبية لقوات الأمن الوطني؛ ودورة تدريبية للبرلمانيين في الولايات؛ ودورتين تدريبيتين لأعضاء مجموعة الحماية؛ ودورة تدريبية للجهات الفاعلة في مجالي القضاء غير الرسمي والقضاء الرسمي؛ و ١١ دورة تدريبية لمنظمات المجتمع المدني. وساهمت جميع هذه الأنشطة في منع الحوادث ورصدها
٢-٣-٢ خفض عدد حوادث الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال من قبيل ربط الأطفال بالقوات والجماعات المسلحة، والعنف والاعتداء الجنسيين، والهجمات على المدارس والمستشفيات، ومنع وصول المساعدة الإنسانية، وعمليات الاختطاف (٢٠١١-٢٠١٢: ٧٠٠ حادثة؛ ٢٠١٢-٢٠١٣: ٦٠٠ حادثة)	تحددت هويات ١٣٠ طفلا مرتبطا بالجيش الشعبي لتحرير السودان، جرى تسريح ٩١ منهم وإعادة إدماجهم في أسرهم. وانشق ٣٥ طفلا آخر، تحدد ارتباطهم بجيمس كوبورين، من جماعة دافيد ياو ياو المسلحة وينتظرون إعادة إدماجهم وثقت البعثة انتهاكات جسيمة ارتكبت ضد ٦٠٩ أطفال في ٢٠٦ حوادث مختلفة، كانت تعزى بدرجة كبيرة إلى العنف القبلي في ولايتي جونقلي وأعالي النيل والمناطق المشمولة بالولايات الثلاث (الوحدة وواراب والبحيرات)، حيث تعرض الأطفال للخطف و/أو القتل أوالتشويه. وكانت هناك ٣١ مدرسة احتلها الجيش الشعبي لتحرير السودان، تم إخلاء ٢٥ منها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويتخذ الجيش الشعبي لتحرير السودان حاليا تدابير لضمان الجلاء عن المدارس الـ ٦ المتبقية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
إسداء المشورة وتقديم الدعم إلى الأطراف ذات الصلة، بما في ذلك الجيش الشعبي لتحرير السودان، في وضع خطط عمل لوقف تجنيد الجنود الأطفال واستخدامهم	نعم	نتيجة للمشورة التقنية والدعم المقدمين من البعثة واليونيسيف وشركاء آخرين، وُقعت خطة عمل مع الجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي إطار تنفيذ هذه الخطة، تحققت النتائج التالية: قام الجيش الشعبي لتحرير السودان، من خلال الدعوة والمشورة التقنية المقدمة، بإصدار ما مجموعه ٨ أوامر من القيادة العسكرية يتاح بمقتضاها الوصول بدون عوائق إلى الثكنات العسكرية التابعة للجيش الشعبي لأغراض الكشف عن وجود الأطفال، والجلاء فورا عن جميع المدارس التي يحتلها الجيش الشعبي، ومنع نقل الموظفين المعنيين بحماية الأطفال في الجيش الشعبي إلى مراكز عمل أخرى، وتسجيل وإطلاق سراح جميع من تبقى من الأطفال المرتبطين بالجيش الشعبي حتى يتسنى تعزيز المساءلة، وضعت مديرية القضاء العسكري والشؤون القانونية الصيغة النهائية لتوجيه يحظر استخدام و/أو تجنيد الأطفال واحتلال المدارس واستخدامها. وينص التوجيه على تدابير عقابية تشمل إجراءات تأديبية إدارية و/أو قضائية ضد مسؤولي الجيش الشعبي الذين يثبت أنهم قاموا بتجنيد الأطفال أو احتلال المدارس. وقدمت البعثة توجيهات تقنية في صياغة التوجيه قامت البعثة واليونيسيف، من خلال جلسات عمل تقنية وحلقة عمل لتدريب المتدربين، بمساعدة مديرية التدريب في الجيش الشعبي لتحرير السودان في إعداد نموذج تدريب في مجال حماية الأطفال لدمجه في منهج تدريب الجيش الشعبي. وجرى تدريب ٦٠٨ ضباط من الجيش الشعبي في ٥ ولايات في هذا النموذج

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		استفاد ١٨٢ ٢٦ فردا من الجيش الشعبي، يتألفون من ٨١٧ ٣ ضابطا و ٣٦٥ ٢٢ من ضباط الصف، من التوعية بشأن حماية الأطفال، بما في ذلك بشأن خطة العمل المنقحة والقانون الوطني والمعايير الدولية
عقد اجتماعات شهرية مع النظراء الحكوميين وأصحاب المصلحة بغية تقديم الدعم، بالتعاون مع اليونيسيف، لوحدة حماية الطفل، التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان، ووزارة الشؤون الجنسانية وشؤون الطفل والرعاية الاجتماعية	نعم	عقد ٢٣ اجتماعا لفريق العمل المعني بحماية الطفل، برئاسة وزيرة الشؤون الجنسانية وشؤون الطفل والرعاية الاجتماعية، على الصعيد الوطني وعلى صعيد الولايات عقد ١٢ اجتماعا مع اللجان التقنية الفرعية بشأن خطة العمل المنقحة على صعيد الدولة في ٦ ولايات عُقد اجتماعان في جوبا لفرقة العمل التابعة لآلية الرصد والإبلاغ و ٥ اجتماعات لفريق العمل التقني التابع لآلية الرصد والإبلاغ
وضع قاعدة بيانات للجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان من أجل رصد حالة الأطفال المسرّحين من القوات المسلحة والجماعات المسلحة	نعم	وضعت قاعدة البيانات المتعلقة بالأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة ويجري استخدامها في مكاتب لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان. ووضعت اليونيسيف قاعدة بيانات مستقلة لآلية الرصد والإبلاغ وقد دخلت حيز التشغيل، وقد استخدمتها البعثة واليونيسيف لرصد التقارير الأسبوعية التي ترد إليها من الولايات العشر بشأن الانتهاكات المرتكبة في حوادث العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات والانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال
توفير الدعم لحكومات الولايات في اعتماد التوجيهات وبرامج التوعية التي ترمي إلى مواجهة استهداف النساء والأطفال، بما في	نعم	اضطلعت البعثة بحملة إذاعية مدتها شهران لمكافحة خطف الأطفال في ولاية جونقلي. واضطلعت البعثة في ولايات جونقلي والوحدة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
ذلك عمليات الخطف خلال النزاعات المسلحة، وجريمة سرقة الماشية (''اتفاقيات جنيف المحلية'') والتفاوض مع القوات والجماعات المسلحة على الالتزامات التي تقضي بمنع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع وإنهائه		وشرق الاستوائية بأنشطة تركزت على عمليات خطف الأطفال أثناء الاحتفالات بيوم الطفل الأفريقي. وقدمت البعثة أيضا الدعم لإنشاء فرقة عمل مشتركة بين الحكومة والأمم المتحدة معنية بعمليات الاختطاف في ولايتي وسط الاستوائية وجونقلي
		قامت البعثة بتيسير النقل الجوي لـ ٥٩ طفلا تمت استعادتهم بعد خطفهم وقامت بلم شملهم مع أسرهم
		قدمت البعثة الدعم لإنشاء مجموعة/شبكة من الجهات الفاعلة في مجال الحماية، بما فيها المؤسسات الوطنية، لزيادة التوعية بمسألة العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات والتصدي لها بصورة شاملة
		قدمت ٥ مذكرات أفقية عالمية إلى الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح. وقدمت جنوب السودان إسهاما في تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (A/67/845)
تقديم ٥٠٠ تقرير (١٠ ولايات × ٥٠ تقريرا أسبوعيا)، وإسداء المشورة المتعلقة بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات والانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق النساء والأطفال، إلى الجهات الحكومية والجهات الفاعلة الأخرى المعنية بالحماية والتي توفر الحماية للأطفال	٢٨٨	عدد التقارير المقدمة (٦ ولايات × ٤٨ تقريرا أسبوعيا)، عن الانتهاكات الجسيمة وغيرها من الشواغل المتعلقة بحماية الأطفال، إلى الجهات الفاعلة المعنية بتوفير الحماية للأطفال. ونظرا لاختلاف نطاق المسألة في جميع ولايات جنوب السودان، إلى جانب وجود فجوات في القدرات بين الجهات الفاعلة ذات الصلة، لم تتمكن البعثة من إعداد تقارير في جميع الولايات العشر

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
إسداء المشورة والقيام بأنشطة التوعية من أجل الحد من العنف الجنسي والعنف الجنساني المرتبط بالنزاعات بطريقة يمكن التحقق منها، عن طريق عقد اجتماعات شهرية وثلاث حلقات عمل للنظراء الوطنيين مثل الشرطة والجيش	٢	نُظمت حلقتا عمل لممثلي الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في مجال مكافحة العنف ضد النساء والأطفال في الولاية لـ ٢٧٠ مشاركا. ولكن نظرا لوجود فجوات في القدرات، تعذر عقد اجتماعات شهرية. وأقامت البعثة ٦ منتديات نسائية للحوار بشأن السلام بين المجتمعات المحلية، وفرت آلية تجتمع من خلالها النساء لمناقشة المسائل المتعلقة بحقوق النساء والفتيات، بما في ذلك العنف الجنساني، واختطاف النساء والفتيات، والزواج القسري/المبكر، والاغتصاب، واستخدام البنات كوسيلة للتعويضات والمدفوعات، والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وقد ساعدت هذه المنتديات على زيادة الوعي بالمسائل المتصلة بالعنف الجنساني ويسرت ”كسر الصمت“ من أجل التحدث بصراحة والإبلاغ عن قضايا العنف الجنساني شجعت البعثة على إنشاء أفرقة عاملة معنية بالعنف الجنساني في ولايتي واراب وأعالي النيل، وشاركت بنشاط في المجموعة الفرعية المعنية بالحماية الشهرية. وعقدت حلقة عمل على الصعيد الوطني استغرقت يومين لتحسين التنسيق وجودة الرعاية المقدمة للناجيات من العنف الجنساني والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات

العنصر ٣: بناء القدرات

الإنجاز المتوقع ٣-١: تعزيز قدرة حكومة جنوب السودان على تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٣-١-١ نزع سلاح ٥٠٠ ٤ من المقاتلين السابقين ومن أفراد الفئات ذات الاحتياجات الخاصة، وتسريحهم، وحصولهم على الدعم الانتقالي (٢٠١١-٢٠١٢: ٥٠٠ ٤؛ ٢٠١٢-٢٠١٣: ٥٠٠ ٤ إضافيين)	بدأت المرحلة التجريبية من البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المرفق الانتقالي بمابيل في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣/لمجموعة مستهدفة من المقاتلين السابقين عددهم ٥٠٠ شخص جاءوا من أربع ولايات تضم مراكز تجميع (هي البحيرات، ووراب، وشمال وغرب بحر الغزال) وقد تم، حتى ٣٠ حزيران/يونيه٢٠١٣، التحقق من شخصيات ٢٩٢ مقاتلا سابقا وتسجيلهم تمهيدا لتسريحهم، وتلقوا دورات تدريبية تقنية ومهنية وتعليمية في مابيل
	نظرا للتغييرات التي أدخلتها اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على معايير الأهلية بعد عملية تحديد المواصفات الأولية، كان لا بد من تحديد مرشحين جدد، مما أدى إلى تأخر عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وانخفاض عدد الحالات
٣-١-٢ انضمام ٥٠٠ ٤ من المقاتلين السابقين المسرحين إلى برامج إعادة الإلحاق (خط الأساس للفترة ٢٠١١-٢٠١٢: ٥٠٠ ٤؛ ٢٠١٢-٢٠١٣: ٥٠٠ ٤ إضافيين)	بسبب التأخر في بدء برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، لم يتسن تسريح أي من المقاتلين خلال تلك الفترة المشمولة بالتقرير وبالتالي لم يلتحق أي مقاتل سابق ببرامج إعادة الإلحاق
	وجرى توقيع ١٥ مشروع لمذكرة تفاهم وتنفيذها وإنجازها في ثلاث ولايات (شرق الاستوائية، وجونقلي، وغرب بحر الغزال)، حيث استهدفت المجتمعات المحلية التي تضم مرافق انتقالية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
وضع ١٥ برنامجا من برامج إعادة الإلحاق لمعالجة حالات نزع سلاح ٥٠٠ ٤ من المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم؛ وتشييد سبعة مرافق انتقالية لعمليات التسريح وإعادة الإلحاق؛	١٥	قامت اللجان المحلية لإعادة الإلحاق ولجنة المراجعة الإدارية ولجنة إقرار المشاريع بمناقشة وتنفيذ مشاريع إعادة الإلحاق، وفق إجراءات التشغيل الموحدة لإعادة الإلحاق والمشاريع الكثيفة اليد العاملة المتفق عليها في تموز/يوليه ٢٠١٢. وتولى تنفيذ هذه المشاريع ٩ منظمات محلية غير حكومية في ثلاث ولايات (شرق الاستوائية، وجونقلي، وغرب بحر الغزال) بدءا من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، حيث استهدفت ٥٦١ مستفيدا من المجتمعات المحلية التي تضم مرافق انتقالية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
	١	تم تشييد المرافق الانتقالية حيث ما زال اثنان منها في مراحل مختلفة من الإنشاء
		أنجز إنشاء المرفق الانتقالي في مابيل وبدأ تشغيله منذ ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وما زال مرفقان انتقاليان آخران قيد الإنشاء في باريك، بولاية جونقلي (حيث أنجز بنسبة ٣٠ في المائة) وتيرانقور، بولاية شرق الاستوائية (حيث أنجز بنسبة ١٠ في المائة). وجرى تشييد ٣ فقط من أصل ٧ مرافق انتقالية نتيجة الحاجة إلى إجراء استعراض من جانب بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لافتراضات التخطيط الأولية بسبب تدابير التقشف التي فرضتها حكومة جنوب السودان، فضلا عن التقلبات السياسية في المنطقة التي أثرت على الدعم السياسي المقدم بصفة عامة لعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي أدت إلى تأخر العمليات
تقديم الدعم لتنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من خلال توفير الدعم التقني واللوجستي اللازم لنزع	نعم	تضطلع اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بمسؤولية إدارة المرفق الانتقالي بدعم من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لإدارة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
سلاح ٥٠٠ ٤ مقاتل من المقاتلين السابقين وتسريحهم (بما في ذلك إعادة إلحاقهم)		المرافق. وتوفر اليونسكو دورات تدريبية في مجالات الإلمام بالقراءة والكتابة والحساب، والمهارات المهنية والحياتية. ويتيح البرنامج الانتقالي للتسريح وإعادة الإدماج برامج لإعادة إدماج الحالات التي تم تسريحها بتمويل من المصرف الإنمائي الألماني
		ترأست البعثة اللجنة التوجيهية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي أنشئت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، للإشراف على التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة والشركاء في تقديم الدعم للبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
		قدمت البعثة الدعم التقني واللوجستي لـ ٤ برامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ودورات تدريبية للتوعية بالسياسات لـ ١٥٢ مشاركا من بينهم ممثلون عن الوزارات والسلطات المحلية والشباب والجماعات النسائية وموظفو اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
		وفرت البعثة أيضا دورات تدريبية عن إعادة الإلحاق لـ ٣٧ من الشركاء المنفذين لعمليات إعادة الإلحاق وموظفين حكوميين في اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وعن إدارة المشاريع ورصدها وتقييمها لـ ٢٢ مشاركا، وعن إدارة المخيمات لـ ٣٧ مديرا في المرفق الانتقالي التابع للجنة الوطنية
تقديم الدعم إلى مكتب جنوب السودان لأمن المجتمعات المحلية ومراقبة الأسلحة الصغيرة، من خلال توفير المعدات اللازمة للتخزين الآمن للأسلحة ووضع برامج لإعادة الإلحاق بالمجتمع المحلي في المناطق التي يكثر فيها المقاتلون السابقون العائدون	نعم	في ما يتعلق بتوفير المعدات اللازمة للتخزين الآمن للأسلحة، قامت البعثة بما يلي: (أ) إكمال بناء مستودع نموذجي أولي لفائدة سلاح المهندسين التابع للجيش الشعبي لتحرير السودان ومرفق نموذجي أولي للتخزين الآمن للمتفجرات لفائدة مركز التدريب الهندسي التابع للجيش

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
	الشعبي، (ب) توفير مواد لتحديث مرفق تخزين الأسلحة والذخائر التابع لوزارة شؤون الحياة البرية، (ج) تسليم حاوية بحرية معدلة إلى مقر الجهاز الوطني لشرطة جنوب السودان من أجل تخزين الأسلحة التي جمعت خلال عملية نزع سلاح المدنيين في الولاية
	بناء على طلب الحكومة، تعاقدت البعثة مع خبيرين لاستعراض النظم الحالية لإدارة الأسلحة التي تنفذها القوات النظامية لجنوب السودان وتقييم مبادرات الوسم والتسجيل السابقة التي يدعمها المركز الإقليمي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الصغيرة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي والولايات الحدودية
	نظمت البعثة ويسرت مؤتمرات مختلفة حضرها مشاركون من مكتب جنوب السودان لأمن المجتمع ومراقبة الأسلحة فضلا عن هيئة النقل والتموين التي تخدم جميع القوات النظامية في جنوب السودان، وشعبة التحقيقات الجنائية ولجنة الصياغة التشريعية لمشروع قانون الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لعام ٢٠١٢، بما في ذلك مؤتمر للتوعية بوسم وتسجيل الأسلحة وتصميم قاعدة بيانات لمؤتمر تشاوري
	يسرت البعثة أيضا زيارة ميدانية إلى جوهانسبرغ وبريتوريا، بجنوب أفريقيا، قام بها ١١ فردا من القوات النظامية الحكومة. وعقد مؤتمر على مدى ٤ أيام لوضع مشروع للمعايير الأساسية لقاعدة بيانات وطنية في المستقبل لتسجيل الأسلحة للقوات النظامية والمدنيين، بوصفها خطوة أساسية في مشروع الوسم والتسجيل

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
توفير الدعم اللازم لتنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ولبناء القدرات المتعلقة بذلك، من خلال توفير الدعم اللوجستي بما في ذلك تشييد سبعة مرافق انتقالية، وانتداب الموظفين، واشتراك العاملين في المواقع، وتنظيم دورات تدريبية داخلية لجميع الموظفين المعنيين	١	شُيد مرفق انتقالي ولا يزال مرفقان في مراحل مختلفة من البناء اشترك موظفو البعثة في نفس المكاتب مع موظفي اللجنة الوطنية في الولايات العشر كلها. وأعير أحد موظفي البعثة إلى مكتب رئيس اللجنة الوطنية بمقر اللجنة
	١١	عدد العروض المقدمة، من بينها ٧ عروض قدمت للإدارة العليا للجنة الوطنية بشأن المسائل ذات الصلة بالبرنامج التجريبي في المرفق الانتقالي في مابيل، بما في ذلك المسائل المتعلقة باللوجستيات والمشتريات
	٤٢	عدد اجتماعات التخطيط التي عقدت مع اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، واليونسكو، ومركز بون الدولي للتحويل على الصعيد التقني تمهيدا للمرحلة التجريبية من البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المرفق الانتقالي في مابيل بغرض المساعدة في إعداد العروض المقدمة إلى فريق الإدارة العليا في اللجنة الوطنية ومواجهة التحديات وإيجاد حلول للمشاكل التي تعترض عملية تشغيل المرفق الانتقالي في مابيل
وضع استراتيجية إعلامية لتوعية المجتمعات المستقبِلة للمقاتلين السابقين والمشاركين في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والاضطلاع بأنشطة للحد من العنف المجتمعي، وجمع ومراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، عن طريق ١٠ برامج إذاعية (راديو مرايا)، و ٣٠ برنامجا للتوعية المجتمعية، و ٥٠ حلقة عمل مع مختلف الجهات المعنية وتوزيع مواد مطبوعة	١٧	عدد البرامج التي جرى بثها على راديو مرايا عن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وجرى أيضا إطلاق حملة خاصة للإعلان عن خدمة عامة عند افتتاح المرفق الانتقالي في مابيل
	٢٠	عدد حملات التوعية التي أطلقت بشأن مواضيع من بينها نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج الأطفال في ولايتي غرب بحر الغزال (٤٠ مشاركا)، وواراب (٦٠ مشاركا)؛

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		ونظمت حملات لتوعية قادة الجيش الشعبي لتحرير السودان في مناطق التجمع في ولاية بحر الغزال الكبرى: رمبيك (٥٦) ويرول (٦٠) والتونج (٣٥٠) وراجا (١٢٥) وواو (٦٠) وأويل (٢٠)؛ وفي أكاديمية الدفاع في جوبا
		نظمت البعثة ١٤٦ نشاطا للتوعية المجتمعية في جميع الولايات حضرها ٦١٨ ٢٦ شخصا. وتم في ١٥ من هذه الأنشطة تناول بناء السلام والحد من العنف والعلاقات بين المجتمعات المحلية. وقدمت البعثة الدعم للجنة الوطنية في تنظيم حملات التوعية في مراكز دينية ومجتمعية، عن طريق توفير مواد التوعية والرسائل الأساسية وتيسير تدريب المدربين في ولايات غرب بحر الغزال وشرق الاستوائية وجونقلي. ونظمت البعثة كذلك ٤ قوافل عرض في ٤ مقاطعات في ولاية غرب بحر الغزال (حضرها ٠٠٠ ٢ شخص) و ٤ مقاطعات في واراب (حضرها ٠٠٠ ٢ شخص)
٩		عدد حلقات العمل التدريبية التي نظمت بشأن نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة، وبشأن وسائط الإعلام والاتصالات لوزارة الأمن الوطني والزعماء الدينيين، وأفراد القوات المسلحة
٤٠		عدد الأخبار التي نشرت على الموقع الشبكي للبعثة عن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والحد من العنف، وجمع الأسلحة. وأنتجت البعثة أيضا وساعدت في توزيع صحائف وقائع عن أنشطة البعثة في مجالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والشؤون المدنية، وسيادة القانون والمؤسسات

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
	الأمنية، فضلا عن إنشاء صحيفة وقائع عن ولاية جونقلي وصفحة لها على الموقع الشبكي

الإنجاز المتوقع ٣-٢: تعزيز قدرة جهاز شرطة جنوب السودان على الحفاظ على النظام العام والسلامة العامة

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٣-٢-١ وضع هياكل وسياسات واستراتيجية ولوائح تنظيمية تكفل حسن أداء جهاز شرطة جنوب السودان وبدء التنفيذ على الصعيد الوطني وعلى صعيد الولايات والمقاطعات (٢٠١١-٢٠١٢: ٧؛ ٢٠١٢-٢٠١٣: ١٥)	في نهاية الفترة المشمولة بتقرير الأداء، كانت قد وضعت الهياكل والسياسات والاستراتيجية واللوائح التنظيمية لجهاز شرطة جنوب السودان، ويجري حاليا تنفيذها على الصعيد الوطني وعلى مستوى الولايات في ٢٣ مقاطعة
٣-٢-٢ تحقيق زيادة في عدد أفراد الشرطة المدربين رسميا والتابعين لجهاز شرطة جنوب السودان (٢٠١١-٢٠١٢: ٠٢٥ ١؛ ٢٠١٢-٢٠١٣: ٠٠٠ ٢)	جرى تدريب ٨٥٩ ٢ من ضباط جهاز لشرطة جنوب السودان رسميا خلال الفترة المشمولة بالتقرير

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
إسداء المشورة لقيادة جهاز الشرطة، فيما يتعلق بتنفيذ الخطة الإنمائية الاستراتيجية، من خلال عقد ١٢ اجتماعا عن تطوير الهياكل والسياسات والاستراتيجيات واللوائح التنظيمية بهدف تعزيز القيادة والسيطرة والاتصالات	نعم جرى تقديم الدعم إلى قيادة جهاز الشرطة من خلال اشتراك خمسة خبراء استراتيجيين تابعين لشرطة الأمم المتحدة، من ذوى الخبرة في إدارة عمليات الشرطة العامة والتحقيقات الجنائية والمعايير المهنية والبحث والتخطيط، في نفس المواقع مع تلك القيادات. كما عقدت البعثة اجتماعات أسبوعية مع شرطة جنوب السودان بشأن التخطيط والتدريب والمعايير المهنية والأنظمة والاستراتيجيات، وعمليات الشرطة العامة والإدارة. وأدت هذه الجهود إلى إنشاء أربع آليات إدارية كبرى (لجنة وضع سياسات الوزارة، ومجلس قيادة الشرطة، ولجنة تطوير الشرطة في الولاية)، ووحدات وهياكل

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		متخصصة، تشمل تلك المتعلقة بالحماية الدبلوماسية، وحماية الثروة الحيوانية، وحماية حقول النفط. وجرى وضع مشروع لهيكل تنظيمي لجهاز الشرطة ووحداته وجرى استعراض القانون الحالي للشرطة وتسليمه إلى المفتش العام للشرطة للنظر فيه
توفير الخبرة والدعم التقنيين من أجل تنفيذ منهج تدريبي شامل يراعي المنظور الجنساني ويغطي أساسيات عمل الشرطة وإدارتها وتدريب المدربين والتحقيق الجنائي لـ ٢ ٧٤٠ فردا من أفراد الشرطة، بما في ذلك تدريب ١ ٠٠٠ من العاملين في الشرطة على أساسيات عمل الشرطة	٤ ٠٣٣	عدد ضباط جهاز شرطة جنوب السودان، من بينهم ٨٥٠ امرأة، الذين تلقوا دورات تدريبية غطت مجالات تدريب المدربين (١٧٧)، والتحقيقات الجنائية (٣٨٣)، وخفارة المجتمعات المحلية (٢٤٢)، ونوع الجنس وحماية الأطفال والفئات الضعيفة (٥٢٦)، وحقوق الإنسان (٤٥)، والإدارة الشرطية (٦١٤) وإدارة حركة المرور (٢٧١) وتخطيطها (٢٨). وبالتنسيق مع دائرة شرطة الأمم المتحدة في جنوب السودان، قامت البعثة أيضا بوضع منهج تدريبي للحصول على درجة البكالوريوس في علوم الشرطة ودورات للحصول على الدبلوم في علوم الشرطة، ومناهج تدريبية في مجال خفارة المجتمعات المحلية، والاحتياطي المركزي، والقيادة العليا، وإنفاذ قوانين مكافحة المخدرات، وكتاب دراسي عن القانون الجنائي والتحقيقات
توفير ١٠ دورات تدريبية في مجال خفارة المجتمعات المحلية وتقديم الدعم لإنشاء لجان للعلاقات المجتمعية في كل ولاية	١٤	عدد الدورات التدريبية في مجال خفارة المجتمعات المحلية التي جرى تنظيمها لـ ٣٣٣ ضابط شرطة، من بينهم ٧٦ امرأة، بشأن خفارة المجتمعات المحلية. وجرى بالإضافة إلى ذلك عقد اجتماعات شهرية مع مفوضي الشرطة في الولايات، وقادة المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة الآخرين في إطار جهد يرمي إلى دعم إقامة العلاقات المجتمعية، مما أدى إلى

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		تنشيط ٢٩ لجنة للعلاقات بين الشرطة والمجتمع المحلي في ٧ ولايات. وبالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء مجلسين في مجال خفارة المجتمعات المحلية على مستوى الولاية، وتم عقد اجتماعين بشأن مفهوم ودور خفارة المجتمعات المحلية مع أعضاء ينتمون إلى المجتمع المحلي في المجلس الرباعي في ولاية وسط الاستوائية
توفير المساعدة والدعم لجهاز شرطة جنوب السودان بشأن إحكام الشرطة سلطتها على جميع أنحاء البلد، ويشمل ذلك إعادة إدماج الشرطة ونشرها في ١٠ عواصم للولايات وفي عدد من المقاطعات يمكن أن يصل إلى ٣٢ مقاطعة، من خلال تيسير عملية التخطيط والنشر المادي لأفراد الشرطة	نعم	جرى نشر شرطة الأمم المتحدة على الصعيد الوطني وعلى صعيد الولايات، وكذلك في مقرات ٢٣ مقاطعة. علاوة على ذلك، جرى تحديد مواقع ٧٣ مركزا للشرطة، تم تشييد ٥٢ منها بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
تقديم المشورة وتطوير قدرات الشرطة من خلال اشتراك ٣٠٠ فرد من أفراد شرطة الأمم المتحدة في المواقع على الصعيد الوطني وعلى صعيدي الولايات والمقاطعات حسب طلب الحكومة؛ وتقديم المشورة والتوجيه اليومي في المجالات الاستراتيجية والتعبوية والعملياتية وتوفير التدريب أثناء العمل لتحسين الكفاءة والفعالية، والتركيز على مساعدة جهاز الشرطة على تجنب الاحتجاز التعسفي والطويل ومعالجة هذه المسألة	٦٧٤	عدد رجال شرطة الأمم المتحدة الذين اشتركوا في المواقع مع جهاز شرطة جنوب السودان على كل من الصعيد الوطني وعلى مستوى الولايات والمقاطعات تم تأسيس آليات للمساءلة والرقابة في جهاز الشرطة، مما أدى إلى فصل ٤٩ ضابطا. وتم تجميع ١٨١ تقريرا عن الاحتجاز التعسفي والمطول من خلال الاشتراك في المواقع نفسها على الصعيد الوطني وعلى صعيد الولايات، جرى تقديم المشورة أيضا بشأن معاملة النساء والأطفال وغيرهم من الأشخاص الضعفاء
توفير الدعم لجهاز شرطة جنوب السودان لمواصلة تطوير مرافق تدريب مركزية في الرجاف ورامبور بما يتماشى مع المعايير المقبولة	نعم	جرى تقديم التسهيلات لدعم الجهات المانحة والتنسيق فيما بينها عند تطوير مركز الرجاف للتدريب وذلك عن طريق المشاركة شهريا في

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
دوليا، من خلال تنسيق الدعم المقدم من المانحين والاشتراك في المواقع، وتقديم المشورة والتخطيط؛ وقيام شرطة الأمم المتحدة، بالتعاون مع الشركاء الإنمائيين، بتوفير المساعدة لجهاز شرطة جنوب السودان في وضع وتنفيذ التدابير الضرورية للتدريب وإصلاح الشرطة وتشييد الهياكل الأساسية لتعزيز عمل الشرطة في مكافحة الجريمة	مناقشات لجنة تطوير الشرطة وغيرها من الاجتماعات التشاورية بين قيادات جهاز الشرطة الوطني، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والجهات المانحة والجهات المعنية الأخرى. وجرى تقديم المشورة والتدريب والتوجيه للشرطة بشأن المسائل الأساسية المتعلقة بعمل الشرطة من خلال اشتراك ٣٧ من ضباط شرطة الأمم المتحدة يوميا في نفس المواقع مع جهاز الشرطة في مركز الرجاف للتدريب. وقد تأثر تطوير مركز رامبور للتدريب بسبب القيود المالية، وظلت جميع الدورات الرئيسية تجرى حتى وقت كتابة هذا التقرير في الرجاف

الإنجاز المتوقع ٣-٣: تعزيز قدرات القضاء العسكري والمدني في الحكومة، مع التكامل بين نظامَي القضاء المدني والعسكري

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٣-٣-١ مراجعة وتطوير الأطر التنظيمية والخطط الاستراتيجية الناظمة للقضاءين المدني والعسكري، وفقا لأحكام القانون الدولي والمعايير والقواعد الدولية، والدستور الانتقالي (٢٠١١-٢٠١٢: ٣؛ ٢٠١٢-٢٠١٣: ٦)	قدمت البعثة المساعدة في استعراض ووضع ٥ أطر تنظيمية بما في ذلك قانون الجيش الشعبي لتحرير السودان؛ والقواعد والأنظمة التي تدخل في نطاق عمل لجنة الاستعراض التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان والفريق العامل التابع للجيش الشعبي لتحرير السودان؛ وقانون تعليم الفتيات والأطفال؛ ولائحة السجون؛ وقانون الشرطة. كما قدمت المساعدة إلى وزارة العدل والسلطة القضائية في استعراض خطتيهما الاستراتيجيتين، مع إجراء تنقيحات في ٤ مجالات تشمل التفاعل بين وزارة العدل والسلطة القضائية، والمحاكمات، والسلطة القضائية، والتشريعات

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
	قدمت البعثة الدعم للجيش الشعبي لتحرير السودان في وضع التوجيهات و ١١ نموذجا للشرطة العسكرية من أجل تحسين القدرات على التعامل مع مسارح الجريمة وحوادث المرور
	وضعت البعثة خطة دعم للمواءمة بين قطاع العدل في البعثة وخطة تنمية جنوب السودان، وخطة دعم بناء السلام، والخطتين الاستراتيجيتين للسلطة القضائية ووزارة العدل
٣-٣-٢ قيام جنوب السودان بوضع سياسات وخطط استراتيجية تتناول محاكمة العسكريين الذين يرتكبون جرائم متصلة بأعمال العنف القبلي، بما في ذلك الإجراءات التأديبية بحق من ينحازون إلى أي طرف من أطراف تلك النزاعات (٢٠١١-٢٠١٢: لا يوجد؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٥)	قدمت البعثة الدعم للجيش الشعبي لتحرير السودان في تطوير سجلات الإجراءات القضائية ووضع إجراءات تشغيل موحدة تشمل إجراءات التعامل مع القضايا التأديبية والتحقيق فيها. وحصل الجيش الشعبي على المساعدة في وضع اختصاصات مجلس التحقيق الذي كلف بالنظر في حادث عنف ونهب للإمدادات الإنسانية في ولاية جونقلي كان قد اشتبه بضلوع بعض أعضاء الجيش الشعبي فيه
	جرى تنظيم دورة تدريبية أساسية على القانون العسكري لـ ٣٣٨ من كبار ضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان، وقضاة عسكريين، وأفراد من الشرطة العسكرية، وموظفين في هيئة التفتيش
	جرى وضع تقرير شامل عن مرافق الاحتجاز التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان وتسليمه إلى القاضي العسكري العام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. ويجري تناول مسائل محددة في التدريب المعني ببناء القدرات

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
إسداء المشورة للجيش والأجهزة القضائية ووزارة العدل، على مختلف المستويات بما في ذلك مستوى الولايات والمقاطعات، بشأن	١	عقدت حلقة عمل معنية بالتخطيط الاستراتيجي في أيار/مايو ٢٠١٣ لكبار المديرين في مديرية القضاء العسكري التابعة للجيش الشعبي لتحرير

النواتج المقررة		النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
وضع الأطر التنظيمية المدنية والعسكرية والأطر والإجراءات للخطط الاستراتيجية، من خلال عقد اجتماعات دورية؛ وتنظيم حلقتي عمل مع الأجهزة القضائية ووزارة العدل بشأن تعزيز الأطر القانونية/التنظيمية لمؤسسات العدالة الجنائية وداخل المؤسسات القضائية؛ وإسداء المشورة لوزارتي العدل والداخلية والأجهزة القضائية بشأن الأطر والخطط الاستراتيجية التي يتعين تنفيذها لمعالجة الثغرات القائمة في المجالات الرئيسية المحددة في التقرير النهائي المتعلق بمشروع الأمم المتحدة لمؤشرات سيادة القانون		السودان، بمن فيهم القاضي العسكري، ركزت على وضع رؤية للسنة المقبلة، وإعادة ترتيب الأولويات، ووضع خطة تنفيذية قدمت البعثة أيضا الدعم للجيش الشعبي لتحرير السودان في استعراض القوانين والقواعد والأنظمة التي تحكم عمله، من خلال عقد ٦ اجتماعات مع لجنة الاستعراض التابعة للجيش الشعبي و ٥ اجتماعات مع الفريق العامل التابع للجيش الشعبي
تقديم الدعم إلى ١٢ منتدى من المنتديات المعنية بسيادة القانون موجهة للقادة والمفوضين والقضاة وأعضاء النيابة العامة ومسؤولي الشرطة والسجون، وتقديم الدعم لعقد دورات تدريبية تستهدف بناء قدرات القضاة وأعضاء النيابة العامة والمسؤولين المعنيين بسيادة القانون	٥٠	عدد اجتماعات منتديات سيادة القانون التي عقدت. وساعدت البعثة في التخطيط لهذه الاجتماعات وتنظيمها في ١٠ ولايات حيث استهدفت القضاة وأعضاء النيابة العامة وضباط الشرطة، وضباط السجون. وقدمت البعثة ٢٤ عرضا بشأن المسائل ذات الأولوية المتعلقة بسيادة القانون، وعقدت ٤٠ اجتماع متابعة و/أو اتخذت إجراءات بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والنظراء الوطنيين، بما في ذلك تقديم المساعدة في تنظيم وتنفيذ مهام الأمانة
تقديم الدعم لوضع نظام للقضاء العسكري واستعراض وتحسين نظام العدالة الجنائية المدني من خلال مستشارين يعملون في مواقع مشتركة بناء على طلب الحكومة داخل المؤسسات و/أو الوزارات ذات الصلة، بما في ذلك الجيش، وتقديم الدعم إلى الفريق العامل المعني بإصلاح القضاء العسكري الذي ترأسه الحكومة ولجنة إصلاح القوانين ومؤسسات الإصلاح القانوني ذات الصلة		في نهاية الفترة المشمولة بتقرير الأداء، جرى نشر ٦٦ فردا من الأفراد المقدمين من الحكومات و ٣٢ من ضباط شرطة الأمم المتحدة حيث باشروا تقديم التوجيه على صعيد الولايات والمقاطعات، مع التركيز على السلامة والأمن (في ١٠ ولايات و ١٥ سجنا من سجون المقاطعات) رغم أن البعثة لم توفد مستشارين للعمل في مواقع مشتركة بالمؤسسات العسكرية، فقد قدمت التوجيه والإرشاد ”بالقرب من الموقع“، من

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
	خلال زيارات منتظمة لمواقع الجيش الشعبي لتحرير السودان دعما لتطوير نظام القضاء العسكري
	جرى تدريب ٣٥ من أفراد الشرطة العسكرية التابعين للجيش الشعبي لتحرير السودان على القواعد والأنظمة والعمليات والإجراءات. وجرى تدريب ٢١ قاضيا عسكريا على الإجراءات الجنائية والقضائية. وجرى عقد دورة تدريبية متكاملة في جوبا لـ ٢٣ من أفراد الشرطة العسكرية والقضاة العسكريين وأعضاء المفوضية العامة على الإجراءات الجنائية والقضائية
	دعما للفريق العامل المعني بإصلاح القضاء العسكري الذي ترأسه الحكومة، جرى عقد ٨٧ اجتماعا استشاريا في ٧ ولايات، و ١٦ اجتماعا استشاريا مع لجنة إصلاح القوانين في جنوب السودان على الصعيد الوطني من أجل تحديد الإصلاحات المطلوبة وتقديم توصيات بشأن الأطر القانونية والمؤسسية ذات الصلة بالقانون الجنائي والإجراءات الجنائية؛ وبشأن عمل الأجهزة القضائية واستقلالها والرقابة عليها؛ وبشأن إقامة العدل؛ وبشأن المحاكم الخاصة؛ وبشأن تطوير و/أو تنفيذ وتسيير وتتبع إدارة القضايا ووضع ملفات بشأنها؛ وبشأن وضع خطة عمل لإدارة البحوث والصياغة التابعة للجنة إصلاح القوانين في جنوب السودان للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥؛ وبشأن مشروع القانون واللوائح التي تنظم عمل اللجنة (بما في ذلك السجون)
	جرى رصد ١٠١ جلسة من جلسات المحاكم الرسمية على صعيد الولايات من جانب البعثة، مع

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		تقديم توصيات بشأن التدريب على بناء القدرات وإجراء الإصلاحات؛ وقامت البعثة أيضا برصد ٢٥ جلسة مداولات للمحاكم التقليدية أو الخاصة في ٤ ولايات
توفير الدعم لإنشاء إطار قانوني وهياكل إدارية لنظام القضاء العسكري عن طريق عقد اجتماعات شهرية مع وزارة الدفاع ومع الجيش، وتقديم الدعم لاجتماعَي طاولة مستديرة لأصحاب المصلحة	نعم	جرت الدعوة لعقد ٢٦ اجتماعا للفريق العامل المعني بإصلاح القضاء العسكري كل أسبوعين، وعُقد ٤٠ اجتماعا أسبوعيا مع وزارة الدفاع. وجرى وضع مشروع لإجراءات التشغيل المتعلقة بإطلاق النار غير المأذون به، وإلقاء القبض على أفراد الجيش الشعبي لتحرير السودان من جانب جهاز الشرطة. ووضع إجراءات موحدة لتشغيل مجالس التحقيق وتطويرها لأغراض التدريب
بهدف مناقشة إنشاء نظام للقضاء العسكري مكمل لنظام القضاء المدني، ولحلقة عمل مدتها يوم واحد للعاملين في وزارة الدفاع ووزارة العدل بشأن أفضلالممارسات		جرى إنشاء لجنة لاستعراض قانون الجيش الشعبي لتحرير السودان من أجل مراجعة التشريعات الحالية التي تحكم عمل الجيش الشعبي
		وتقديم توصيات لمواءمتها مع نظام القضاء المدني. وجرى عقد اجتماعات منتظمة مع الشرطة العسكرية التابعة للجيش الشعبي والمفتش العام للجيش الشعبي من أجل تنقيح المعايير والإجراءات والرقابة. وسوف يبدأ اجتماعا المائدة المستديرة بمجرد الانتهاء من استعراض قانون الجيش الشعبي لتحرير السودان
		جرى عقد حلقة عمل عن أفضل الممارسات لـ ٢٥ من ضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان وحلقة عمل عن التخطيط الاستراتيجي لـ ٢٥ من ضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان

الإنجاز المتوقع ٣-٤: إنشاء مؤسسات حكومية للقطاع الأمني تعمل وفقا للمعايير الدولية

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٣-٤-١ اعتماد وتنفيذ إطار لإصلاح القطاع الأمني	جرى إنشاء الأمانة التنفيذية لمجلس الأمن الوطني وتأسيس أمانات للجان المعنية بأمن الولايات في كل من ولاية البحيرات ووسط الاستوائية وجونقلي
٣-٤-٢ إقرار تشريعات بشأن إدارة القطاع الأمني والرقابة عليه، بما يتوافق مع المعايير الدولية	جرت صياغة سياسة الأمن الوطني، وإنشاء آلية لتنسيق الرقابة على قطاع الأمن، وفقا للمعايير الدولية، من أجل تيسير التعاون بين المؤسسات والتآزر في مسائل الإدارة والرقابة على قطاع الأمن
	وأجريت مشاورات بشأن سياسة الأمن الوطني في الولايات الـ ١٠ كلها، مع توفير ١ ٠٠٠ نسخة من مشروع السياسة العامة لجميع الولايات. وجرى عقد حلقة عمل عن الرقابة المدنية لجميع الجهات الرئيسية الفاعلة المعنية بالرقابة الأمنية على الصعيد الوطني أعقبتها عملية مسح للجهات الفاعلة المعنية بالرقابة على قطاع الأمن على الصعيد الوطني وفي ثلاث ولايات (أعالي النيل وغرب الاستوائية والبحيرات)
٣-٤-٣ اعتماد وتنفيذ إطار لجمع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتخزينها	واصلت حكومة جنوب السودان استعراض مشروع قانون الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لعام ٢٠١٢
	لا يزال مشروع الإطار المتعلق بمشروع قانون الأسلحة الصغيرة في انتظار استعراضه من قبل وزارة العدل

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تقديم المشورة إلى الحكومة بشأن عمل مجلس الأمن الوطني وأمانته التنفيذية واللجان الأمنية في الولايات، وذلك من خلال عقد اجتماعات منتظمة على المستوى الوطني وعلى مستوى الولايات	نعم	عقدت البعثة اجتماعات منتظمة ومخصصة مع وزير الأمن الوطني، لدعم إنشاء الأمانة التنفيذية لمجلس الأمن الوطني، بما في ذلك إسداء المشورة بشأن الملامح الأساسية للأمانة على الصعيد الوطني وصعيد الولايات

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		جرى نشر ٩ من موظفي البرنامج الوطنيين في جميع الولايات، باستثناء غرب الاستوائية، لتقديم المشورة من خلال عقد اجتماعات منتظمة ومخصصة لـ ٩ من الولاة بشأن إنشاء أمانات للجان أمن الولايات. ونتيجة لذلك، أنشئت أمانات للجان أمن الولايات على صعيد كل ولاية في ٣ منها (البحيرات، ووسط الاستوائية، وجونقلي) في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير؛ ولوحظ إحراز تقدم في تحقيق قبول لمفهوم الأمانة على مستوى الولاية وفي المضي قدما نحو إنشاء أمانتين في ولايتي الوحدة وأعالي النيل. واتسع نطاق مشاركة البعثة، في أمور شتى من بينها إسداء المشورة على مستوى الولايات، بحيث تشمل عقد اجتماعات منتظمة ومخصصة مع المجالس التشريعية بالولايات وغيرها من الجهات الفاعلة المعنية بالرقابة المدنية
تقديم المشورة إلى وزارة الأمن الوطني، من خلال عقد اجتماعات أسبوعية، بشأن إجراء استعراض شامل للقطاع الأمني ووضع استراتيجية للأمن الوطني، وإجراء استعراض لهيكل قطاع الأمن	نعم	أسدت البعثة بانتظام المشورة ونظمت دورات تدريبية للجنة الصياغة الحكومية التي أنشئت لوضع سياسة للأمن الوطني. وجرى تعميم مشروع السياسة العامة على نطاق البلد بأسره في إطار عملية تشاورية بدعم من البعثة، تشمل توفير التدريب للمقررين الخاصين على المشاورات المتعلقة بالسياسة العامة؛ وتوفير الدعم التقني واللوجستي في جميع الولايات الـ ١٠ لتأمين مشاورات مكثفة وواسعة النطاق. وشارك ما مجموعه ١ ٧٢٨ موظفا يمثلون مؤسسات حكومية وتشريعية وقضائية على مستوى الولايات والمقاطعات فضلا عن ممثلي المجتمع المدني في حلقات عمل عن المشاورات المتعلقة بالسياسات على نطاق البلد ككل. علاوة على ذلك، قدمت البعثة الدعم لآليات تنسيق إصلاح القطاع الأمني

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		رغم أن الاستعراض الشامل المقرر لقطاع الأمن لا يزال عالقا، ريثما يصدر قرار من الحكومة بالمشاركة في الاستعراض، واصلت البعثة تقديم المشورة إلى وزارة الأمن الوطني على أساس منتظم، بما في ذلك المشورة بشأن الحاجة إلى إجراء استعراض
عقد جلسات إحاطة شهرية بهدف التوعية وإذكاء الوعي مع المجلس التشريعي لجنوب السودان والجهات الرقابية الأخرى بشأن إصلاح القطاع الأمني وبشأن دور الجهات الفاعلة المعنية بالرقابة على القطاع الأمني	نعم	قدمت البعثة بانتظام إحاطات إلى لجان المجلس التشريعي الوطني لجنوب السودان بما في ذلك اللجان المتخصصة الدائمة للدفاع والأمن والنظام العام؛ وحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية؛ والسلام والمصالحة بشأن الرقابة على قطاع الأمن ومسؤولياته. وقدمت أيضا بانتظام إحاطات مماثلة إلى غرفة المظالم العامة، واللجنة المستقلة لحقوق الإنسان، وممثلين عن الجيش الشعبي لتحرير السودان والدوائر المعنية بإنفاذ القانون والمجتمع المدني. وقُدمت أيضا عروض بشأن الرقابة على قطاع الأمن في إطار دورات تدريبية للجهاز الوطني لشرطة جنوب السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان ولأعضاء برلمانات الولايات وممثلي المجتمع المدني
		شاركت البعثة في جلسات الصياغة وقدمت المشورة التقنية إلى السلطات الوطنية في استعراض ووضع التشريعات الرئيسية بما في ذلك قانون الجهاز الوطني لشرطة جنوب السودان، وقانون مصلحة السجون الوطنية، وقانون الجيش الشعبي لتحرير السودان، ومشروع قانون المرور
		عقدت البعثة بانتظام اجتماعات وأسدت المشورة للجهات المعنية بالرقابة على قطاع الأمن في الوزارات وأجهزة إنفاذ القانون والقوات المسلحة والهيئات التشريعية ومنظمات المجتمع المدني من

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		أجل إنشاء آلية لتنسيق الرقابة على قطاع الأمن. ودعما للآلية، نظمت البعثة ٦ حلقات عمل لـ ١٩٥ مشاركا على الصعيد الوطني وصعيد الولايات للنظراء الوطنيين مع التركيز على السياسات والحوار، والتوعية وتبادل المعارف
إسداء المشورة إلى الحكومة بشأن وضع استراتيجيات لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة	نعم	قدمت البعثة المشورة والدعم البعثة للجنة الصياغة المسؤولة عن وضع مشروع قانون الرقابة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لعام ٢٠١٢. وما زال المشروع قيد الاستعراض من قبل حكومة جنوب السودان. وعقدت البعثة أيضا اجتماعات منتظمة مع نظراء وطنيين وشركاء دوليين، مع إسداء المشورة بشأن تنمية قدرات حكومة جنوب السودان على التخزين الآمن للأسلحة وإدارتها، والمسألة الأوسع نطاقا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة
		قدمت البعثة المشورة والتدريب للنظراء الوطنيين في الفريق العامل المشترك بين الوزارات المنشأ حديثا المعني بإدارة المخزونات

الإنجاز المتوقع ٣-٥: تعزيز قدرة جنوب السودان على إنهاء ممارسة الاحتجاز التعسفي المطوَّل وإقامة نظام للسجون يتسم بالسلامة والأمن والإنسانية

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٣-٥-١ اعتماد أطر تنظيمية وخطط استراتيجية تحدد القدرات التشريعية والتشغيلية والإدارية والمالية لنظام السجون والمحاكم ومكاتب النيابة	تمت بلورة لوائح متصلة بالسجون وأُعدت مشاريع التعديلات المتصلة بها لإدخالها على الدستور الوطني الجديد. ووُضعت سياسة زراعية ويجري تنفيذها حاليا لفائدة مصلحة السجون الوطنية لجنوب السودان. وتمت بلورة خطة عمل بشأن السجون العسكرية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ وخطة خمسية لتغيير السجون العسكرية

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٣-٥-٢ تقييم عدد النزلاء الخاضعين لاحتجاز تعسّفي مطول في سجون الولايات (٢٠١١-٢٠١٢: ٣ سجون على مستوى الولايات؛ ٢٠١٢-٢٠١٣: ١٠ سجون على مستوى الولايات)	تلقّى موظفو إدارة سجلات السجون توجيهات بشأن الكشف عن حالات الاحتجاز التعسفي المطوَّل باستعراض مذكرات التوقيف وإحالة الحالات المشتبه فيها إلى السلطات المختصة في ١٠ سجون على مستوى الولايات و ١٦ سجنا في المقاطعات
٣-٥-٣ الزيادة في عدد إحالات حالات المعتقلين/السجناء المحتجزين لفترات مطولة وبصورة تعسفية إلى المحاكم أو موظفي النيابة العامة أو مسؤولي الشرطة أو هيئة السجون (٢٠١١-٢٠١٢: ٢٠؛ ٢٠١٢-٢٠١٣: ١٠٠)	تم البت في ٧٩ حالة من حالات الاحتجاز التعسفي المطوّل كل أسبوع، في المتوسط، مع النظراء من نظام القضاء الوطني

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تقديم الدعم لتنمية قدرات مصلحة السجون في جنوب السودان لإنشاء نظام للسجون يتسم بالسلامة والأمن والإنسانية، وإجراء تدريب لموظفيها عن طريق وضع أطر تدريبية، وتدريب مدربين أكفاء في مجال السجون، وتنظيم ١٠ دورات في مجال الإدارة ودورات تخصصية لـ ٢٥٠ موظفا من موظفي مصلحة السجون من ذوي الرتب العالية والمتوسطة؛ وقيام ٥٧ خبيرا من خبراء البعثة بتقديم توجيهات يومية إلى موظفي مصلحة السجون في ١٠ سجون على مستوى الولايات وفي ١٦ سجنا على مستوى المقاطعات بشأن تحسين سلامة تلك السجون وأمنها	نعم	تم إعداد وحدات تدريبية للموظفين الجدد والمدربين والمتدربين في إطار المنهج التدريبي لمصلحة السجون، واكتملت صياغة الدليل التدريبي على المهام التنفيذية ونظمت البعثة ١١ دورة متخصصة و/أو في مجال الإدارة لـ ٣٦٥ موظفا ومسؤولا من موظفي السجون ولضباط الشرطة العسكرية التابعين للجيش الشعبي لتحرير السودان. وإضافة إلى ذلك، التحق ١٠٠ ضابط سجون إضافي ببرنامج تدريبي للمشرفين من المستوى المتوسط ابتدأ في حزيران/يونيه ٢٠١٣ تم تنظيم ١٠ حلقات عمل مدتها يوم واحد للتوعية بخطة التنمية الاستراتيجية لمصلحة السجون للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ استفاد منها ٤٣٠ مدير سجن من ذوي الرتب العليا والمتوسطة من الولايات العشر؛ وتم تنظيم حلقة عمل واحدة مدتها يوم واحد لفائدة ٤٠ مشاركا وطنيا بشأن بدائل عقوبة السجن؛

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		وتم تنظيم حلقة عمل واحدة مدتها ثلاثة أيام لما مجموعه ٣٠ موظفا من العاملين في مقر مصلحة السجون بشأن فعالية البرامج المتعلقة بالسجون التي تقدمها البعثة للمصلحة
		وفي نهاية فترة الأداء، تم نشر ٦٦ فردا من الأفراد المقدمين من الحكومات و ٣٢ فردا من شرطة الأمم المتحدة، حيث قدموا توجيهات بشأن السلامة والأمن في السجون في ١٠ سجون على مستوى الولايات و ١٦ سجنا على مستوى المقاطعات
تقديم التوجيه، عبر الاشتراك في أماكن العمل وتوفير التدريب أثناء الخدمة، وإسداء المشورة إلى مصلحة السجون في جنوب السودان بشأن وضع واعتماد خطة تنمية استراتيجية وأطر تنظيمية في هذه المصلحة تشمل جميع جوانب نظام السجون، بما في ذلك تقديم المحكوم عليهم خدمات اجتماعية بدلا عن السجن وتأهيل السجناء؛ والمساعدة على إعداد مقترحات لتأهيل السجون ومزارع السجون	نعم	تم تحديد الاحتياجات الحيوية من الهياكل الأساسية، ووُضعت مقترحات مشاريع بشأن الهياكل الأساسية للسجون، والمعدات، وبرامج الزراعة وبرامج المساجين؛ وعبر الاشتراك في أماكن العمل في ١٥ سجنا، تم إسداء المشورة إلى المسؤولين بشأن التخطيط لمشاريع الهياكل الأساسية وتنفيذ هذه المشاريع وإدارتها. وتمت بلورة خطط صيانة لستة سجون تم تحديدها وبناؤها حديثا وكذلك لأكاديمية التدريب المتعلق بالسجون. وقد تمت صياغة مشاريع خطط للترميم أو البناء في السجون الموجودة في جوبا، وبور، وملكال، وواو، ويامبيو
		ومن أجل تعزيز المساعدة على التخطيط الاستراتيجي المتصل بنظم السجون، تم تقديم التوجيه والمشورة بشأن المجالات الرئيسية الضرورية لإدارة السجون بفعالية وكفاءة، بما في ذلك المشورة بشأن إنشاء وحدة صيانة، ووحدة معنية بالعلاقات العامة، ووحدة معنية بالمراجعة المالية الداخلية في مصلحة السجون

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		نظمت البعثة حلقة عمل لفائدة ٤٠ مشاركا وطنيا بشأن بدائل عقوبة السجن، ركزت على تقديم المحكوم عليهم خدمات اجتماعية بدلا عن السجن، ونظام مراقبة المساجين بعد الإفراج عنهم، والاستعانة بمساعدين قانونيين في السجون والدور الذي يضطلعون به. واعتمد المدير العام لمصلحة السجون أيضا ورقة مفاهيم بشأن أداء الخدمة الاجتماعية بدلا عن عقوبة السجن
		وتمت بلورة سياسة زراعية لتطبيقها في مصلحة السجون بفضل المشورة التي قدمتها البعثة إلى ٣ سجون بشأن التنمية الزراعية في السجون
تقديم المشورة عن طريق عقد اجتماعات أسبوعية مع مصلحة السجون بشأن إنشاء وحدة تفتيش لمراقبة تشغيل السجون والتحقيق في الحوادث التي تقع في السجون، ووضع خطة شاملة لإدارة الخدمات الطبية المقدَّمة في السجون، بما في ذلك إدارة شؤون المصابين بأمراض عقلية في السجون	نعم	دعماً لبرنامج علاج السجناء، تمت بلورة وتقديم مسوّدة سياسة بشأن العلاج في السجون
		قدمت البعثة المشورة بشأن تحسين ظروف النظافة والصحة في السجون، بما في ذلك بشأن مسح جميع الدوائر الصحية الموجودة في السجون في جميع الولايات، وتم إعداد ميزانيات سنوية ملائمة بالتعاون مع وزارة المالية والتنمية من أجل توفير الأدوية والمواد الصحية، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالصحة العقلية. وإضافة إلى ذلك، أجريت مناقشات مع المشرفين على مصلحة السجون الوطنية كشفت عن ضرورة وضع خطة شاملة بشأن الخدمات الطبية المقدَّمة في السجون
		تمت بلورة ورقة تتضمن الخيارات المتاحة بشأن أساليب التصرف البديلة مع المصابين بأمراض عقلية وتمت مناقشتها مع الجهات المعنية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تقديم الدعم لإنشاء خمس لجان تطوير في الولايات يرأسها مديرو السجون في تلك الولايات	نعم	تم تقديم التوجيه والدعم على شكل خدمات أمانة لمديري السجون في الولايات بشأن تشغيل لجان تطوير السجون، التي أنشئت في جميع الولايات العشر. وتم تقديم التوجيه للموظفين العاملين في مجال إدارة السجون ومراقبة المساجين بعد الإفراج عنهم وفي مكاتب الاتصال بالمحاكم من أجل تقديم المساعدة إلى هيئات استعراض حالات الاحتجاز التعسفي والحبس الاحتياطي. وأُعدت ورقة مفاهيم بشأن إنشاء خدمات استشارية يقدمها المساعدون القانونيون في إطار مصلحة السجون الوطنية
توفير الدعم للمحاكم ومكاتب النيابة والشرطة ومصلحة السجون لإنشاء هيئات لمراجعة حالات احتجاز السجناء على الصعيد الوطني وفي ولايات تُختار لأغراض التجربة لا تقل عن ثلاث، بما في ذلك إجراء عملية استعراض لحالات الاحتجاز، مع إيلاء اهتمام خاص للفتيات والنساء والأحداث؛ وتوفير التوجيه لموظفي السجون لدعم هيئات مراجعة الاحتجاز؛ وتوفير التوجيه والمشورة لمكاتب النيابة والمحاكم على مستوى الولايات لدعم هيئات مراجعة الاحتجاز وعملية استعراض الحالات	نعم	تم تقديم الدعم لعقد ٨ جلسات نظمها مجلس استعراض حالات الحبس الاحتياطي للأحداث في سجن جوبا. وتمت بلورة مفهوم توسيع نطاق مجالس استعراض الحبس الاحتياطي. وجُمعت بيانات عن المواقع ذات الأولوية. وأجريت زيارات وعُقدت اجتماعات للتوصل لتوافق في الآراء في خمس ولايات بشأن مجالس استعراض حالات الحبس الاحتياطي وفي ١٠ ولايات، قدّمت البعثة أسبوعيًّا المشورة وتوجيهات قانونية للموظفين العاملين في سلك القضاء بشأن استعراض أوامر الحبس الاحتياطي وإحالة القضايا التي لا تستوفي فيها أوامر الحبس الشروط القانونية إلى السلطات المختصة، مع إيلاء اهتمام خاص لقضايا النساء والأطفال؛ ونُظِّمت ٤ حلقات عمل بشأن توفير العدالة للفئات المستضعفة لفائدة القضاة والمدعين العامين وأفراد الشرطة وموظفي السجون والزعماء التقليديين

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
إجراء مسح وإسداء المشورة الفنية المتصلة به، من خلال تنظيم ١٢ اجتماعا و/أو حلقة عمل كل شهر، لفائدة مسؤولي القضاء والمسؤولين في جهاز النيابة والسجون والشرطة على صعيد الولايات وعلى الصعيد الوطني من أجل اتخاذ إجراءات ملائمة للمحتجزين لفترات طويلة والمحتجزين بصورة غير قانونية، بما في ذلك دراسة حالات الاحتجاز حالة بحالة، وإعادة النظر في الإجراءات والقواعد والأنظمة والقوانين التشغيلية الموحدة	لا	تم إعداد مذكرة واحدة بشأن الاحتجاز التعسفي/المطوّل لفائدة حكومة جنوب السودان تضمنت توصيات مقترحة، بما في ذلك بشأن المجالات التي يمكن أن توفر البعثةُ الدعمَ فيها؛ وأُعدت ٣ تقارير تحليلية وطنية بشأن الاحتجاز التعسفي/المطوّل

الإنجاز المتوقع ٣-٦: تعزيز قدرة جنوب السودان على حماية المدنيين من التهديدات الناجمة عن الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب امتثالا للاتفاقيات والمعايير الإنسانية الدولية ذات الصلة

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
خفض عدد الضحايا المدنيين بسبب الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب (٢٠١١-٢٠١٢: ١١٠؛ ٢٠١٢-٢٠١٣: ٩٥)	تم الإبلاغ عن وقوع ٢٨ إصابة في صفوف المدنيين في جنوب السودان خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (١٢ قتيلا و ١٦ جريحا) وُيعزى هذا الانخفاض إلى أن عمليات تطهير الطرق من الألغام التي قامت بها دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام طوال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ منحت الأولوية لتطهير ولاية الوحدة من الألغام، علما بأن هذه المنطقة قد شهدت عمليات زرع جديدة للألغام في عام ٢٠١١ وشهدت وقوع عدد كبير من الحوادث

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
إجراء عمليات مراقبة وإزالة للألغام في ٤٨٨ منطقة من المناطق الخطرة و ٩ حقول ألغام و ٢٧ منطقة يُشتبه في أنها خطرة وتسليمها إلى	نعم	قامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بعمليات مسح وإزالة ألغام في ٦٢٥ منطقة خطرة وسلمتها للمجتمعات المحلية. وشملت المناطق

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
المجتمعات المحلية لاستخدامها في الإنتاج؛ والاستجابة السريعة لطلبات الحصول على إمكانات للمسح وإزالة الألغام في حالات الطوارئ؛ وإجراء عمليات مسح وتحقق وإزالة الألغام على مسافة ١ ٠٥٠ كلم من الطرق كحد أدنى، إذا لزم الأمر		الخطرة التي خضعت لمسح وعملية إزالة ألغام ما يلي: ٤٢ منطقة يشتبه في أنها حقول ألغام؛ و ٨ مستودعات للذخيرة؛ و ٨ مناطق تقع فيها مواجهات؛ و ٣ مناطق تُنصَب فيها كمائن؛ وأنجزت ٥٤٦ مهمة إبطال مفعول ذخائر غير منفجرة. وتم التحقق من و/أو تقييم طرق ومسالك أخرى يبلغ طولها ١ ٤٠٨ كيلومترات في جميع أنحاء جنوب السودان وقد أُحرز تقدم ملحوظ حيث تمت إزالة ٨٠٣ ألغام (من بينها ٧٠٢ لغما مضادا للأفراد و ١٠١ لغما مضادا للدبابات)، وتم تدمير ١٨ ٢٤٦ قطعة من الذخائر غير المنفجرة، وتم التخلص من ١٠٠ ٦٤٨ قطعة من ذخائر الأسلحة الصغيرة وتم توفير إمكانات للاستجابة السريعة في غضون ٧٢ ساعة في حالة الاشتباه في وقوع تلوث على امتداد مواقع الهبوط الاضطراري
إجراء عملية توعية من مخاطر الألغام على مستوى المجتمع المحلي، وذلك لصالح ٠٠٠ ١٠٠ شخص، بمن فيهم المشردون داخليا، والعائدون وغيرهم من السكان المعرضين للخطر (مثل الرحل والرعاة)؛ وتنظيم تدريب بشأن التوعية من مخاطر الألغام لصالح ٥٠٠ من المتطوعين الذين سيعملون بمثابة مدربين لأقرانهم داخل مجتمعاتهم المحلية؛ وإدراج موضوع التوعية من مخاطر الألغام في المناهج الدراسية الوطنية، بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، وذلك عن طريق تدريب ٥٠٠ معلم، والتوعية بالعمل الإنساني في مجال إزالة الألغام في جنوب السودان بإحياء ذكرى اليوم	نعم	قدمت البعثة الدعم للقيام بأنشطة التوعية بمخاطر الألغام وقامت بتنسيق هذه الأنشطة من أجل الحد من مخاطر المتفجرات من مخلفات الحرب من خلال برامج تعليمية موجَّهَة إلى أكثر الفئات الاجتماعية ضعفًا. واستفاد ما مجموعه ١١٧ ٦٨٩ شخصا من برنامج التوعية بمخاطر الألغام، في حين تلقى ٧٧٦ مدرِّسًا تدريبا على التوعية بمخاطر الألغام. وتم إعداد مواد تعليمية؛ وتواصلت المناقشات بين الهيئة الوطنية لمكافحة الألغام والبعثة ووزارة الشؤون الجنسانية وشؤون الطفل والرعاية الاجتماعية بشأن إدراج التوعية بمخاطر الألغام في المناهج الدراسية الوطنية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
الدولي للتوعية بالألغام والمساعدة في مكافحة الألغام، بتنظيم احتفالات في ثلاث مدن على الأقل		تم الاضطلاع بأنشطة اعتماد وتدريب في مجال التوعية بمخاطر الألغام، فضلا عن تقديم تدريبات أثناء الخدمة للنظراء في الحكومة الوطنية العاملين في وزارة الشؤون الجنسانية وشؤون الطفل والرعاية الاجتماعية، وفي الهيئة الوطنية لمكافحة الألغام احتفالا باليوم الدولي للتوعية بمخاطر الألغام وللمساعدة على مكافحة الألغام، نظّمت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام معرض صور فوتوغرافية تضمن صورا لرعاة الأبقار الرّحل الذين يتلقون بانتظام حملات توعية بمخاطر الألغام ينظمها الشركاء المنفذون للدائرة. وقد بثت الدائرة مقابلات على إذاعة مرايا تغطي كامل التراب الوطني، وقدمت المساعدة إلى الهيئة الوطنية لمكافحة الألغام على إرسال رسائل نصية في إطار حملة توعية وطنية وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، نسّقت الدائرة يوما مفتوحا ناجحا أتاح للجهات المعنية بمكافحة الألغام فرصة لعرض هذا الجزء الهام من نشاط الأمم المتحدة في جنوب السودان على الشركاء الدوليين والجهات المضيفة في جنوب السودان
توزيع تقارير محدَّثة أسبوعية وشهرية وفصلية وتقارير مخصّصة، بما في ذلك الخرائط، على جميع أصحاب المصلحة داخل جنوب السودان وخارجه بشأن تنفيذ عمليات إزالة الألغام، والحوادث الناجمة عن الألغام أو مخلفات الحرب من المتفجرات وعن الألغام التي زرعت حديثا؛ وتنظيم اجتماعات شهرية ومخصصة لتنسيق العمليات مع جميع العاملين في مجال	نعم	تم توزيع تقارير عن الحالة، أسبوعية أو نصف شهرية، وإحاطات إعلامية عن الإجراءات المتعلقة بالألغام على الجهات المعنية. وتضمنت الإحاطات بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام معلومات محدّثة عن المسائل المتصلة بالمتفجرات من مخلفات الحرب في جنوب السودان، بما في ذلك وضع الطرق التي أعيد زرع الألغام فيها في الولايات الواقعة في الحدود الشمالية، كما

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
إزالة الألغام وأصحاب المصلحة في جنوب السودان		تضمنت معلومات عن الجهات الإنسانية الفاعلة المعنية
		قدّمت البعثة أيضا معلومات وخرائط عن المواقع التي توجد فيها الألغام الأرضية/المتفجرات من مخلفات الحرب، وظلت متأهبة للقيام بعمليات تحقق في حالات الطوارئ في مواقع هبوط الطائرات العمودية وغيرها من المواقع. وتم إعداد موقع إلكتروني لتوفير الخرائط والبيانات بسهولة
		عقد الفريق العامل المعني بقطاع مكافحة الألغام اجتماعات شهرية مع المجموعة الفرعية المعنية بمكافحة الألغام شارك فيها جميع الشركاء المنفذين من أجل تنسيق الإجراءات المتعلقة بمكافحة الألغام عموما في جنوب السودان. وعقد الفريق العامل المعني بالتوعية بمخاطر الألغام أيضا اجتماعات شهرية مستقلة. وبمعدل مرة كل ثلاثة أشهر، عقدت جميع العناصر المشاركة في إجراءات مكافحة الألغام اجتماع تنسيق مشترك
تقديم المشورة إلى هيئة إزالة الألغام في جنوب السودان والوزارات المعنية بشأن تنفيذ خطة العمل الرامية إلى الانضمام إلى الاتفاقيات الرئيسية ذات الصلة بالإجراءات المتعلقة بإزالة الألغام ومساعدة الضحايا؛ وتنمية قدرات هيئة إزالة الألغام في جنوب السودان عن طريق تعيين مستشار لتنمية القدرات يعمل على أساس التفرغ، وتوفير التدريب أسبوعيا أثناء العمل لجميع أقسام الهيئة تمشيا مع الخطة الانتقالية، وعقد حلقة عمل واحدة سنويا لاستعراض التقدم الذي يحرزه الفريق الانتقالي، وعقد حلقة عمل واحدة لاستعراض الخطة	نعم	قدمت البعثة الدعم التقني والإداري إلى الهيئة الوطنية لمكافحة الألغام بمعدل يومي. وتقاسم مستشار تقني كبير للموظفين أحد المكاتب في مقر الهيئة التي ساعدت على بناء المكتب الإقليمي لتنسيق عمليات مكافحة الألغام وكذلك على تشغيل المكتب الرئيسي
		وشارك موظفون معنيون بالعمليات من الهيئة في رحلات ميدانية مشتركة خلال ما يزيد عن ٥٠ دورة تدريبية أثناء الخدمة. وإضافة إلى ذلك، قاموا بتنظيم دورات تدريبية في مجال إدارة المعلومات والإعلام

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
الانتقالية، وتنظيم ١٢ رحلة ميدانية مشتركة مدتها أسبوع مع أحد النظراء من الهيئة، وعقد حلقتي عمل لاستعراض المعايير والمبادئ التوجيهية التقنية الوطنية، وعقد حلقتي عمل لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	ويسّرت البعثة تنظيم حلقة عمل واحدة لاستعراض المرحلة الانتقالية، من أجل تقييم قدرة الهيئة على القيام بمشاريع لتنمية القدرات وإعادة النظر في الخطط المتصلة بمبادرات بناء القدرات في المستقبل
	في إطار التحضير لعقد الاجتماع الثاني عشر للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، قدمت البعثة المساعدة إلى الهيئة على إعداد أول تقرير لها بشأن الشفافية
	تجري البعثة حوارا مكثفا مع حكومة جنوب السودان بشأن إعلانها عن عزمها الانضمام إلى اتفاقية الذخائر العنقودية
	قدّمت البعثة الدعم إلى هيئة جنوب السودان المعنية بمكافحة الألغام وإلى وزارة الشؤون الجنسانية وشؤون الطفل والرعاية الاجتماعية في إطار عرض وحلقة عمل يهدفان إلى تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ولوضع الصيغة النهائية لسياسة الحكومة في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واعتماد تلك السياسة
	وأجري تقييم وطني لحالات الإعاقة في الولايات الثلاث من أجل تحديد الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة في جنوب السودان. وستُستَخدَم نتائج هذا التقييم لبلورة سياسة وطنية معنية بالأشخاص ذوي الإعاقة في جنوب السودان

العنصر ٤: حقوق الإنسان

الإنجاز المتوقع ٤-١: مكافحة الإفلات من العقاب وتحسين التمتع بحقوق الإنسان

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٤-١-١ قيام جنوب السودان بالانضمام أو التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ واتفاقية حقوق الطفل؛ واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري؛ والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛ وأن يقدم تقارير أولية بموجب ثلاث على الأقل من هذه المعاهدات	لم تقدم التقارير الأولية لأن التصديق على العهدين والاتفاقيات لا يزال قيد نظر المجلس التشريعي الوطني. ومع ذلك، أحرز بعض التقدم فيما يتعلق بالانضمام إلى صكوك أخرى من صكوك حقوق الإنسان، على النحو التالي بعثت حكومة جنوب السودان رسالة إلى منظمة العمل الدولية تعيد فيها التأكيد على قبول الاتفاقيات السبع، بما في ذلك الاتفاقيات المتعلقة بالعمل القسري والتمييز وأسوأ أشكال عمل الأطفال أصبح جنوب السودان طرفا في اتفاقيات جنيف، وسن التشريعات الرامية إلى مواءمة قوانينه مع تلك الصكوك وقع جنوب السودان على الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وافق مجلس الوزراء على ''مجموعة حقوق الإنسان'' التي تشمل المعاهدات الدولية والإقليمية التالية: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب؛ والاتفاقية المنظمة للنواحي الخاصة من مشاكل اللاجئين في أفريقيا؛ والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكولين الاختياريين الملحقين بها؛ والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ولا تزال وثائق الانضمام الموافق عليها قيد نظر المجلس التشريعي الوطني لاعتمادها
٤-١-٢ زيادة الحكومة لعدد التحقيقات والمحاكمات في مجال حقوق الإنسان (٢٠١١-٢٠١٢: ١٥؛ ٢٠١٢-٢٠١٣: ٣٠)	خلال فترة الأداء، أدت النداءات الموجهة من الرئيس والسلطات العسكرية إلى اتخاذ مسؤولي القضاء العسكري إجراءات من أجل التحقيق في الادعاءات بوجود انتهاكات ارتكبها الجيش الشعبي لتحرير السودان والإبلاغ

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
	عنها. سجلت البعثة ٣٣ حالة من حالات انتهاكات حقوق الإنسان ارتكبتها جهات حكومية فاعلة تولت الحكومة التحقيق فيها أو مقاضاة مرتكبيها
٤-١-٣ زيادة عدد المنظمات المتصلة بحقوق الإنسان ووسائط الإعلام المستقلة بنسبة ١٠ في المائة (٢٠١١-٢٠١٢: ٤٥؛ ٢٠١٢-٢٠١٣: ٥٠)	خلال فترة الأداء، تم تسجيل ٩ منظمات حقوق الإنسان لدى وزارة العدل. ووفقا لما أفادت به الوزارة، تم تسجيل ٣٨٨ منظمة غير حكومية في عام ٢٠١٢، و ٣٦٨ في عام ٢٠١٣. ودعما لقدرات وسائط الإعلام المستقلة على الإرسال، نشرت إذاعة مرايا ٢٦ جهاز من أجهزة الإرسال الإقليمي وأدخلت تحسينات عليها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مع تركيب أجهزة إرسال جديدة في تورالي ولير
٤-١-٤ انخفاض عدد عمليات اعتقال/احتجاز المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين وناشطي المجتمع المدني، بنسبة ٥٠ في المائة (٢٠١١-٢٠١٢: ٧٥؛ ٢٠١٢-٢٠١٣: ٢٣)	واصلت البعثة عمليات توثيق حالات تدخل السلطات الحكومية في الحق في حرية التعبير، بما في ذلك الاعتقال التعسفي والاحتجاز والمضايقة للصحفيين وغيرهم من الأفراد الذين ينتقدون الحكومة. وقد تم تسجيل ١٨ حادثة من هذا القبيل بعد مقتل الكاتب الصحفي الشهير على الصعيد الوطني إزايا إبراهام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، من بينها ١٦ حادثة تم الإبلاغ عنها لاعتقالات/احتجازات صحفيين أو مدافعين عن حقوق الإنسان أو ناشطين من المجتمع المدني
٤-١-٥ خفض العدد الإجمالي لحوادث انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها في مناطق النزاع المسلح (٢٠١١-٢٠١٢: ٥؛ ٢٠١٢-٢٠١٣: صفر)	خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت البعثة ٦٠ حادث انتهاك من قبل قوات الأمن لحقوق الإنسان في ولاية جونقلي

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تقديم المشورة والمساعدة التقنية في مجال حماية حقوق الإنسان للمجالس التشريعية، ولجنة جنوب السودان لحقوق الإنسان وموظفيها، وسلطات السجون على الصعيد الوطني وصعيد الولايات، من خلال عقد ٢٠ اجتماعا	نعم	عقدت البعثة ٣ اجتماعات تشاورية مع ممثلي اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للمجلس التشريعي الوطني بشأن التصديق على المعاهدات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان، والموافقة على خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، وتقديم

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
تشاوريا و ١٠ حلقات عمل تدريبية، ولحكومة جنوب السودان بشأن التصديق على المعاهدات الدولية والتزامات تقديم التقارير المتصلة بها	الدعم في صياغة مشروع قانون تعليم الطفلة وقانون القضاء على العنف والممارسات التقليدية الضارة ضد المرأة تولت البعثة تنظيم ٣ دورات تدريبية لأعضاء البرلمانات الوطنية وبرلمانات الولايات بشأن دور البرلمانيين في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والتصديق على المعاهدات الدولية وما يتصل بها من التزامات تتعلق بتقديم التقارير قدمت البعثة المشورة التقنية إلى وزارة العدل في سياق إعداد الفتاوى القانونية المتعلقة بمعاهدات حقوق الإنسان للانضمام إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، عن طريق عقد ٧ اجتماعات تشاورية. وأقر مجلس الوزراء الفتاوى القانونية وأحالها إلى المجلس التشريعي الوطني للتصديق عليها تم عقد ١٠ اجتماعات تشاورية وجرى تقديم المشورة التقنية إلى لجنة حقوق الإنسان بجنوب السودان بشأن مسائل من قبيل خطط العمل والتخطيط الاستراتيجي، والخطة الوطنية لحقوق الإنسان، والتقارير السنوية عن حقوق الإنسان، وتنظيم حلقات العمل، والاحتفال بأيام حقوق الإنسان، والمشاركة في الأفرقة العاملة للمانحين المعنية بالمسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، ومشاركة لجنة جنوب السودان المعنية بحقوق الإنسان في الدورة الثالثة والعشرين للجنة حقوق الإنسان

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
	أعيد تنشيط منتدى حقوق الإنسان وعقدت دورتان مع الشركاء
	قدمت البعثة المشورة التقنية بشأن الاعتقال التعسفي والاحتجاز لفترات مطولة إلى جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان على أساس منتظم وشاركت مع الشركاء شهريا في الأفرقة العاملة المعنية بالاعتقال والاحتجاز التعسفيين في جميع الولايات
	تم إجراء ٥ دورات تدريبية لموظفي لجنة جنوب السودان المعنية بحقوق الإنسان مع التركيز على تحديد انتهاكات حقوق الإنسان ورصدها والتحقيق فيها والإبلاغ عنها؛ والتصديق على المعاهدات؛ والالتزامات ذات الصلة بتقديم التقارير المتعلقة بحقوق الإنسان؛ وحقوق الإنسان وإقامة العدل؛ ومشاركة اللجنة في الهيئات المنشأة بموجب معاهدات؛ وشرعة الحقوق فيما يتعلق بعملية استعراض الدستور؛ والخطط الاستراتيجية للجنة والتعاون مع سائر الجهات الوطنية المعنية
	قدمت البعثة الدعم، بالتعاون مع شركاء آخرين، لمنتديين لحقوق الإنسان من أجل الجمع بين الحكومة والمجتمع المدني والأطراف الدولية الفاعلة بهدف مناقشة المسائل والشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان
	قُدمت المشورة التقنية لوضع الخطة الوطنية لحقوق الإنسان
	أجرت البعثة ٣٩ دورة تدريبية في جميع الولايات لجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان بشأن حقوق المشتبه فيهم أثناء الاعتقال، والتفتيش والاحتجاز، والتعذيب، والمعاملة اللاإنسانية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
	والمهينة، واستخدام القوة، والمساءلة، ومسؤولية القيادة
	أجرت البعثة دورة تدريبية دامت ٥ أيام لفائدة ٤٠ قاضيا عسكريا من الجيش الشعبي لتحرير السودان ينتمون إلى جميع الشعب العسكرية بشأن حقوق الإنسان الدولية والوطنية والقانون الإنساني ومسؤولية القيادة والمساءلة
	شارك ٤١٢ فردا من ضباط وضباط الصف في الجيش الشعبي لتحرير السودان في دورة تدريبية لمدة ثلاثة أيام عن حقوق الإنسان. وتم تدريب ٢٠ فردا إضافيا من ضباط الشرطة العسكرية على مبادئ حقوق الإنسان والقانون الإنساني ومسؤولية القيادة
	قدمت المشورة التقنية إلى القضاة والمحامين ووكلاء النيابة وبذلت جهود الدعوة فيما بينهم على الصعيد الوطني وعلى صعيد الولايات من أجل إثارة الشواغل المتصلة بإمكانية اللجوء إلى القضاء، وحالات الاحتجاز التعسفي ولفترات مطولة، وآليات التصدي لهذه المسائل. وأنشأت الحكومة فريقا رفيع المستوى بشأن السياسات لتحسين فرص اللجوء إلى القضاء، مثل إطلاق مبادرة المحاكم المتنقلة من أجل تعجيل الإجراءات القانونية، واستعراض نظام العدالة الجنائية. وقد حضر ٢٥ فردا من وكلاء النيابة ومسؤولي السجون، ومسؤولي الشرطة، ومسؤولي/كتبة المحاكم، بالإضافة إلى ١٠١ فرد من أعضاء المحاكم التقليدية حلقة عمل بشأن الاحتجاز التعسفي والاحتجاز لفترات مطولة؛ وتم أيضا تقديم ٦ أنشطة لتدريب ما عدده ١٧٤ ضابطا من ضباط السجون

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تنفيذ ١٠ برامج تدريبية للمجتمع المدني، بما في ذلك الصحفيون، في مجالات حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون؛ وإسداء المشورة للجهاز القضائي، من خلال تنظيم الاجتماعات التشاورية؛ وعقد ١٠ حلقات عمل تدريبية في مجال حقوق الإنسان للقضاة والمحامين ووكلاء النيابة على الصعيد الوطني وصعيد الولايات	٢٤	عدد حلقات العمل التدريبية التي تم تنظيمها بشأن حقوق الإنسان لفائدة منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك حلقتا عمل تدريبيتان لفائدة الصحفيين بالإضافة إلى ذلك، تم تنظيم حلقات عمل تدريبية وحملات للتوعية وزيادة الوعي على مستوى القواعد الشعبية شارك فيها ٣٨٠ فردا في ٧ مواقع لإذكاء الوعي بحقوق الإنسان بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة، تم تنظيم دورة تدريبية لمدة يومين للصحفيين بشأن حرية الصحافة وحقوق الإنسان
تنفيذ برامج للتوعية بالمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان ومسائلها على صعيدي الولايات والمقاطعات، من خلال بث البرامج الإذاعية وتنظيم الاجتماعات والمناقشات والمسابقات وغيرها من قنوات التوعية؛ وتقديم المشورة لدعم وزارة التربية والتعليم في ما يتعلق بإدماج التعليم الخاص بحقوق الإنسان في مناهج المدارس الثانوية	نعم	يسرت البعثة عقد اجتماع مع وزارة التربية والتعليم لإدماج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المناهج الدراسية. وسلطت البعثة الضوء على التقارير الرئيسية عن حقوق الإنسان خلال نشراتها الإخبارية العادية وبرامجها المتعلقة بالشؤون المعاصرة عن طريق فرق مناقشة تضم في أغلب الأحيان منظمات مسؤولة عن الإبلاغ وأطرافا معنية رئيسية أخرى، بما في ذلك مسؤولون حكوميون قدمت البعثة بانتظام تقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان، وأطلقت إذاعة مرايا حملة إعلان جماهيرية متعددة اللغات لتشجيع الناس على الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان احتفالا بيوم حقوق الإنسان تم تنظيم أنشطة توعوية في مختلف عواصم الولايات، بما في ذلك دعم الاحتفالات الرسمية التي تشرف عليها الحكومة، والاستعراضات، والحفلات الموسيقية، والعروض المسرحية، وحلقات العمل، ومنتديات

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
	حقوق الإنسان، والبرامج الحوارية الإذاعية والتليفزيونية، ومسابقة لطلاب المدارس الثانوية

العنصر ٥: الدعم

الإنجاز المتوقع ٥-١: زيادة الكفاءة والفعالية للدعم اللوجستي والإداري والأمني للبعثة

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٥-١-١ زيادة عدد المواقع التي يتم فيها بسط سلطة الدولة (٢٠١١-٢٠١٢: ١٩ قاعدة دعم في المقاطعات؛ ٢٠١٢-٢٠١٣: ٢٨ قاعدة دعم في المقاطعات)	خلال فترة الأداء ٢٠١١-٢٠١٢، اكتمل إنشاء ٦ قواعد دعم في المقاطعات. وخلال فترة الأداء ٢٠١٢-٢٠١٣، اكتمل إنشاء ٣ قواعد دعم في المقاطعات، في حين لا تزال القواعد الإحدى عشرة المتبقية في مراحل مختلفة من البناء
٥-١-٢ خفض أسطول الطائرات بواقع طائرة ذات جناحين ثابتين وطائرتين مروحيتين (٢٠١١-٢٠١٢: ٣٢ طائرة؛ ٢٠١٢-٢٠١٣: ٢٩ طائرة)	انخفض أسطول الطائرات من ٣٢ إلى ٢٩ طائرة
٥-١-٣ خفض تكاليف السفر داخل منطقة البعثة بنسبة خمسة في المائة لكل فرد	بتحقيق اللامركزية، جرى الآن تمكين المراكز والولايات الأمر الذي خفض إلى حد كبير تكاليف السفر داخل منطقة البعثة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
تحسين الخدمات	
ستشمل السنة الثانية من إرساء البعثة وإنشاء مرافقها بناء تسع قواعد دعم جديدة في المقاطعات لتمكين موظفي البعثة من الاستقرار على مستوى المقاطعات في المناطق الصادر بشأنها تكليف من أجل المساعدة على بسط سلطة الدولة وبناء القدرات الوطنية	٣ عدد قواعد الدعم الإضافية في المقاطعات التي تم إكمالها خلال الفترة المشمولة بالتقرير مما مجموعه ٩ قواعد جاهزة للانتشار السريع، في حين لا تزال ١١ قاعدة في مراحل مختلفة من البناء

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
إعادة تشكيل أسطول الطائرات الحالي لتدعيم القدرات الحالية مع الإبقاء على مستويات الخدمات	نعم	أعيد تشكيل أسطول الطائرات بإضافة طائرة ثابتة الجناحين قادرة على الإقلاع والهبوط على مدارج قصيرة لنقل الركاب والبضائع
سينتج عن إدخال النظام الإلكتروني لمتابعة حركة الأفراد المزيد من الفعالية في معالجة حركة الأفراد ورصدها ووضع نظام دقيق للحجز للسفر. وسيمكّن ذلك أيضا من تعزيز الرقابة الإدارية على المطالبات المالية التي يقدمها الموظفون، من خلال ضمان صدور إذن السفر	نعم	النظام الإلكتروني لمتابعة حركة الأفراد يعمل وهو ملائم للغرض. وشملت المرحلة الأولى إدراج موظفي البعثة في النظام الإلكتروني لمتابعة حركة الأفراد؛ ويشمل ذلك تحديد موظفي البعثة في النظام تمشيا مع إعادة تشكيل البعثة. ولا تزال التحسينات التدريجية جارية بيد أن النظام يعمل عموما بشكل جيد ويقدم الناتج المطلوب
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة والأفراد المدنيون		
نقل قوام متوسطه ٤٩٢ ٦ من أفراد الوحدات العسكرية إلى المواقع وتناوبهم وإعادتهم إلى الوطن، ومنهم ٢٠٥ من ضباط الأركان و ١٦٦ من موظفي الاتصال العسكري و ٦٣٣ من أفراد شرطة الأمم المتحدة، وإدارة ما متوسطه ٤٤٦ ٢ موظفا مدنيا، منهم ٨١٤ موظفا دوليا، و ٢٦٨ ١ موظفا وطنيا، و ٣٣١ من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين و ٣٣ من متطوعي الأمم المتحدة الوطنيين		جرى التمركز والتناوب والإعادة إلى الوطن لما متوسطه:
	٦ ٤٠٤	من أفراد الوحدات العسكرية، بما في ذلك ١٧١ ضابطا من ضباط الأركان
	١٣٩	ضابط اتصال عسكري
	٥٥٥	فردا من أفراد شرطة الأمم المتحدة
		إدارة شؤون ما متوسطه:
	٨٣٠	موظفا دوليا
	١ ٣٦١	موظفا وطنيا
	٣٧٥	متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين
	١٠	متطوعين من متطوعي الأمم المتحدة الوطنيين
		بسبب الافتقار إلى المهارات الأكاديمية والمهنية في فئة الموظفين الفنيين الوطنيين في جنوب السودان، كانت هناك صعوبة في تحديد المرشحين المؤهلين مما أثّر في معدل الشواغر في هذه الفئة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
المرافق والهياكل الأساسية		
بناء ٩ قواعد دعم جديدة في المقاطعات، و ٧٣٠ من الوحدات الإضافية لإقامة الأفراد، وصيانة ٦ مقرات للكتائب، و ٩ من قواعد عمليات السرايا، والمقر الرئيسي للبعثة في جوبا، وتسع قواعد في عواصم الولايات، و ٢٨ مكتبا لقواعد الدعم في المقاطعات	٣	قواعد دعم إضافية في المقاطعات تم بناؤها، وكانت ١١ قاعدة في مراحل مختلفة من البناء في تورالي وقوك ماشار والبيبور وطمبرة وباريانق وماباان وكودوك ومابيل وأكوبو وميوم ومابر. وتم تأجيل الأشغال بسبب التأخر في تسليم مواد البناء وبداية موسم الأمطار في وقت مبكر، مع توقع انتهاء الأشغال في فترة آذار/مارس - تموز/يوليه ٢٠١٤
	١٠٢	وحدة لإقامة الموظفين إضافية تم إنجازها حافظت البعثة على مقرها الرئيسي في جوبا، وعلى ٩ عواصم للولايات، و ٦ مقرات للكتائب، و ٩ قواعد عمليات للسرايا، و ٩ قواعد دعم في المقاطعات تتألف من ٣ مواقع تم بناؤها حديثا و ٦ مواقع موجودة سلفا
صيانة وتجديد ٢٠٠ كلم من الطرق، وتحسين ١٠ مهابط للطائرات و ١٢ مهبطا للطائرات المروحية، وتخزين وتوفير ١٩,٤ مليون لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم المستخدمة للمولدات	٦٠	كيلومترا من الطرق جرى إصلاحها. وتم تطوير ٥ مهابط للطائرات، منها مهبطان قيد الإصلاح، حيث يعوق موسم الأمطار تقدم الأشغال فيهما في الوقت الراهن. وتم بناء موقعين لهبوط الطائرات المروحية و ٣ ساحات لخدمات الطائرات. وتم استهلاك ١٧,١ مليون لتر من وقود الديزل لتشغيل المولدات
النقل البري		
تشغيل وصيانة ٢ ٤٠٢ مركبة مملوكة للأمم المتحدة، منها تسع مركبات مدرعة في ١٠ ورشات، بما في ذلك توريد ٣,١ مليون لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم	٢ ٣٥٧	مركبة مملوكة للأمم المتحدة، بما في ذلك ٩ مركبات مدرعة ومقطورات وملحقات مركبات في ١٠ ورشات و ٩ قواعد دعم للمقاطعات جرى تشغيلها وصيانتها

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
	٣,٦ ملايين	لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم تم توريدها
النقل الجوي		
تشغيل وصيانة ٨ طائرات ذات جناحين ثابتين و ٢١ طائرة مروحية، بما في ذلك توريد ١٦,٥ مليون لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم للعمليات الجوية		قامت البعثة بتشغيل وصيانة ما متوسطه:
	٨	طائرات ثابتة الجناحين
	٢١	طائرة مروحية
	١٤,٩ مليون	لتر من الوقود من طراز A-1 للطائرات النفاثة استهلكتها الطائرات المخصصة للبعثة
الاتصالات		
دعم وصيانة شبكة ساتلية تتألف من مركزي محطات أرضية، و ٥٢ من نظم الفتحات الطرفية المتناهية الصغر، و ١١١ مقسما هاتفيا، و ٥٣ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة، و ١ ٧٠٦ أجهزة لاسلكية ذات ترددات عالية، و ٨ ٨٩٢ جهازا لاسلكيا من الأجهزة ذات الترددات العالية جدا، و ٢ ٨٣٥ جهازا لاسلكيا من الأجهزة التي تعمل بنظام تيترا، وذلك لتوفير الاتصالات بالصوت والفاكس والفيديو ونقل البيانات		تم دعم وصيانة ما يلي:
	٤٤	فتحة طرفية متناهية الصغر، بما في ذلك مركزان من ٧,٣ أمتار في جوبا
	١١١	مقسما هاتفيا
	٥٦	وصلة تعمل بالموجات الدقيقة في منطقة البعثة
	٥ ٥٦٦	جهازا محمولا باليد للإرسال والاستقبال من الأجهزة ذات الترددات العالية والموصولة بمحطة قاعدية يجري استبدالها على نحو تدريجي بأجهزة اتصال تعمل بنظام تيترا
	١ ٣٥٤	محطة قاعدية عالية التردد
	٧٥٠	محطة قاعدية متنقلة وجهاز إرسال واستقبال من الأجهزة المحمولة باليد التي تعمل بنظام تيترا
	٦٦	مقسما هاتفيا
		وعلاوة على ذلك، نشرت البعثة ٢٦ جهاز إرسال لأغراض البث على موجات التضمين الترددي في جميع أنحاء منطقة عملياتها

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تكنولوجيا المعلومات		
دعم وصيانة ١٢٦ خادوماً و ٢ ٤٢٣ حاسوباً مكتبياً و ١ ٨٧٦ حاسوباً حجرياً و ٣٤٥ طابعةً و ١٧٠ جهازا من أجهزة الإرسال الرقمية، وشبكات لاسلكية محلية وواسعة النطاق في ٤١ موقعا		تم توفير الدعم والصيانة لما يلي:
	٤٧	خادوما. ويعزى انخفاض نشر الخوادم عما كان متوقعا إلى الدفع المتواصل في اتجاه فرضنة خوادم البعثة
	٢ ٤١٠	حواسيب مكتبية
	١ ٨٦٩	حاسوبا حجريا
	٢٢٧	طابعة
	٦٨	جهاز إرسال رقميا
		نقص عدد أجهزة الإرسال الرقمية والطابعات عما كان متوقعا لأن بعض الأجهزة ذات التقنية البسيطة قد جرى شطبها
	٤١	موقعا جرى دعمها بحلقات شبكات لاسلكية ومحلية وواسعة النطاق
		إضافة إلى ذلك، وزعت البعثة ٧ ١٥٨ خريطة على مختلف عملاء البعثة خلال الفترة المشمولة بتقرير الأداء؛ وقامت بوضع وتحديث خرائط الصور الساتلية لعواصم ١٠ ولايات و ٢٠ موقعا لقواعد دعم المقاطعات؛ وقامت كذلك بتعهُّد موقع شبكي داخلي لقسم المعلومات الجغرافية وإدامة خدمتين لرسم الخرائط على شبكة الإنترنت
المرافق الطبية		
تشغيل وصيانة ١١ عيادة من المستوى الأول مملوكة للأمم المتحدة، بما في ذلك محطة طبية تقع في مركز الخدمات الإقليمي (في عنتيبي)، و ١٣ عيادة من المستوى الأول مملوكة	نعم	قامت البعثة بتشغيل وصيانة ١١ عيادة من المستوى الأول مملوكة للأمم المتحدة، و ١٧ عيادة من المستوى الأول مملوكة للوحدات، و ١١ فريقا طبيا متقدما، و ٣ مستشفيات من

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
للوحدات، و ٣ مستشفيات من المستوى الثاني مملوكة للوحدات وترتيبات على نطاق البعثة لإجلاء جميع أفراد الأمم المتحدة برا وجوا		المستوى الثاني مملوكة للوحدات؛ والترتيبات اللازمة على نطاق البعثة للإجلاء البري والجوي لجميع موظفي الأمم المتحدة. وجرى القيام بـ ٨٨ عملية إجلاء داخل منطقة البعثة، و ٤٤ عملية إجلاء خارج منطقة البعثة
		جرى إرسال متطوع من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين لدعم وحدة طبية في مركز الخدمات الإقليمي بدلا من النشر الكامل لوحدة طبية من أجل تجنب الازدواجية في الموارد ونضوب الموارد الضرورية في جنوب السودان لأسباب عملياتية
الأمن		
توفير خدمات الأمن يوميا على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع في منطقة البعثة كلها، بما في ذلك توفير الحماية المباشرة لكبار موظفي البعثة والزوار من المسؤولين الرفيعي المستوى على مدار الساعة	نعم	جرى توفير الأمن المادي في مقر البعثة الرئيسي في جوبا (تومبينغ ودار الأمم المتحدة)، وكذلك في عواصم الولايات التسع المتبقية وجميع قواعد دعم المقاطعات العاملة. وليست هناك أي حماية مباشرة في البعثة
تقديم التوجيه الأمني بشأن معايير العمل الأمنية الدنيا في أماكن الإقامة، وإجراء ما مجموعه ٤٨٧ جلسة إعلامية لجميع موظفي البعثة بشأن الوعي الأمني وخطط الطوارئ	نعم	عُقدت ٩٩٤ جلسة إحاطة أمنية؛ وتم القيام بـ ٤٨٢ تقييما/بشأ أمنيا؛ وجرى القيام بـ ١٥٦ تقييما لمعايير العمل الأمنية الدنيا؛ وقُدمت ١ ١٢٦ دورة تدريبية بشأن نُهج الأمن والسلامة في البيئات الميدانية

ثالثا – أداء الموارد

ألف – الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣)

الفئة	المخصصات	النفقات	الفرق	
			المبلغ	النسبة المئوية
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)=(٣)÷(١)
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة				
المراقبون العسكريون	٨ ٢٨٧,٣	٧ ٤٢٨,٧	٨٥٨,٦	١٠,٤
الوحدات العسكرية	١٩٣ ٥٦٦,٣	١٧٦ ٦٠٤,٥	١٦ ٩٦١,٨	٨,٨
شرطة الأمم المتحدة	٣١ ٤٥١,١	٢٩ ٥٨٥,٩	١ ٨٦٥,٢	٥,٩
وحدات الشرطة المشكّلة	–	–	–	–
المجموع الفرعي	**٢٣٣ ٣٠٤,٧**	**٢١٣ ٦١٩,١**	**١٩ ٦٨٥,٦**	**٨,٤**
الموظفون المدنيون				
الموظفون الدوليون	١٤٥ ٧١٧,٨	١٦١ ٧٠٦,٧	(١٥ ٩٨٨,٩)	(١١,٠)
الموظفون الوطنيون	٤٠ ٠٥٠,٨	٣٦ ٥٨٠,٩	٣ ٤٦٩,٩	٨,٧
متطوعو الأمم المتحدة	١٦ ١٢٣,٢	١٧ ٣٠٦,٧	(١ ١٨٣,٥)	(٧,٣)
المساعدة المؤقتة العامة	٩ ٠١٩,٨	٧ ٦٣٦,٨	١ ٣٨٣,٠	١٥,٣
المجموع الفرعي	**٢١٠ ٩١١,٦**	**٢٢٣ ٢٣١,١**	**(١٢ ٣١٩,٥)**	**(٥,٨)**
التكاليف التشغيلية				
الموظفون المقدمون من الحكومات	٣ ١٢٧,٠	٣ ٥١٣,٦	(٣٨٦,٦)	(١٢,٤)
مراقبو الانتخابات المدنيون	–	–	–	–
الخبراء الاستشاريون	٧٩٢,٣	١ ١٨٦,٣	(٣٩٤,٠)	(٤٩,٧)
السفر في مهام رسمية	٥ ٩٥٢,٢	٦ ٤١٨,١	(٤٦٥,٩)	(٧,٨)
المرافق والهياكل الأساسية	١٠٠ ٢٤٣,١	١٠٨ ٣٦٨,٨	(٨ ١٢٥,٧)	(٨,١)
النقل البري	٢١ ٣٨١,٩	٢٠ ٢٦٦,٠	١ ١١٥,٩	٥,٢
النقل الجوي	١٤٨ ٩١٩,٨	١٤٧ ٣٣٩,٤	١ ٥٨٠,٤	١,١
النقل البحري	–	٩١,٣	(٩١,٣)	–
الاتصالات	٢٤٦٧٥,٥	٢٠٧٧٤,٨	٣٩٠٠,٧	١٥,٨
تكنولوجيا المعلومات	٩٦١١,١	١٢٢٧٣,٧	(٢٦٦٢,٦)	(٢٧,٧)
الخدمات الطبية	٥٩٣٠,٣	٥٢٣٣,٠	٦٩٧,٣	١١,٨
المعدات الخاصة	٣١٥٣,٧	٢٦٦٠,٧	٤٩٣,٠	١٥,٦

الفئة	المخصصات (١)	النفقات (٢)	الفرق المبلغ (٣)=(١)-(٢)	الفرق النسبة المئوية (٤)=(٣)÷(١)
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٦٩٤٨٦,٨	٧١٨٩٦,٥	(٢٤٠٩,٧)	(٣,٥)
المشاريع السريعة الأثر	٢٠٠٠,٠	١٥٧٤,٥	٤٢٥,٥	٢١,٣
المجموع الفرعي	**٣٩٥ ٢٧٣,٧**	**٤٠١ ٥٩٦,٨**	**(٦ ٣٢٣,١)**	**(١,٦)**
إجمالي الاحتياجات	٨٣٩ ٤٩٠,٠	٨٣٨ ٤٤٧,٠	١ ٠٤٣,٠	٠,١
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	١٨ ٠٢٣,٢	١٨ ٧٢٩,٥	(٧٠٦,٣)	(٣,٩)
صافي الاحتياجات	**٨٢١ ٤٦٦,٨**	**٨١٩ ٧١٧,٥**	**١٧٤٩,٣**	**٠,٢**
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	–	–	–	–
مجموع الاحتياجات	**٨٣٩ ٤٩٠,٠**	**٨٣٨ ٤٤٧,٠**	**١ ٠٤٣,٠**	**٠,١**

باء – الموارد المالية لمركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المخصصات (١)	النفقات (٢)	الفرق المبلغ (٣)=(١)-(٢)	الفرق النسبة المئوية (٤)=(٣)÷(١)
الموظفون المدنيون				
الموظفون الدوليون	٥ ٦٣٣,٢	٦ ٢٥٢,٧	(٦١٩,٥)	(١١,٠)
الموظفون الوطنيون	٧٤٤,٦	–	٧٤٤,٦	١٠٠,٠
متطوعو الأمم المتحدة	١٩٢,٨	–	١٩٢,٨	١٠٠,٠
المساعدة المؤقتة العامة	–	–	–	–
المجموع الفرعي	**٦ ٥٧٠,٦**	**٦ ٢٥٢,٧**	**٣١٧,٩**	**٤,٨**
التكاليف التشغيلية				
الخبراء الاستشاريون	٣٥,٧	٣٥,٧	–	–
السفر في مهام رسمية	٣١,٦	٢٢,٩	٨,٧	٢٧,٥
المرافق والهياكل الأساسية	١ ١٦٩,٩	٣ ٢٤٣,٣	(٢ ٠٧٣,٤)	(١٧٧,٢)
النقل البري	٢٠,١	٤٧,٨	(٢٧,٧)	(١٣٧,٨)
النقل الجوي	–	–	–	–
الاتصالات	١٠٠,٩	٩١,٨	٩,١	٩,٠
تكنولوجيا المعلومات	٢٧١,٢	١ ٢٨٣,١	(١ ٠١١,٩)	(٣٧٣,١)

الفئة	المخصصات (١)	النفقات (٢)	الفرق المبلغ (٣)=(١)-(٢)	الفرق النسبة المئوية (٤)=(٣)÷(١)
الخدمات الطبية	١١,٧	١٠,٩	٠,٨	٦,٨
المعدات الخاصة	–	–	–	–
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	١٦,٢	٦,٥	٩,٧	٥٩,٩
المجموع الفرعي	**١ ٦٥٧,٣**	**٤ ٧٤٢,٠**	**(٣ ٠٨٤,٧)**	**(١٨٦,١)**
إجمالي الاحتياجات	**٨ ٢٢٧,٩**	**١٠ ٩٩٤,٧**	**(٢ ٧٦٦,٨)**	**(٣٣,٦)**
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٦٢٨,٦	٦١٧,٦	١١	١,٧
صافي الاحتياجات	**٧ ٥٩٩,٣**	**١٠ ٣٧٧,١**	**(٢ ٧٧٧,٨)**	**(٣٦,٦)**
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	–	–	–	–
مجموع الاحتياجات	**٨ ٢٢٧,٩**	**١٠ ٩٩٤,٧**	**(٢ ٧٦٦,٨)**	**(٣٣,٦)**

٣٩ - نشأت حاجة إلى موارد إضافية من أجل المرافق والهياكل الأساسية لتقديم الدعم لبرنامج البناء في مركز الخدمات الإقليمي، في عنتيبي بأوغندا، بما في ذلك الأشغال الأفقية المتعلقة بالقاعدة ومبنيي مكاتب ومركز البيانات، ومن أجل تكنولوجيا المعلومات للتمكين من إعادة هندسة طرق أداء العمل ونشر حلول إضافية متعلقة بتكنولوجيا المعلومات.

جيم - معلومات موجزة عن عمليات نقل الموارد بين المجموعات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموعة	التوزيع الأصلي	الاعتماد النقل	الاعتماد التوزيع المنقح
الأولى - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٢٣٣ ٣٠٤,٧	(١٩ ٥٩٣,٠)	٢١٣ ٧١١,٧
الثانية - الأفراد المدنيون	٢١٠ ٩١١,٦	١٢ ٩٥٠,٩	٢٢٣ ٨٦٢,٥
الثالثة - التكاليف التشغيلية	٣٩٥ ٢٧٣,٧	٦ ٦٤٢,١	٤٠١ ٩١٥,٨
المجموع	**٨٣٩ ٤٩٠,٠**	**-**	**٨٣٩ ٤٩٠,٠**
النسبة المئوية للمبالغ المنقولة إلى مجموع الاعتمادات			٢,٣

٤٠ - كانت عمليات النقل ضرورية نظرا للتكاليف الإضافية للأفراد المدنيين التي تعزى أساسا إلى ارتفاع معدل نشر الموظفين الدوليين ومتطوعي الأمم المتحدة، إذ ورثت البعثة موارد بشرية كبيرة من بعثة الأمم المتحدة في السودان. وعلاوة على ذلك، نشأت حاجة

لزيادة في الاحتياجات تحت بند التكاليف التشغيلية من أجل الحصول على خدمات أمنية من متعاقدين من الأفراد ولدفع تكاليف خدمات تكنولوجيا المعلومات والشحن. ويعزى انخفاض الاحتياجات تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة أساسا إلى عدم نشر المعدات المملوكة للوحدات أو التأخر في نشرها وإلى انخفاض تكاليف حصص الإعاشة والتحاق القوات بمراكزها.

دال – نمط الإنفاق الشهري

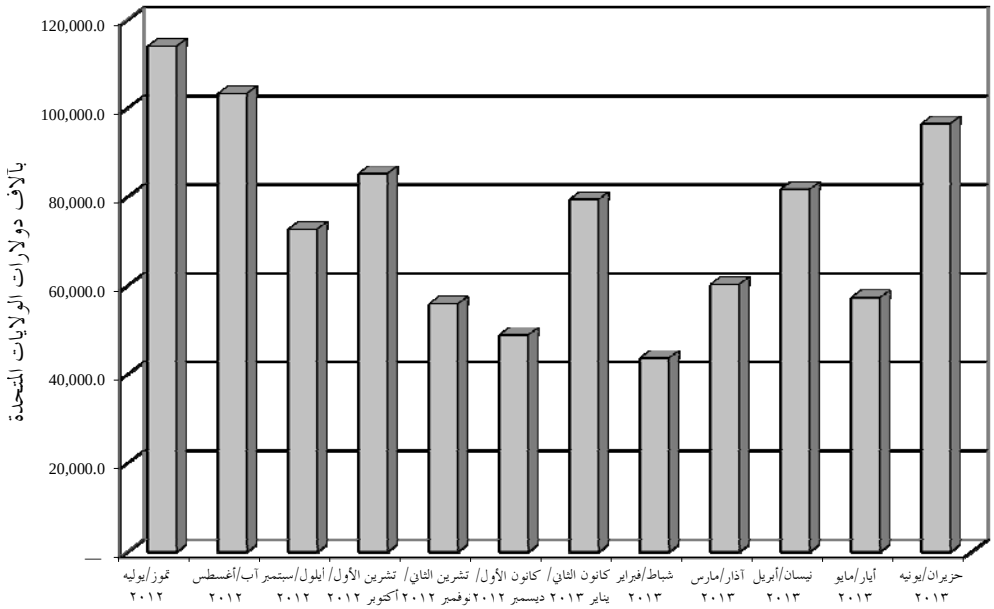

٤١ - ووصلت النفقات المتعلقة بالتكاليف التشغيلية ونفقات الوحدات العسكرية إلى أعلى مستوياتها في تموز/يوليه وآب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وكذلك في كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل وحزيران/يونيه ٢٠١٣، تمشيا مع تجهيز فواتير البائعين وعمليات سداد تكاليف القوات والمطالبات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات على أساس فصلي.

هاء – إيرادات وتسويات أخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المبلغ
إيرادات الفوائد	١ ٠٢٣,١
إيرادات متنوعة/أخرى	٣ ٩٧٠,٤
التبرعات النقدية	–

الفئة	المبلغ
تسويات لفترات سابقة	(٤,٠)
المبالغ المتأتية من إلغاء التزامات فترات سابقة	١٦ ٩٦٤,٢
المجموع	**٢١ ٩٥٣,٧**

واو – النفقات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	النفقات
المعدات الرئيسية	
المراقبون العسكريون	–
الوحدات العسكرية	٣٠ ٦١٢,٢
وحدات الشرطة المشكَّلة	–
المجموع الفرعي	٣٠ ٦١٢,٢
الاكتفاء الذاتي	
المرافق والهياكل الأساسية	١٣ ٧٠٣,٥
الاتصالات	٥ ٥٢٢,٠
الخدمات الطبية	٤ ٠٦٥,١
المعدات الخاصة	٢ ٦٦٠,٧
المجموع الفرعي	**٢٥ ٩٥١,٣**
المجموع	**٥٦ ٥٦٣,٥**

العوامل المتعلقة بالبعثة	النسبة المئوية	تاريخ النفاذ	تاريخ آخر استعراض
ألف – تنطبق منطقة البعثة			
عامل الظروف البيئية القاسية	٢,٦	٩ تموز/يوليه ٢٠١٢	
عامل الظروف التشغيل المكثف	٣,٨	٩ تموز/يوليه ٢٠١٢	
عامل الأعمال العدائية/التخلي القسري	٣,٣	٩ تموز/يوليه ٢٠١٢	
باء – العوامل المنطبقة على البلد الأصلي			
عامل النقل الإضافي	صفر إلى ٣,٥		

زاي – قيمة التبرعات غير المدرجة في الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	القيمة المقدَّرة
اتفاق مركز القوات[أ]	٥ ٢٦٢,٤
التبرعات العينية (غير المدرجة في الميزانية)[ب]	٣٧ ١٣١,٥
المجموع	**٤٢ ٣٩٣,٩**

(أ) يمثل حقوق الهبوط ورسوم المطارات.

(ب) التبرعات هي أساسا من أجل التكلفة الافتراضية لاستئجار الأراضي البالغة ٣٧,١ مليون دولار.

رابعاً – تحليل الفروق[1]

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
المراقبون العسكريون	٨٥٨,٦	١٠,٤

٤٢ – يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى انخفاض تكاليف بدلي الإقامة والملبس المقررين للبعثة، إذ كان متوسط نشر المراقبين العسكريين الفعلي هو ١٣٩ مقارنة بعدد ١٦٦ المدرج في الميزانية، وبدون وجود أي عامل تأخير للنشر. وعلاوة على ذلك، لم تتلق البعثة أي مطالبات متعلقة بالوفاة والعجز. وقابل انخفاض الاحتياجات جزئيا ارتفاع تكاليف السفر لأغراض التمركز والتناوب نظرا لارتفاع تكلفة تذاكر السفر عما كان مدرجا في الميزانية.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
الوحدات العسكرية	١٦ ٩٦١,٨	٨,٨

٤٣ – يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى انخفاض تكاليف المعدات المملوكة للوحدات، الذي نتج أساسا عن عدم نشر المعدات أو التأخر في نشرها، والإعادة غير المتوقعة للوحدات إلى الوطن. وإضافة إلى ذلك، كانت تقديرات الميزانية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ مستندة إلى مشاريع مذكرات التفاهم قبل إجراء المفاوضات من أجل بعض الوحدات الجديدة والموسعة. وتقرر في وقت لاحق أن وحدتين جرى في السابق وضع تقديرات لها ستشتركان في موقع واحد مع وحدات أخرى، وبالتالي فلن تحتاجا إلى معدات كبيرة منفصلة. ومع ذلك، يعزى انخفاض الاحتياجات من حصص الإعاشة إلى عدم تكبد أي تكلفة من أجل التعبئة والتخزين في بور وبانتيو. وعلاوة على ذلك، كانت تكلفة تمركز القوات أقل مما كان مدرجا في الميزانية.

(١) مبالغ الفروق في الموارد معبر عنها بآلاف دولارات الولايات المتحدة .ويرد تحليل للفروق التي تبلغ قيمة الزيادة أو النقصان فيها نسبة ٥ في المائة أو مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار، على الأقل.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
شرطة الأمم المتحدة	١ ٨٦٥,٢	٥,٩

٤٤ - يعود انخفاض الاحتياجات أساسا إلى انخفاض نفقات بدل الإقامة المقرر للبعثة، والسفر لأغراض التمركز، وبدل الملبس، وذلك بسبب انخفاض المتوسط الفعلي لنشر أفراد شرطة الأمم المتحدة، وهو ٥٥٥ فردا، مقارنة بالعدد المدرج في الميزانية، وهو ٦٣٣ فردا. وبالإضافة إلى ذلك، لم تكن هناك أي مطالبات بالتعويض عن حالات الوفاة أو العجز.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
الموظفون الدوليون	(١٥ ٩٨٨,٩)	(١١,٠)

٤٥ - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساسا إلى ارتفاع النفقات عما كان مدرجا في الميزانية للمرتبات والتكاليف العامة للموظفين وبدل الخطر للموظفين الدوليين نتيجة لانخفاض معدلات الشواغر عما كان مدرجا في الميزانية، حيث بلغ متوسطها الفعلي ١٨ في المائة مقارنة بمعدل ٢٠ في المائة المدرج في الميزانية. وبالإضافة إلى ذلك، تمت الموافقة على أربع وظائف من فئة الخدمة الميدانية دون أن ترصد لها موارد مالية.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
الموظفون الوطنيون	٣ ٤٦٩,٩	٨,٧

٤٦ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة ببدل الخطر، حيث انخفض عدد مراكز العمل المعتمدة المستوفية لمعايير استحقاق ذلك البدل عما كان مدرجا في الميزانية. وقوبل ذلك الانخفاض جزئيا بارتفاع الاحتياجات بالنسبة للموظفين الوطنيين (من فئة الخدمات العامة)، نظرا لأن معدل الشغور الفعلي البالغ ١٣,٣ في المائة كان أقل عن المعدل المدرج في الميزانية البالغ ٢٠ في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، تم تنقيح مرتبات الموظفين الوطنيين بنسبة ٧,٤ في المائة اعتبارا من آب/أغسطس ٢٠١٢.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
متطوعو الأمم المتحدة	(١ ١٨٣,٥)	(٧,٣)

٤٧ - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساسا إلى انخفاض معدل الشواغر البالغ ٢٦,٣ في المائة بالنسبة لمتطوعي الأمم المتحدة الدوليين عن معدل ٣٥ في المائة المدرج في الميزانية، وقابل ذلك جزئيا ارتفاع معدل الشواغر البالغ ٨٠,٤ في المائة عن معدل ٣٥ في المائة المدرج في الميزانية بالنسبة لمتطوعي الأمم المتحدة الوطنيين.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
المساعدة العامة المؤقتة	١ ٣٨٣,٠	١٥,٣

٤٨ - يعود انخفاض الاحتياجات أساسا إلى ارتفاع معدل الشواغر البالغ ٢٧,٧ في المائة عن معدل ٢٠ في المائة المدرج في الميزانية بالنسبة للموظفين الدوليين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدد المواقع المعتمدة المستوفية لمعايير استحقاق بدل الخطر كان أقل مما هو مدرج في الميزانية.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
الأفراد المقدمون من الحكومات	(٣٨٦,٦)	(١٢,٤)

٤٩ - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساسا إلى انخفاض معدل الشواغر البالغ ٣,٧ في المائة عن معدل ٢٠ في المائة المدرج في الميزانية.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
الخبراء الاستشاريون	(٣٩٤,٠)	(٤٩,٧)

٥٠ - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساسا إلى ضرورة الاستعانة بالخدمات الاستشارية في المجالات الفنية البالغة الأهمية، بما في ذلك تقديم الدعم لجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان

ولبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقابل هذه الزيادة في الاحتياجات جزئيا انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالاستعانة بخبراء استشاريين في مجال التدريب على إثر إعادة تقييم الاحتياجات من الدورات التدريبية.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
السفر في مهام رسمية	(٤٦٥,٩)	(٧,٨)

٥١ - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساسا إلى ارتفاع تكاليف السفر لأغراض التدريب الداخلي عما كان مقررا. وزاد عدد الدورات التدريبية الداخلية المضطلع بها عما كان مقررا في جوبا بدلا من المكاتب القطاعية، وهو ما يعزى في المقام الأول إلى الافتقار إلى الهياكل الأساسية وإلى اعتبارات أمنية. وبالإضافة إلى ذلك، كانت مدة هذه الدورات أطول من المدة المقررة، حيث بلغ متوسطها خمسة أيام بدلا من الثلاثة الأيام المقررة. وقابل هذه الزيادة في الاحتياجات جزئيا انخفاض في الاحتياجات المتعلقة بالسفر في مهام غير تدريبية، ويرجع ذلك أساسا إلى زيادة استخدام مرافق التداول بالفيديو.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
المرافق والهياكل الأساسية	(٨ ١٢٥,٧)	(٨,١)

٥٢ - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساسا إلى ارتفاع تكاليف الاستعانة بخدمات متعاقدي الحراسة الأمنية (٨,٣ ملايين دولار مقارنة بمبلغ ١,١ مليون دولار المدرج في الميزانية)، وذلك للإبقاء على الخدمات الأمنية في جميع مواقع البعثة، بما في ذلك قواعد دعم المقاطعات الجديدة. وتعزى زيادة الاحتياجات أيضا إلى ارتفاع تكاليف اقتناء المعدات والأثاث بمقدار ٤,٩ ملايين دولار، وارتفاع النفقات المتعلقة بخدمات التشييد بمقدار ١,٣ مليون دولار. وقابل هذه الزيادة في الاحتياجات جزئيا انخفاض الاحتياجات عما كان مدرجا في الميزانية فيما يتعلق بالدعم اللوجستي الذاتي للأفراد العسكريين وخدمات ولوازم الصيانة بمبلغ ٩,٨ ملايين دولار.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
النقل البري	١ ١١٥,٩	٥,٢

٥٣ - يعود انخفاض الاحتياجات أساسا إلى انخفاض تكاليف اقتناء المركبات ومعدات الورش (٣ ملايين دولار) بسبب إعادة ترتيب أولويات المقتنيات من المركبات الخفيفة والحافلات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاحتياجات اللازمة لاستئجار معدات مناولة المواد كانت دون ما هو مدرج في الميزانية (١,٤ مليون دولار). وقابل هذا الانخفاض في الاحتياجات جزئيا زيادة الاحتياجات تحت بند الإصلاحات والصيانة وقطع الغيار (٣,٢ ملايين دولار)، حيث قررت البعثة تجديد أسطول المركبات بدلا من اقتناء مركبات جديدة.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
النقل الجوي	١ ٥٨٠,٤	١,١

٥٤ - يعود انخفاض الاحتياجات أساسا إلى انخفاض تكاليف اقتناء المعدات والخدمات (٤ ملايين دولار) بسبب التأخير في عملية الشراء والتأخير في التعاقد مع استشاريي الطيران، حيث تأخر بناء ساحة لخدمات الطائرات في جوبا. وبالإضافة إلى ذلك، انخفضت تكاليف استئجار الطائرات الثابتة الجناحين (١,٣ مليون دولار) بسبب انخفاض عدد ساعات الطيران عما كان مدرجا في الميزانية. وقابل هذا الانخفاض في الاحتياجات جزئيا ارتفاع التكاليف عما كان مدرجا في الميزانية لاستئجار وتشغيل الطائرات المروحية (٤,٣ ملايين دولار).

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
النقل البحري	(٩١,٣)	-

٥٥ - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساسا إلى تكاليف الوقود والزيوت ومواد التشحيم المخصصة لزوارق الدورية، وهو ما اقتضته الحالة الأمنية في ولاية جونقلي.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
الاتصالات	٣ ٩٠٠,٧	١٥,٨

٥٦ - يعود انخفاض الاحتياجات أساسا إلى التأخر في نشر مقدمي الخدمات التجارية وفي تنفيذ برامج التوعية (٣,١ ملايين دولار)، فضلا عن التأخير في نشر المعدات المملوكة للوحدات (مليون دولار). وقابلت هذا الانخفاض في الاحتياجات جزئيا زيادة الاحتياجات المتعلقة باقتناء المعدات (٠,٩ مليون دولار)، وقد كان الغرض الأساسي من ذلك الاستعاضة عن المعدات القديمة المستلمة من بعثة الأمم المتحدة في السودان والتي تجاوزت مدة صلاحيتها المتوقعة.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
تكنولوجيا المعلومات	(٢ ٦٦٢,٦)	(٢٧,٧)

٥٧ - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساسا إلى حصة البعثة من التكاليف المتكبدة على الصعيد العالمي لتنفيذ مشروع أوموجا وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (١,٦ مليون دولار) واقتناء المعدات (١,٤ مليون دولار) من أجل الاستعاضة عن الأصول التي تجاوزت مدة صلاحيتها المتوقعة. وقابل هذه الزيادة جزئيا انخفاض الاحتياجات المتعلقة بخدمات تكنولوجيا المعلومات (٠,٤ مليون دولار) بسبب التأخر في نشر المتعاقدين.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
الخدمات الطبية	٦٩٧,٣	١١,٨

٥٨ - يعود انخفاض الاحتياجات أساسا إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بخدمات الإجلاء الطبي الجوي، حيث كانت عمليات الإجلاء باستخدام العتاد الجوي للأمم المتحدة أسرع وأقل تكلفة من الخدمات المتعاقد عليها تجاريا.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
المعدات الخاصة	٤٩٣,٠	١٥,٦

٥٩ - يعود انخفاض الاحتياجات أساسا إلى تأخر نشر المعدات المملوكة للوحدات من قبل البلدان المساهمة بقوات.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	(٢ ٤٠٩,٧)	(٣,٥)

٦٠ - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساسا إلى ارتفاع تكاليف نقل حاويات البضائع ومواد البناء عما كان مدرجا في الميزانية (٨,٢ ملايين دولار)، وارتفاع الاحتياجات المتعلقة بالرسوم المصرفية الناشئة عن العقد الجديد المبرم مع أحد المصارف التجارية (١,٨ مليون دولار). وقابل هذه الزيادة جزئيا انخفاض الاحتياجات في ما يتعلق بتنفيذ المشاريع ذات الصلة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (٩ ملايين دولار).

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
المشاريع السريعة الأثر	٤٢٥,٥	٢١,٣

٦١ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى عدم تنفيذ المشاريع من جانب الشركاء المنفذين نظرا لاعتبارات أمنية.

خامسا – الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما

٦٢ – فيما يلي الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما فيما يتصل بتمويل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان:

(أ) البت في كيفية التصرف في الرصيد الحر البالغ ٠٠٠ ٠٤٣ ١ دولار والمتعلق بالفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣؛

(ب) البت في كيفية التصرف في الإيرادات/التسويات الأخرى للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، البالغة ٠٠٠ ٧٥٣ ٢١ دولار والمتأتية من إيرادات الفوائد (٠٠٠ ٠٢٣ ١ دولار) وإيرادات أخرى/متنوعة (٠٠٠ ٩٧٠ ٣ دولار) وإلغاء التزامات الفترات السابقة (٠٠٠ ٩٦٤ ١٦ دولار)، تقابلها تسويات الفترات السابقة (٠٠٠ ٤ دولار).

سادساً – موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما قررته الجمعية العامة وطلبته في قرارها ٦٧/٢٨٠، وطلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها الجمعية العامة

ألف – الجمعية العامة

(القرار ٦٧/٢٨٠)

الطلب	الرد
تشير إلى الفقرة ٢٤ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، وتطلب في هذا الصدد إلى الأمين العام أن يكفل مواصلة التعاون والتنسيق على نحو وثيق بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري وأن يُضمِّن تقارير الأداء التي سيعدها مستقبلا آخر ما يستجد من معلومات عن الأنشطة التي يشتركان في تنفيذها والتقدم المحرز في هذا الصدد (الفقرة ٩)	تعمل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وفريق الأمم المتحدة القطري حاليا على تنفيذ البرامج والأنشطة المشتركة المضطلع بها في عدد من المجالات الفنية على النحو المبين أدناه: هناك خطة عمل بشأن سيادة القانون مشتركة بين مكتب دعم المؤسسات المعنية بسيادة القانون والأمن في البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك البرمجة المشتركة في مجالات متعددة تحسبا لانتخابات عام ٢٠١٥، قامت البعثة والبرنامج الإنمائي، بالتنسيق مع وكالات أخرى، بوضع خارطة طريق مشتركة للدعم المقدم من الأمم المتحدة للعملية الانتخابية. وقد اضطُلع ببعثة لتقييم الاحتياجات، وستحدد النتائج التي تخلص إليها طرائق الدعم المقدم من الأمم المتحدة لهذه العملية وفيما يتعلق بعملية صياغة الدستور، تتعاون البعثة والبرنامج الإنمائي من أجل تقديم الدعم السياسي والتقني، وإدارة الصندوق المشترك للتبرعات، على التوالي تجري البعثة والبرنامج الإنمائي مشاورات منتظمة بشأن وضع وتنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. كما يشتركان في تنفيذ البرامج المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ودأب المستشارون لشؤون حماية المرأة في البعثة على إعداد الاتفاقات، وإجراءات التشغيل الموحدة، والأنشطة

الطلب	الرد
	المشتركة مع عدد من شركاء فريق الأمم المتحدة القطري، بما في ذلك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسيف، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان. ويعمل المستشارون لشؤون حماية المرأة أيضا من خلال المجموعة المعنية بالحماية، إلى جانب صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، من أجل تعزيز الحماية للناجيات من العنف الجنساني
	تشترك البعثة واليونيسيف في تقديم الدعم لوحدات حماية الطفل التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان في مجال تعميم مراعاة مسألة حماية الطفل في الجيش الشعبي. كما تقومان بالتعاون مع وزارة الشؤون الجنسانية وشؤون الطفل والرعاية الاجتماعية من أجل الإشراف على تنفيذ قانون الطفل بجنوب السودان، فضلا عن تعميم مراعاة مسألة حماية الطفل في نظام العدالة
	تجري البعثة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة عددا من الأنشطة المشتركة في مجال المساواة بين الجنسين، بما في ذلك تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وبناء القدرات، وأنشطة الدعوة من أجل التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتقديم الدعم لوضع خطة عمل وطنية بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)
	قامت الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التابعة للبعثة وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بإنشاء فريق مشترك تابع للأمم المتحدة يعنى بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبالإضافة إلى أنشطة الدعوة والتوعية، يدعم الفريق المشترك إصلاحات القطاع الأمني في مجال مأسسة الوعي بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بالتعاون مع مكتب دعم المؤسسات المعنية بسيادة القانون والأمن وشرطة

الطلب	الرد
	الأمم المتحدة. ويشارك الفريق المشترك أيضا في المجموعة الفرعية المعنية بالعنف الجنساني إلى جانب الوحدة المعنية بالمسائل الجنسانية في البعثة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة تعقد البعثة أسبوعيا اجتماعا تنسيقيا لفريق الإدارة العليا يجمع بين الإدارة العليا للبعثة ورؤساء وكالات الأمم المتحدة

باء – اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

(A/67/780/Add.17)

الطلب	الرد
توصي اللجنة الاستشارية بأن يُطلب إلى الأمين العام أن يكفل الحفاظ على التعاون الوثيق والتنسيق بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، وأن يدرج في تقريره القادم معلومات مستكملة عن الأنشطة التي يشتركان في تنفيذها والتقدم المحرز في هذا الصدد (الفقرة ٢٤)	راجع الرد أعلاه